

هذا كتاب

بفتوحات الباحث بشرح تقرير الباحث

في احكام ارث الوارث للعلامة الفاضل والحجة الكامل

زينة البلاد الحضرمية وفخر ديارها وصفوة السلالة

العلوية ومعلی منارها مولانا السيد الجليل ابي بكر بن

عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين

العلوي الحسيني الشافعي كان الله له

وابقاء ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين



الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائن بمحروسة

حيدر اباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمن

سنة (١٣١٧) هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام * وجعل العلماء ورثته
لانيائه الكرام عليهم السلام * ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم
من القروض في كتابه * وصرف عنهم الموانع القاطعة عن المساهمة بانصبائهم
في شرف العلم وثوابه * وزحزح عنهم حجاب النقص والحرمان الناتج عن
التعصبات الذميمة * وازلفهم من حسن طوابع الجدود ما ارشدهم به الى
المواخاة بقلوب سليمة * ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح
الاصول الراسخة * وجعل اثر اثارهم هائلا من ظلمات الجهالة ناسفة *
والصلاة والسلام على الموضح من المشكلات ما فقد يانه * والمفرق في
بحار الخلافة من حمله على التكذيب برسائله اشرة وطغيانه * سيدنا ومولانا
ابي القاسم الخيار من الخيار * وصفوة الصفوة من بني مضر بن نزار *
وعلى اله الطيبين الطاهرين * واصحابه والتابعين اجمعين * اما بعد * فان مما جل

من العلوم مقداره * وعلا في فنة الفضل بصرح النص مناره * علم الفرائض
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بواجب الدليل * وكيف لا وقد نزلت
العناية الربانية بالكلام القديم بأن احكامه وتقسيمه * وحرص سيد الاولين
والاخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه * فياله من فضل الكتاب والسنة
دليله * وناهيك بهما من بينة شهيداهما الله ورسوله * ولهذا تسابقت جياذهمم العلماء
في مضمار تحقيق مصادره وموارده * وتبارت اقلام اولي التاليف في تقييد
اوابده وشوارده * فمن موجز اقتصر على ضبط مهمات الفن وعيون مسائله *
ومن باسط اطلق عنان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله * وان من اتقن
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعظمها للبتدين افادة ونفعا * كتاب
تقرير المباحث * في احكام ارث الوارث * لشيخنا خاتمة المحققين في جميع العلوم
والبرز في ميادين التدقيق في المنطوق والمفهوم * ذي التصانيف الفاتحة
اقفال مال للنفائس من المغاني * والتقارير الكاشفة نقاب الحفاء عن اوجه مخدرات
المعاني * الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان *
الكندى نسابا والحضرمي بلدا والشافعي مذهبا * والعلوى طريقة ومشربا
* جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاد * واثابه على حسن صنيعه
الحسنى وزياده * وقد الح على جماعة من اقاربه الانجاب * ان اشرح بما يفتح
الله به مسائل ذلك الكتاب * ظنا منهم ان السراب ماء * وان الهشم غناء *
فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقر * وان خلب السحاب لا يستطر
فلم يغن عنى شرح حالى لديهم * وعاد اعتذرى في القضية اغراء
فاستخرت في هذا الامر من له الخيرة في جميع الامور * وتجاشرت على اسعافهم

جريا على قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور * وخدمت ذلك المتن بشرح موضح
لما اشتمل عليه من القوائد * متم لانها المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد * سلكت
فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار * وتعرضت فيه لذكرهم
الخلاف بين الائمة الاربعة الابرار * منطيا غارب الثبوت في النقل عن معتمدات
الكتب * متحريا حسب الامكان وضع الهناء مواضع النقب * فبما بعون الله
وتيسيره كتابا يقرى ويقتضى الناظر * وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر * وليس
لى من ذلك الا الجمع والترتيب * وادراج المسائل تحت تراجم البواب *
وسميت فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث * مبتهلا الى الله عز وجل ان
يعم به نفع الطالب * وان يجعله خالصا لوجه الكريم من الشوائب * وهذا
اول ما فتح به الوهاب * من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى
* بسم الله الرحمن الرحيم *

الكلام على البسمة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول الكلام عليها
فنقول اولا ابدا المؤلف كتابه بالبسمة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من
كتب شيئا تلفظ به غالبا وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في
اجدائه بها في الترتيب التوفيقى لا في الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي
باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بنهج كل
امر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء جزم او اقطع
روايات * فقوله في الحديث ذى بال اى حال يهتم به شرعا بان لا يكون
من سفاسف الامور ولا محرما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابتداء كل

الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ووجه التشبيه
 للبالغة * ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الابر مقطوع الذنب
 والاجذم من ذهب انامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد ولا مراضة
 لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان خبر
 البسملة معمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة معمول على الابتداء الإضافي
 ولان شرط التعارض تساوي الحدِيثين وليس كذلك هنا لان حديث
 البسملة اصح وبقي لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء
 من البسملة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت
 اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام
 فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر فهي ثمانية والاولى
 تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال وخالصا لان كل شارب في شئ
 يضمر في نفسه ما جعل التسمية مبدأ له وموخر الافادة المحصور ولتقديم الاسم
 الكريم فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اؤلف * وكونها للصاحبة على وجه التبرك
 اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى
 آلة مقصودا لغيره اساسا * ادب * والاسم ما دل على المسمى لاما قابل
 الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل العقول
 وهو مشتق من السمو بمعنى الملأ ومن السمة وهي العلامة وهو عند المحققين
 غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على
 الذات فقط المعين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو الاسم
 الاعظم عند الجمهور وازضافة الاسم اليه بيانية ان اريد به اللفظ وحقيقة على

معنى اللام ان ارد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان
 من رحم المتعدى بنيتا للمبالغة والرحمن ابلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة
 المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والاحسان والمراد هنا
 غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى فالرحمن
 والرحيم بمعنى المحسن او مرید الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلال
 النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه ينبغى ان تطلب
 منه تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلالها وتعتدى البسمة الاحكام الخمسة
 فالوجوب كالبسمة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسمة فى الوضوء
 والاكل * والاباحة كالبسمة للقيام والقعود كما مثله بعضهم * والكراهة
 كالبسمة للكبر ولذا انه كاكل البصل والنظر الى فرج الحليلة والحرمة كالبسمة
 للعهرم لذا انه كشرب الخمر ونحوه * الحمد للباقي وما سواه فان * الحمد لغة
 على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها
 فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولم باللسان تنصيص على
 مورد الحمد وتوطئة للفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي الآتى تعريفه ودفع
 لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولم على الجميل مخرج
 للثناء به لاعلى جميل صادر من الممجد كمدائح الشعراء للفسقة على شرب
 الخمر وقتل النفس مثلالانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لاعلى
 الفعل الممجد فيهم وقولم من نعمة او غيرها نصريح بتعلق الحمد والافعال تعريف
 انما هو لا فائدة تصور ماهية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء
 بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل فى الخير والشر لانه لا يستعمل فى الشر

لله
 وما
 كان

الامشاكله كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احترازا
 من الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا المعبر قصد المعنى لا مجرد التلفظ ولا حاجة
 ايضا الى تقييد الجليل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل
 عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور رواه
 مقاماً محموداً الذى وعدته ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث
 عن الظاهر بجعله حداً مجازياً من باب وصف الشئ بوصف صاحبه كالكتاب
 الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد
 واخرى بالتمسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة
 على صفائها ولا يقال حمدتها لا اعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح
 مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالتمسك بالاختبارى يوجب اشكالا
 في حمد ان لذاته وصفات ذاته لانها ليست باختياره عندهم والا لازم حدودها
 لما عرف في موضعه ويحوج ايضا الى تاويل في الحمد على المالكات النفسية
 كالتجاعة والحلم ونحوها واصطلاحاً فعل يبنى عن اعظيم المنعم بسبب الانعام
 سواء كان ذكره باللسان او اعتقاد او محبة بالجنان او عملاً وخدمة بالاركان
 ويرادفه الشكر اللغوي اما التكرار الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله
 به عليه فيما خاف لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد والاعوان بين كل من الحمد
 الاصطلاحي والشكر اللغوي والتميم والخصوص الوجهى فتصادق الطرفين
 متحدة في التناء باللسان في مقابلة عممة وتفاوتهما يتحقق في صدق الحمد اللغوي
 وحده على التناء بالعلم والتجاعة ونحوها وفي صدق الحمد الاصطلاحي والتكرار
 اللغوي وحدهما على المحبة بالجنان والخدمة في مقابلة الاحسان اما النسبة بينهما

وبين الشكر الاصطلاحي فهما علم منه مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس
 اما النسبة بينه وبين الحمد اللغوي فالباينة لعدم صدق كل من التعريفين على فرد
 من افراد الاخر وماتهما فت عليه الفقهاء وتناقلوه من ان الشكر الاصطلاحي
 اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشاؤه تحقق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر
 الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقق انما هو بتحقيق الجزء لتحقق الكل
 وهو غير معتبر في النسب لا تحقق الكلي بتحقيق الجزئي المعتبر بها والله اعلم
 واللام في الحمد للنسب او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع
 الحامد مخصصة به تعالى ويمكن ان تكون للعهد اشارة الى نحو الحمد
 المضاعف المحبوب المرضى الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله
 اضعاف مائة جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل
 عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز ولكونها محلاة بافادة الدلالة على الثبات
 والديموم بالقرينة والفعلية عاطلة عن ذلك وقوله لله متعلق بمخبر خبر
 الحمد اي ان الحمد محكوم بثبوت الله تعالى فاللام للاختصاص او الملك
 او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص
 هذا الاسم بالذكرة اشارة الى انه تعالى مستحق للعهد بذاته فلهذا لم يات بغيره
 من اسمائه تعالى كالحالق والرازق مما يؤم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى
 للحمد بسبب وصف دون وصف وقوله الباقي اي المستمر الوجود الى
 ما لا نهاية له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حاله او مستأنفة
 التي بهاد فعلا ما يوسوم به بعض المحدثين من وجود مشارك له سبحانه وتعالى
 في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقائه سبحانه وتعالى ثابت بالبهران

عقلا وبقاء ما سواه من جنة او نار او غيرهما لا يستحيل عدمه عقلا
 وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى
 وجه ربك ذي الجلال والاكرام * واثرا للمؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر
 هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراعة الاستهلال بذكر ما يتناسب هذا الفن
 لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله
 * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بدى الحق الى الانس والجان *
 اتي بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى
 على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى في ذلك الكتاب
 واتي بالسلام معها امثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما *
 ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر
 وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء
 وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون
 صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم
 والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس
 والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية
 معنى ولو جعلت خبرية لفظا ومعنى لم يكن الخبر بها مصليا على ان بعضهم جوز
 ذلك واحتج بالاتمكن الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع
 بصلاتنا عليه كما ينتفع السيد بمجدة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي
 انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بمجدة سيده * واختار
 التعبير بالصلاة وهي اسم مصدر و عدل عن الاصل وهو التصلية لايهام الاصل

والصلاة والسلا
 على سيدنا محمد
 المبعوث بدى
 الحق الى الانس
 والجان

التصلية بمعنى التعذيب قال تعالى وتصلية جحيم * وعبر بالسلام ولم يعبر بالنسليم
 مع انه لا يهاجم فيه ليناسب التعبير بالصلاة * والسلام حقيقة لغوية في الامان
 ومنقول شرعى في التجهة والمراد على الاول تامينه صلى الله عليه وسلم بما يخاف
 على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند
 اشتداد الكرب في المحسر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى
 رتبة مقامه والاعتناء به كما يجي بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق
 قومه * وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكروه * وقيل هو الحليم
 وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متحل بقلائد جميع
 هذه المعاني * واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه
 السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث بيوم القيمة
 لظهور السيادة هناك اتم ظهور * وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول
 من اسم مفعول لمضعف سمي به نبيا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى
 لجده عبد المطلب * وخصه هنا بالدكر دون غيره من اسمائه عليه الصلاة
 والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا * ولان الله تعالى ذكره
 في القرآن في سياق الامتداح * ولكونه مقرونا بابا سمه تعالى في كلمتي الشهادة
 وقوله المبعوث بد ين الحق اى المرسل به * والد ين لغة ما يتدين اى يتعبد به
 ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ومن يتبع
 خيرا الاسلام ديننا فلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه
 من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بيان انه قال عز
 من قائل ان الدين عند الله الاسلام * وقوله الى الانس والجنان متعلق

باسم المفعول وآل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح
مجردة * وقيل هم اجسام يقلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية
مفارقة ابدانها * وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون وينبأ صلى الله عليه وسلم
مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين * وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر
ثبت التصريح بذلك في حديث * وكان النبي بعث الى قومه وبعث الى الانس
والجن اخرجه البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الامن اجتمع بهما جيب بان المراد من التبليغ اللازم
للبعثة ما هو اعم من ان يكون مباشرا او بالواسطة والله اعلم * وعلى آله واصحابه
واولاده وتابعيه باحسان
وأويل وخص اسمعالي في الاشراف ومن له خطر * فلا يقال آل الحجام فلان
مثلا * واختلف في المراد بآل النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون
بنبي هاشم وبنو المطلب * ومعتمد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط *
وخص الحنفية فروع آل علي وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس وآل الحارث
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤول اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة
أو نسبة صورية وهم العلماء المتشرعون أو نسبة حقيقة وهم الاتقياء والاولياء *
ومن اجتمع له النسب مع شئ مما مر فنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره
بالعموم * والصلاة على آل آل تبعاً كما هي مطلوبة اتفاقاً لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه
واولاده وتابعيه
باحسان

وآله وسلم لاتصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله
 قال تقولون اللهم صل على محمد ومحمد * بل قولوا اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد * وفي الصلاة عليهم استقلال خلاف بين اهل السنة
 * فقبل مكرهه وقبل خلاف الاولى وقبل ممنوعة * والراجح الثاني لكونها
 من شعار الانبياء * والاصحاب جمع صاحب او جمع صعب بكسر الحاء
 او جمع صعب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد هاء الصمائي
 بالفتح نسبة الى الصحابة * والصمائي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مؤمن به يدينه في محل التعارف * ولو لحظت وان كان غير مميز * سواء روى
 عنه شيئاً ام لا * والتقيد بالموت على الاسلام شرط له وام الصحبة لالاصلها
 فمن ارتد ومات مرتداً كعبداً لله بن خطا فليس بصمائي * وقوله واولاده
 اولاد الرجل من ينتهي اليه سواء ادى بذكر او بانثى * وذكر المؤلف
 الاولاد مع ان اغلبهم داخل في الآل * ليشمل الصلاة والسلام من كان
 من اولاده عليه السلام * من غير الال لان النسبة بين كل من الله واصحابه
 واولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهى * لتحقق صدق الثلاثة
 في مثل الحسين وانفراد الال عن الاصحاب والاولاد في مثل الرشد
 والمأمون * وانفراد الاصحاب عن الال والاولاد في مثل الصديق والفاروق
 وانفراد الاولاد عن الآل والاصحاب * فبين امه شريفة وهو من غير بني
 هاشم وبني المطلب * وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب
 او ببني هاشم فقط او بمن خصهم الحنفية * اما اذا فسر بكل مؤمن فالنسبة
 بين الآل وبين كل من الصحابة والاولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهر (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله
 من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الال الذين هم كل مومن فتكون
 النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانا نقول هذا فرض ممتنع
 اذ من المستحيل شرعا عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام
 وقد اطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول * بفضل ابنا الرسول
 * فاطله ان اردته * وقول المؤلف واتباعهم باحسان * التابعون جمع تابع
 * والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعا متعارفا وطول
 الاجتماع ليس بشرط كما في الصماي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح
 والنووي وهو المعتمد * ولا يشترط التمييز في التابعي ايضا عندنا معاشر الشافعية
 * ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام
 خير القرون الذين يلونني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم * والباء في قوله باحسان
 للملاسة او بمعنى في اي وعلى تابعيهم تبعية متبسة بالاحسان * او تابعيهم
 في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الاولى ليشمل عصاة المؤمنين
 لما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله
 وصحبه شرع فيما هو المقصود من الكتاب فقال * وبعد * هذه كلمة يوقى بها
 للانتقال من اسلوب الى اخر * وهي ظرف زما في مبنى على الضم لحذف
 المضاف اليه مع كون مضاه منويا * اما مع نية لفظه فيحوز نصبها على الظرفية
 الا انه غير شهير * وقد اشترط ان اصلها الثاني اما بعد وان الواو فيها نائية عن اما
 بدليل لزوم الفاء في حيزها * وهذا هو المستحب لثبوت اتيانه عليه السلام
 به في خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مهايكن من شيء * بعد فحذف

ما قيل بعدوا حيث اماما به ومعنى كونه املا ما ان التركيب منه ان
 يكون هكذا ولم يوت به لانه نطق به ثم حذف لانه لم ينقل عن العرب
 الا تبين بذلك الاصل في خطبهم او مراسلاتهم هو الخلاف مشهور في اول
 ناطق بها فقبل ادم وقيل يعقوب وقيل داود وهو الاقرب وكانت
 له فصل الخطاب وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب وقيل سحبان بن
 وائل وقيل قس بن ساعدة الا يادي فهذه فوائد في الفاء واقعة في
 جواب الواو النائية عن الملهاء في جواب اما النائية عنها الواو وهذه فوائد
 مبتدأ وخبر والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء
 اتقدمت الاشارة على جمعها او تاخرت والفوائد جمع فائده وهي لغة
 ما استفيد من علم او مال او جاه وعرف المصلحة المرتبة على الفعل من حيث انها
 ثمرته وتنتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني في علم الفرائض لا متعلق
 بمحذوف وهو ما خبر بعد خبرا ووصف احوال من المشار اليه او خبر
 لمحذوف تقديره هي وتعريف علم الفرائض سياقي قرينا في كلام المؤلف في قديتها
 اثبتنا بالكتابة لكلا تسمى والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها وهو الفوائد
 والمعنى اشير اليها حالة اتمامي لتقيدها وهي نافعة لمريد ها في الواو
 للاستئناف اولى منها الحال وهو بالله التوفيق في اخر المسند اليه في هذه الجملة ليفيد
 القصر فيكون المعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس والتوفيق هو جعل فعل العبد موافقا
 لما هو خير في حقه قال المؤلف تقع الله به باب خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هذا باب والباب لغة فرجة في الحائط يتوصل بها من داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد

في

علم الفرائض

قديتها

وهي نافعة

لمريد ها

وبالله

التوفيق

باب

د

خارج الى داخل واسطلاحا اسم جملة متميزة من الالفاظ الدالة على معنى
 مخصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وثانيه وانجاء * وانما بويت الكتاب
 لانه ادعى الحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضامنها فاعلم القرائن
 هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من
 التركة * واعلم ان حقيقة علم القرائن مركبة من جزئين احدهما فقه الموارث
 خرج به فقه غير ما كالصلاة والصوم * والجزء الثاني هو الجزء الموصل من
 علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة * خرج به اجزاء
 الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارتماطقي ونحوه وفي تعبيرهم في
 التعريف بعلم الحساب الموصل ايها ان جميع علم الحساب جزء من علم
 القرائن * وان قولهم الموصل الخ صفة لما هبة لحساب لا للجزء المخصوص
 فاذكر هنا اولي القرائن جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها
 من السهام المقدرة فنطبت على التعصيب وصارت لقباً لهذا الفن هذا
 تعريف علم القرائن * وموضوعه التركات والمدد * وواضعه النبي عليه
 افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم القرائن والموارث * واستمداده
 من الكتاب والسنة والاجماع * وحكمه الوجوب العيني او الكفائي
 ومسائله قضاياه التي تطلب نسب معمولاتها الى موضوعاتها كما سترها ضمن
 الكتاب وفضله انه جزيل كاحث عليه النبي عليه السلام تظلم وتظلموا وكافيل فيه
 انه نصف العلم * وجوهر الفقه * ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية
 والرياضية وفائدته الاقتدار على تعيين السهام لذويها * وغاياته ايصال الحقوق
 الى ذويها * والتركة * بمعنى المتركة كالطلبة بمعنى المطلوبة * وما خلفه

علم القرائن

هو فقه

الموارث

وعلم

الحساب

الموصل الى

معرفة ما

يخص كل

ذو حق

من التركة

والتركة

ما خلفه

الميت من مال ﴿ ومنه دية توخذ من قاتله لا خو لها في ملكه تقدير ﴾
 ﴿ او حق ﴾ نكاحا وشفعة وقصاص وحد قذف واختصاص كالماج
 والحرم المحترمة ونحوها ﴿ و ﴾ اكثر ما يتعلق بتركة الميت ﴿ اعاد لفظ الميت ﴾
 في موضع اضماره لنكتة زيادة التمكن عند السامع كافي قوله تعالى قل هو الله
 احد الله الصمد ولم يقل هو الصمد لك ﴿ خمسة حقوق ﴾ لا زائد
 عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع ﴿ مرتبة ﴾ اى مقدم بعضها
 على بعض قال الباجورى رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
 واما ثابت بالموت والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة والى الثاني اما
 للميت وهو مؤن التجهيز واما للغير وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث
 يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق
 انتهى ﴿ اولها ﴾ عندنا وعند الحنفية والمالكية ﴿ الحق المتعلق بعين
 التركة ﴾ وانا قدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن
 تعلق الغرماء بعين مال المحجور عليه بالقبول لا يقتضى تقديم حقهم على مؤن
 التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة
 فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التمثيل فقال ﴿ كالزكاة ﴾ اى عندنا
 خلافا للحنفية والحنابلة فهى عندهم من جملة الديون المرسلة وصورته ان
 تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي
 من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فلا يصح ان تعلق الزكاة
 بالنصاب متعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة
 اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال
 او حق
 و
 يتعلق بتركة
 الميت
 خمسة حقوق
 مرتبة
 اولها
 الحق المتعلق
 بعين التركة
 كالزكاة

تعلق شركة نظرا لجواز تادية الزكاة من محل آخر ذكره في شرح الترتيب * اما لو تلف
المال الا قدر الزكاة فالمعتمد ما استظهره الاذري من انه لا يقدم المستحقون
الا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه تعلقت الزكاة بذمة الميت وصارت
من الديون المرسله في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي * و * كادش
* الجناية * المتعلق برقة الجاني * وصورته ان يقتل العبد نفسا او يقطع طرفا خطأ
او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده
او اتلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارث الجناية متعلق برقة العبد
فالجنبي عليه مقدم في هذه المسائل بالاقل من قيمة العبد وارث الجناية * والرهن *
اى المال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن * وصورته ان تكون التركة او بعضها
مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر
الحقوق * ولو جنى العبد المرهون قدم حق الجنبي عليه لاختصاص تعلقه برقة
الجاني وتعلق حق المرتن برقبته وبالذمة معها * والزكاة مقدمة عليها كما في شرح
الجعبري * ومن الحق المتعلق بالعين ايضا سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على
غيرها * ومنه ايضا حصة العامل في ربح القراض وصورته ان يقارض رجلا على مائة
دينار مثلا ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة متلا وقبل قسمته مات رب المال فالعامل
مقدم بحصة الربح * وفي للعق المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في المذولات *
وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للعناية فان مؤن التجهيز مقدمة عندهم
على جميع الحقوق * وثانيها * اى الحقوق المتعلقة بالتركة * مؤن التجهيز * الميت
* بالمعروف * اى نظرا لیساره واعساره من غير اسراف ولا تقثير لا نظرا لجارى
مادته في حياته من الاسراف او التقثير * وقدمت على الديون المرسله في الذمة

لقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم الذي مات حين وفسته فاقه كفنه في ثوبه
 ولم يستفصل • وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم
 في المقال • واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز • ولا نقاد اجبر
 على الحى بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الفرمافكنا الميت بل اولى لا تقطاع
 سعيه بخلاف الحى • ويستثنى عند نامعشر الشافعية وكذا عند الحنفية مؤن
 تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين • ولو كان
 يساره بما انجر اليه بالارث • ومثلها خاد متها غير المكتراة فمؤن تجهيزها على
 الزوج عندنا وعند الحنفية على العتدوان كانت غنية • والوجه فيه ان علاقة
 الزوجية باقية لانه يرثها • اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل
 تملق بتركها وان كان الزوج غنيا • ووجهه ان التجهيز من توابع النفقة
 ووجوبها انما هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت • وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه
 واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر
 ابنا بالغا صحيحا او مكاتبا لعجز الاول بالموت ولا نفاخ الكتابة في الثاني
 فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال بثوب واحد
 ومثله من كفن بما وقف على الاكفان • فان تعذر تكفينه من بيت المال فلي اغنياء
 المسلمين تكفينه فرض كفاية • وثالثها • اى الحقوق المتعلقة بالتركة
 • الديون المرسلة في الذمة • اى المطلقة عن تعلقها بعين التركة • وانما
 قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اداؤه والوصية تبرع فلذلك
 اخرت • وتقدمها على الدين في نظم الالية للاهتمام بشانها لانها مأخوذة لاني
 مقابل شئ ومن شان النفوس ان تشع بما يعطى مجانا وقد ينبت السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية * وتعلق بالتركة كلها وان لم تستغرقها كتعلق ارش الجنابة بوقية الجاني سواء كانت الدين لله كالحج الواجب والكفارة او لا * دمي كالقرض والثلث * ويجب على الصحيح عندنا ما شر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الادمي اذا ضاقت التركة عنها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء * وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الادمي لبنائه على المشاحة * ودين الله على المسامحة * وعند الحنابلة يتخصصون على نسبة ديونهم كمال الفلاس سواء كانت الديون لله او للادميين او مختلفة * وللحنفية تفصيل في دين العباد * وهو ان دين الصحة مقدم على دين المرض * وما اقر به في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بغير اقراره فهو دين صحة والافدين مرض * وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب اداؤه من ثلث ما بقي بعد دين العباد * والام يجب والله اعلم * **رابعها** * اي الحقوق المتعلقة بالتركة * **الوصايا** * من المكلف الحر ولو سفها فلا نصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو مراهقا على الاظهر * والثاني نصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة نصح من يميز عقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون **بالتك** * اي تلك ما بقي بعد الدين وموثن التجهيز لاثلاث جميع التركة * **فما دونه** * والمستحب على ما في امالي السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء والا فالورثة اولى بصدقته والشرط في ذلك ايضا ان تكون **لاجنبي** * موجود حال موت الموصي والمراد بالاجنبى من ليس يوارث لليت بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم

ان الله يصدق عليكم بذلك اموالكم في آخر اعماركم ثم زيادة لكم في اعمالكم * ولانه
 صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبار والحيث هو الوصية
 للوارث والزيادة على الثلث * فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث يت المالم
 عند من يورثه * وهي لا وارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل
 الاجازة تنفيذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفذ وللورثة اجازة بمض
 الوصايا دون بعض كمالوا وصى لزيد بنصف ماله ولعمرو ثلثه وله ابن هو
 الوارث اجاز وصية زيد وردد وصية عمرو فيكون لزيد نصف المال
 بمقتضى مسألة الاجازة وعمرو جزءان من خمسة عشر جزءاً
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها والوصية عند الحائز بما
 زاد على الثلث ولا وارث مع صحته وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام
 وتجوز عندهم من لا وارث له بكل المال * ونصح اتفاقا بالمولوم والمجهول
 ولغني وفقير * وبقي للوصية فروع واحكام محلها كتب الفقه * وقد مت
 الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة تقديم المصلحة الميت كافي الحياة ولقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها * خامسها الارث والمراد بالارث هاتسائط
 الوارث على التركة بالنصرف ليصح تقديم الاربعة * لقوق عابه لان الاصح
 ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث * هو * الضمير * اتدالى
 الارث لكن لا بما عني السابق الذي هو تسلط الوارث على كل ما في مادية
 الارث التي مستكم عليها في عبارته استخدا * لبقاء * كماله الارث * تنهى
 الباقي * وفي القاموس من اسمائه تعالى الوارث اي الباقي بعد ثناء خاتمه

﴿وَالْأَرْضُ أَيْضًا﴾ انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين ﴿وَالْأَنْتَقَالُ حَقِيقٌ﴾
 كانتقال المال وهو معنوي كانتقال العلم ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة
 الأنبياء وهو حكيم كانتقال المال إلى الحمل ويطلق أيضا على الأصل والبقية
 ومنه قوله عليه السلام أثبتوا على مشاعركم فإنكم على آثر أئكم إبراهيم أي أصله
 وبقية منه واصطلاحاً أي شرعياً هو حق جنس يتناول المال وغيره
 كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجد الميتة قبل دبه والحرم المحترمة والعاج
 ونحوها قابل للتجزئ وهذا قيد أول مخرج لولاية النكاح فإنها وإن انتقلت
 للأبعد بعد موت الأقرب لكن لا قبل التجزئ فكل واحد من الأخوة
 بعد الأب مثلاً لولاية كاملة لأنها ولاية موزعة عليهم ولا يرد الخيار الشفعة
 والقصاص لأنه ليس المراد بقبول التجزئ الإفراز بل حاكم أن يقال لهذا
 نصفه ولهذا كله وهي كذا لك بهذا المعنى يثبت المستحق بعد موت من له
 ذلك هذا قيد ثان مخرج للمقوق الثابتة بالشرع والانتهاج ونحوها فإنها
 حق قابل للتجزئ يثبت المستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في
 حياته ومخرج أيضاً كما حققه غير واحد للولاية فإنه حق قابل للتجزئ في نفسه
 لكنه ثابت للأبعد في حياة الأقرب وإنما المتأخرون أئدهم لقراءة بينها
 ونحوها أي من زوجة وولاء وإسلام وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء
 على القول بأنها تملك بالموت فإنها حق قابل للتجزئ الخ لكن لا لقراءة ونحوها
 وللأثر بمعنى الاستحقاق أركان جمع ركن وهو لغة جانب
 الشيء الأقوى واصطلاحاً عبارة عن جزء من الماهية لا تتحقق إلا به
 ومثبت أركاناً تشبيهاً لها بركان التي التي الذي لا يقوم إلا بها لأن الأرض لا يتم

الابناء وذلك كما اذامات ميت ولا وارث له ولم يتنظم امر ميت المال فلا تحقق
 الارث لتفقد الوارث الذي هو احد الاركان * ومثله اذامات ولم يخلف مالا
 ولا حقا فلا ارث لتفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك * وشروط
 جمع شرط وهو لغة العلامة لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جأ
 أثر اطها اي علاماتها واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم لذاته * وذلك كالعالم بجهة الارث فانه يلزم من
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود
 العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن
 مع وجود مانع عن الارث قائم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم
 الارث لاحتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع
 وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للمأمور * واسباب جمع سبب
 وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسياً كالجبل والمعرّاج فانها
 سببان للصعود والنزول او معنوي كالعالم فانه سبب الخير * واصطلاحاً ما يلزم من
 وجوده الوجود من عدمه عدم لذاته * وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود
 الارث ومن عدمه عدمه * وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على
 التعريف في الشق الاول ما لو اقترنت بالسبب مانع او فقد شرط
 كان اقترن بالسبب قتل * او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لالذاته بل لوجود المانع او فقد
 الشرط * ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد السبب عند فقد
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب الاخر الذي
 هو الولاء. وهذا ايضا توسيع للمركب **و** موانع **و** جمع مانع وهو وفاة
 الحائل. واصطلاحا يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود
 ولا عدم لذاته عكس الشرط. وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث
 ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط
 كالعلم بجهة الارث. ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون
 رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب. وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية بجزئها
 فقط. وعلم بمقرر ان الشرط انما يؤثر بطرف المدم. وان المانع انما يؤثر بطرف
 الوجود. وان السبب يؤثر بطرف الوجود والمدم. فاركانه ثلاثة **و**
 احدها **و** وارث **و** وهو المولى بعد المورث او الملقى بالا حيا. كالحمل
و ثانيها **و** مورث **و** هو الميت او الملقى بالاموات كالمفقود المحكوم بموته
و ثالثها **و** حق موروث **و** من مال ومائت فيه الاختصاص كعاج وخمر
 محترمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار. فمن مات ولا وارث له او له وارث
 ولا مال له فلا ارث **و** وشروطه ثلاثة **و** احدها **و** تحقق حياة الوارث **و**
 بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالخافه بالا حياء تقدير الحمل
 انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت **و** ثانيها
 تحقق موت المورث **و** اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالخافه
 بالموتى حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي
 بموته. او بالخافه بالموتى تقدير اكما في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب
 غرة عبد او امة تكون لورثة الجنين لانه يقدر حيا معرض له الموت بالنسبة

الى ارض المرأة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتزم فيقال لنا حر يورث
ولا يورث واكثر مسائل هذين الشرطين يلزم مما سيأتي في ميراث القرى
ونحوهم **و** ثالثها العلم بجهة الارث **ب** من زوجة او ولاء او قرابة مع تعيين
جهة القرابة من بنوة وابوة وامومة وغيرها **ب** ومع العلم بالدرجة
التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المفتي
فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه وارثه فقط لاختلاف
الماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث
وارثا **و** وعند الحنابلة من ادعى ارث ميت فشهد انه وارثه لا يعلمان غيره او قالوا
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان
شهدا بآرائه فقط انتهى من المنتهى **ب** واسبابه **ب** المتفق عليها **ب** ثلاثة **ب**
وقوله **ب** وهي **ب** مبتدأ **ب** لا يقال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فلاخبار
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح **ب** لا نأقول ان المؤلف لا حظ
العطف قبل الاخبار فيكون الخبر مجموعها **ب** فان قيل قد صرحوا بجمع العطف
اذا كان الخبر المجموع **ب** اجيب بان محل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد
كافي قولهم الرمان حلوه امض **ب** فان ذلك مؤول بجزء بخلاف ما اذا قصد كل
منها في ذاته كافي قولهم الصلاة اقوال وافعال **ب** ولك ان تجعل الخبر عن
الضمير الراجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل
النكاح خبر المبتدأ محذوف تقديره اولها **ب** نكاح **ب** ثانيها **ب** ولا **ب**
ثالثها **ب** نسب فالنكاح **ب** لغة الضم والجمع واصطلاحا **ب** عقد الزوجية
الصحيح وان لم يحصل **ب** به **ب** وط **ب** ولا خلوة **ب** ولو في مرض الموت خلافا

للملكية فلا نورث بالنكاح في مرض الموت عند هم سواء كان المريض الزوج
 او الزوجة لبطلان العقد عند هم في مرض الموت فخرج بالعقد وطه الشبهة
 وان لحق به الولد وطه الزنا وبالصحیح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن
 المختلف في فساد خلافا معتبرا كالصحیح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح
 المرض ونكاح الحیار لانحلاله ويورث به من الجانین بدلیل قوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك ازواجكم الاية وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الاية *
 ويتوارث الزوجان باقائ الاثمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان
 الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء
 وتوابعه * ولا تورث الزوجة المطلقة باننا اتفقا ولا ترث ولو في مرض الموت
 عندنا معاشر الشافعية خلافا للائمة الثلاثة فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها
 وعند الحنابلة ترثه مالم تنزوج او تنصف تهمة الفرار من الارث بان كان بطلبها
 مثلا وعند المالكية ترثه ولو اتصلت به زواج حيث اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها
 قطعاً وكذا اذا لم يتهم بان كان بسؤالها او علقه بما لها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندهم
 سدا للذرائع قال علماءنا رحمهم الله تعالى لا توافق على عدم الارث بنكاح
 المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم
 الدور * فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف
 على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها
 على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا ترث
 * والولاء * يفتح الواو ومدودا لفة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة
 كما في الصحاح وترى عصبوه سببها اعمه المعتق على : بفتح هاء سواء كان العتق

خبز او معلقا تطوعا او واجبا بايلا داو بغيره باختيار المعتق او بغيره فالعصوبة
 جنس يتناول سائر انواع العصبوبات * وقوله سببها الخ قيد مخرج لعصوبة
 النسب ولجملته الاسلام على القول بانها رث لا مصلحة * وما قيل من ان التعبير
 بالمعتق في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو ورث انسان اصله فمعتق
 عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق
 دون الاعتاق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحديث
 الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق مع
 ان العرب تعبر باسم الفاعل عن قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة
 كالوارث والمتكسر والعتق هنا من هذا القيل فصح كون التعريف جامعا
 واندفع الاعتراض * وعرفه بعضهم بانه صفة حكمة توجب لموصوفها حكم العصبوبة
 عند عدمها * وقال الابي لا يحد الولاء باتم من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته
 شرعا بقوله الولاء لجملة كل كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه
 ادبا مع الحديث الشريف * ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة لان
 الانعام من جهته فقط فاخص الارث به فيرث به المعتق من حيث انه معتق
 وعصبته المتعصبون بانفسهم على تفصيل ياتي ذكره ان شاء الله في باب الارث
 بالولاء * وما ورد من انه صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقا من معتقه فضعيف
 كما قاله الترمذى وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لارثائه * والنسب
 هو القرابة * وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة
 * * * لك ان تقول * هي الابوة والبنوة والادلاء باحد هما * فيرث بها
 الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والفروع كالابن وابنه * والحواشي

كالاخ وابن الاخ. للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من
اجماع اوقياس على تفصيل فيه يأتي ان شاء الله تعالى. ويورث بها من الجانبين
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كابن
الاخ لغير ام مع عمته فانه يرثها ولا ترثه. والجدة ام الام فانها ترث ولد
بنتها ولا يرثها. وهذا على قول من لم يورث ذوى الارحام كما
يأتي. ويبقى للارث سبب رابع سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه.
وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظماً على الراجح عندنا
معاشر الشافعية وسواء كان منتظماً ام لا على الارجح عند المالكية. كما ذكره
الشنشوري وغيره. قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولاً
صريحة في اشتراط الانتظام عند عم ايضاً وهو المعتمد كما في شرح الازهري
فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية
والحنابلة سواء كان منتظماً ام لا. فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة
في شخص واحد. وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعقها ثم يتزوجها ثم
تموت والحال انه امام المسلمين. فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب
بيت المال. وحينئذ يرث بالزوجية وبنوة الم فقط. وزاد الحنفية سبباً
خامساً وهو ولاء الموالاة. قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة
مولى الموالاة شخص مجهول النسب قال لاخر انت مولاي ترثني اذا مت
وتعقل غني اذا جنيت وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا المقعد ويصير القابل
وارثاً عاقلاً. واذ كان الاخر ايضاً مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك
وقبله ورت كل منها صاحبه. وعقل عنه والمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة.

بالم فعل عنه مولاه انتهى وهو مراد به المقتل من جهة المقتل لا من جهة القاتل
وقتل وهو مانع من جانب القاتل فقط وهو مانع من ثانيا وهو مانع من
الجانبين وهو ثالثهما واختلاف دين بين الوارث والميت بالاسلام والكفر
وهو مانع من الجانبين كما ياتي بيانه فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق
كقتنص وامام وقاض وجلاد بامرهما اذا احدهما شاهد ومزك ولو بغير
قصد كقتل الخطاء ولو قصده مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب
وكسقي الاب الدواء وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت
ولو كان دفعا لصيل او في قتال المادل للباقي وعكسه سواء اكان مباشرة
كالعمد او سببا كالاكرام ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل وهو ذلك
لان القاتل عندنا من له دخل في القتل ولو بوجهه والاصل في ذلك كله
قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيىء والمعنى فيه تهمة الاستعمال
في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث
عملا بقاعدة من استعمل الشئ قبل او انه عوقب بحرمانه وسد الباب
في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما ولا مدخل للمقتي في القتل لانه ليس
بملزوم ولو اخطأ في فتواه ولا للقاتل باليمين ولا بالحال ولا من احبل
زوجته فمات بالولادة وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة منع الارث
كالقتل الخطاء او شبه العمد او الجارى مجرى الخطاء وما لا يوجب
الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العمد وان فانه يوجب القصاص
والاثم دون الكفارة عتدهم ويمنع الارث وعند المالكية لا يرث قاتل
العمد العمد وان ويرث قاتل الخطاء من المال دون الدية وعند الحنابلة كل

قل اوجب بصلابة ارضية او كتمان يجمع الاثبات وما لا خلاف فيه * وهاهنا
هذه الاحكام محلها مملوكات القن * والرق * الذي هو الثاني من الموانع
كما مر لغة العبودية وشرعا * * * * * اعز حكمتي * اي حكمه الشارع لاحصى لان
المبدقادر على التصرف حسا لكن الشارع حكم بعدم نفوذه * يقوم بالانسان *
اي يصف به ذكر اكان او انثى او خشي * بسبب الكفر * اي بسبب هو
الكفر فالاضافة يانية * * * * * تخرج بذلك المعيز الحكمى الذى يقوم بالانسان لا
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون * وهو
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع انواعه التى هي القن
والمدير والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والبعض لانه
لو ورث لكان الاثر لسيده وهو اجنبى عن الميت * ولا يورث لانه لا يملك
شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده * ثم يورث
من البعض على الارجح عندنا جميع ما ملكه بعضه الحر * ومقابلته انها توزع تركته
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية * وعند الحنفية والمالكية لا يرث
المبعض ولا يورث كالقن وما ملكه بعضه الحر يكون لمالك بعضه الرقيق
تقليبا لجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في احكامه وبه قال الحسن
والنخعي والشعبي وجابر والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر * فيرث ويورث
ويجب كالحر * ومذهب الحنابلة يورث ويورث ويوجب على حسب ما
فيه من الحرية الا ان كان بينه وبين مالك بعضه مائة فكل تركته لورثته
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني واهل الظاهر * فلو مات ابن
مبعض نصفه رقيق عن اب وام فعندنا لامة ثلث ما ملكه بعضه الحر ولا يه

والله وعند الحنفية والمالكية لا شيء مما وملكه مالك بمقتضى وعند
 الحنابلة حيث لا مهايأة لمالك نصفه نصف المال ولا منه السدس ولا يه
 الباقي وما ذكره الباجوري في حاشيته على الششوري من ان البعض
 يورث عنه جميع مملكه يعضه الخرج عند الحنابلة كذهبنا مخالف لما في كتبهم
 ولومات جرع عن امواخ حرين وابن مبعض نصفه حرو نصفه رقيق فعند
 الحنابلة للام سدس ونصف سدس وكل من البعض والاخ الخرج نصف الباقي
 فاصل المسألة ستة وقص من اربعة وعشرين للام ستمو للاخ تسعة والابن
 البعض تسعة ولا ينفى حكمها عندنا وعند الحنفية والمالكية انه لا يرث
 ولا يجب قللام الثلث والباقي للاخ وما ذكر في المكاتب من انه لا يرث
 باتفاق الاثمة اربعة وما كونه لا يرث ولا يجب فهو ما عليه الامامان
 الشافعي واحمد بن حنبل رحمه الله وقال الامامان ابو حنيفة ومالك رحمه الله
 اذا مات المكاتب قبل اداء كتابته وترك مالا تؤدى منه كتابته او ما بقي منها
 وما فضل فلورثته مطلقا عند ابى حنيفة * ولمن كان معه في الكتابة بمن يعتق على
 الحر اذا ملكه ومن ولد له في الكتابة دون ورثته الا حرا عند الامام مالك
 رحمه الله ذكره في شرح الترتيب * فائدة يستثنى من منع الرق للارث من
 جائب القريب ما لو جني على كافر له امان حال حرية واما نه ثم نقض
 الامان فسبي واسترق وسرت عليه الجنابة فمات حال رقه فان قدر الدية
 بكون لورثته * قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق
 جميعه الا هذه لكنهم انما اخذوها بالنظر للحرية السابقة فلا استثناه بالنظر
 لكونه حال الموت رقيقا * قال المؤلف رحمه الله ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس * اي ولا يرث الكافر المسلم هذا تفريع على ما ذكره من كون
اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها
والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة
ثركه مورثه او بعد ما * وسواء كان الارث بالقرابة او بالنكاح او
بالولاء * وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مرئنا قبل قسمة التركة ورث
ترغيبه في الاسلام * او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي * وعندهم ايضا يرث
المسلم من عتيقه الكافر * وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم * عندهم على الاصح *
لخبر النساء ي لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او امته صححه الحاكم *
والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يدا العبد ملك لسيده كما في الحياة لا ارث له من
العتيق لانه ساء عبدا * فائدة * هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل فالاصح عند
الشافعية * وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم اولياء بعض * وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين * وقوله تعالى ولن ترضى
عنك اليهود ولا النصراني حتى تتبع ملتهم * وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة * والمعتمد عند المالكية ان اليهودية
ملة والنصرانية ملة * وما عداها ملة * وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على
الاصح ويظهر اثر اختلافهم في محوسى مات عن اربعة بنين ابن موسى * وابن من
عبدة الاوثان * وابن نصراني * وابن يهودى * وليس له ورثة سواهم * فعند
الشافعية وابن حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندها ملة
واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثنى والمحوسى لا تقاوم

مع الميت في ملة واحدة * وعند الامام احمد رحمه الله يعتصم بالتركاة لابن المجوسي
 وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة * تبيينه * ما ذكره الشنشوري
 رحمه الله في شرح الترتيب والرحية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق
 لمذهب مالك في كون الكفر عند ثلاث ملل * مخالف لما صرح به الحنابلة
 فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند ثم ملل شتى كما مر * وكذلك دعواه
 في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان
 الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافر يرث من عتيقه المسلم فليتنامل والله اعلم *
 تمة * بقي من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها
 اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمي وحربي في
 الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينها فلو عقد الامام الذمة لطايفة ذاطنة
 بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية
 منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعندهم لا يرث الحربي الرومي
 من الحربي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين * والمعاهد والمسانم
 كالذمي على الارجم عندنا فلا تورث بينها وبين الحربي والثاني كافي كشف
 القوامض انها كالحربي لانها لم يسئطنا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة * وعليه
 فيجوز التوارث بينها وبين الحربي * الثاني من الموانع المختلف فيها الردة
 اجمارا لله وجميع المسلمين منها * وهي لفة ما خذوة من الارتداد بمعنى
 الرجوع والانصراف عن الشيء * واصطلاحا قطع المكلف الاسلام بفعل
 مكفرا واعتقاده او قوله * فلا يرث مرتد ولا يورث لا بقرابة ولا بغيرها
 فلوارث متوارثان الى النصرانية مثلا امتنع التوارث بينها لانها لا يقران

على ما اتفقا اليه ولا عبرة بالموالات بينهما لانها حينئذ كالعدم * ومال المرتد
وحقوقه المنتفع بها كالمأجوج وجلد الميتة وكلب الصيد وغيرها من
الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب ام لم يلق فان اسلم اخذها
وان مات على ردة كانت فيئاً اتفاقاً فتصرف مصرف الفئ كما هو مقرر
في كتب الفقه * والمرتدة كالمرتد فالحاقها في بدموتها خلافاً للنفية * فانهم قالوا
ما لها الورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها او في حال ردتها * ومال المرتد
الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال ردة بالسوية عند الاثمة الثلاثة
فكله في خيالات النفية ايضا * فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فلورثته
المسلمين يوم موته لا يوم ردة * وما اكتسبه في حال ردة لبيت المال *
ولحقوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند النفية فتقسم تركته بين
ورثته المسلمين على مامر * فان اسلم رد الورثة ما بقي بايديهم * ولا يرجع
عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم بالحقوقه والارجع عليهم افاده
في شرح الترتيب * وعندهم ايضا كما في السراجية وشرحها يوارث اهل
ناحية الرند وابعادهم لان ديارهم صارت دار حرب * وعند الحنابلة
لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيباً له كافي مطلق الكفر
والزنديق وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام * وقبل من لا يختار ديناً
وقبل من ينكر الشرع جملة * لا يرث ولا يورث وماله واختصاصه في كالمرتد
خلافاً للكية حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته
لا احتمال توبته او طمعه في الشهود لو كان حياً * اما اذا اطلعنا على زندقته
باقراره ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعاً لانه اقبح من المرتد افاده العلامة

الابن المالك * وادعاء ان ذم لا يورث له من اجل الذمة كان ماله لها
 وكذا حصل من ماله من الارث ان لم يشترق وارثه التركة ولا يورث
 على وارثه الغير المسترق للتركة ولا يصرف له ويرحمه سواء انظم
 بيت المال ام لا لان انظام بيت المال للماء وشرط في الارث لاني فلو خلف
 عمة مثلاً فقط فالمال كله لبيت المال او بناتها النصف والباقي لبيت المال
 الثالث من الموانع التي سكت عنها المؤلف الدور والحكمي * والدور
 الرجوع الى المبدأ والحكمي ما يتعلق بالاحكام * فيخرج به الدور الكوفي
 الواقع في المنطق والاصول والدور الحسائي وهو توقف العلم بكل من
 المقدارين على العلم بالآخر * وضابط الدور الحكمي انه كل حكم ادى ثبوته
 ثمة فيجوز على نفسه ويكره عليها بالظلال * ويقع في كثير من ابواب الفقه *
 والمراد منه ههنا ان يلزم من التوريت عدمه * كان يقرأ حائز او اخوة حائزون
 باين لبيت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزاً بل
 يكون محجوباً فلم يصح اقراءه فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه *
 وكما واعتق الاخ الحائز عيدين فشهد ابائين لبيت وقبل شهادتهما القاضي فيثبت
 نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورث لملك المبدئين فيبطل عنهما قبطل
 شهادتهما لزمها فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور
 بقولنا ثبت نسبه ولا يرث * وهذا الظاهر قول الشافعي * والثاني ثبت
 نسبه ويرث اما لو شهد به عدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت
 نسبه وارثه اتفاقاً * وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب
 والارث * او بعضهم ثبت الارث * فيقتسمان اي المقر والمقر له جميع ما في

يد المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار * وعند مالك واصحابه ورحمهم الله
يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسيه الا باقرار عدلين من الورثة
ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا عند * * * وعند الحنابلة ان اقر الورثة
كلهم ثبت نسيه وارثه او بعضهم ثبت النسب والارث من الميراث فقط دون
الميراث وبقي الورثة فيشاركونه فيما يدينه او ياخذ الكل ان اسقطه * وفي الاقارير
فروع ومسائل محلها مطولات الفقه * نسيه * * * عد بعضهم من الموانع ايضا
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين
الولد والملاعن وكل من يدلي به وليست تصبقه عصبه له حية كانت او ميتة
خلافا للامام احمد رحمه الله * وتوما اللعان ليسا بشقيين وبه قال الامامان
ابو حنيفة واحمد وعامة اهل العراق * وتوما الزنا ليسا بشقيين عند الائمة الاربعة
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيان * والفرق بينهما وبين تؤمى
الزنا مذكور في مطولات كتبهم * واذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد
المنفى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عند ناس من الشافعية *
وان لم يخلف الولد المنفى ولد او اخا ولمعه * ولا نظرا لتمامه بانه انما كذب
نفسه ليرث ما تركه فيها اذا كان التكذيب بعد الموت * بل لو قتله واستلحقه لحقه
ولا يقتل به * وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله * وقال ابو حنيفة
ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحدهم يقع التوارث بينهما
وان كان ميتا فان خلف ولد او ولد ولد او اخا ولمعه او لم يخلف وقل
المال فكذلك * وتنقض القسمة * والا فلا يثبت ولا نسب * ولما فرغ من
ذكر حد الارث وادراكه وشروطه واسبابه وموانعه شرع في ذكر ميراث

الأول باب المسمى عليه من الذكور واللات اسمها اللات **و** والوارث لوقوعه
 الرجل أي الذكور **و** غير أولي الرجال ثم فسرهم بالنسب الصبيان وهو الذكور
 جريا على سنن تغييره عليه السلام بالرجل ثم تفسيره بالذكور في قوله الملقب
 القريض بأهلها فابقي فلاولى رجل ذكر **و** بطريقة البسط خمسة عشر **و**
 أما اختار المؤلف سلوك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لأنها اقرب إلى
 الفهم لمعرفة كل وارث على انفراد فالأول **و** الابن **و** وانما يدا به لأنه مقدم
 حتى على الأب في الميراث **و** **و** الثاني **و** ابن الابن **و** وان سفل **و** بدرجة
 أو أكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسب إلى
 البنت انتهى **و** وسفل يقع الفاء **و** ضمها وكسر هاء ثلاث لغات **و** وأقام الظاهر
 في تغييره مقام الضم لغرض زيادة التمكن في ذهن السامع واللاحق العبارة
 ان تكون الابن وابنه **و** **و** الثالث **و** الاب **و** الرابع **و** الجد **و**
 من جهة الاب **و** وان علا **و** بمحض الذكور كإبي الاب وابيه وهكذا
 فخرج بذلك كل جداد إلى باقئ وإن وراثت **و** كإبي الام وإبي أم الاب **و** **و**
 الخامس **و** الاخ الشقيق **و** سمي شقيقا لمشاركتة في شقي النسب فكأنهما
 انشقاق من شئ واحد **و** **و** السادس **و** الاخ للاب **و** أي من الاب
 فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخا أي منه **و** **و**
 السابع **و** الاخ للام **و** أي من الام كسابقه **و** **و** الثامن
و ابن الاخ الشقيق **و** وان نزل بمحض الذكور ايضا **و** **و**
 التاسع **و** ابن الاخ للاب **و** وان نزل كذلك **و** **و** العاشر **و** الم
 الشقيق **و** أي للبنت وكذلك أم ابنة وعم جده وهكذا **و** **و** الحادي عشر

الم للاب * كذلك * الثاني عشر * ابن الم الشقيق * وان نزل
 بمحض الذكور ايضا * والثالث عشر * ابن الم للاب * وان نزل
 كذلك * اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه
 عدم هنابل من ذوى الارحام كاسياني * والرابع عشر * الزوج *
 الخامس عشر * المتق * وعصبته المتصبون بانفسهم وم الذكور كاسياني
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا * فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق
 البسط * اما عدتهم بطريق الاختصار فمشرة الابن * وابنه وان سفل
 والاب * وابوه وان علا * والاخ مطلقا * وابنه الاللام * والم * وابنه
 الاللام فيها الزوج * وذوالولاء * ومن عداهو لا من الذكور الاقارب
 فن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والحال ونحوم
 ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال
 * والوارثات من النساء * النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه * بطريفة
 البسط * كما مر في عدد الوارثين من الذكور * الاولى * البنت *
 الثانية * بنت الابن * وان سفل * ابوها المدلى بمحض الذكور كبنت ابن
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في
 نسبتها الميت اثني * والثالثة * الام * والرابعة * الجدة من جهة الام *
 اى المدلية بمحض الاناث وان علت * والخامسة * الجدة من جهة الاب *
 على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت
 بمحض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت باي الاب بنفسها او علت بمحض
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية * وعندنا وعند الحنفية

يرث من ذكرنا وترث ايضا خلافا لهما كل جدة قدلى يوارث ولو كان في نسبتها
اكثر من ذكرين ولا ترث اجماعا كل جدة ادلت بذكرين اثنين ويعبر عنها
بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام **والجدة السادسة**
والاخت الشقيقة لا اولادها **والجدة السابعة** والاخت للاب **والجدة**
لا اولادها **والجدة الثامنة** والاخت للام **لا اولادها** **والجدة**
التاسعة والزوجة **بأبواب الهاء** ثلثة سائر العرب ما عدا اهل الحجاز
واقصر عليها الفقهاء والفرصيون للتمييز وخوف اللبس **والجدة العاشرة**
والمتعة وفي معناها متعة للمعتق ذكر اكان او اتى سواء اكان بمباشرة
او سراية ولا مدخل لها في ولاه عتيق غيرها وان كان اباها او ابنها لان ذلك
محتص بالذكور كما ياتي **فهذه عدة الوارثات** بطريق البسط اما عد نهن بطريق
الاختصار فسيم البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا
والزوجة **والمتعة** ومن عداهن **الاناث الاقارب** ذوى الارحام
مغائلة اذا اجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورث منهم خمسة الاب والام
والابن والبنت واحد الزوجين وحجب الباقيات ومسألتهن من
اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة ونصح من اثنين
وسبعين **ومن اثني عشر** اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة ونصح من
سته وثلاثين واذا ماتت امرأة عن الذكور الخمسة عشر ورث منهم ثلاثة الابن
والاب والزوجة وحجب الباقيات ومسألتهن من اثني عشر وهي منقسمة واذا
مات رجل عن الشرا الاناث المذكورات ورث منهن خمس الام والبنت وبنت
الابن والزوجة والاخت الشقيقة وحجب البواقي والمسألة من اربعة وعشرين

منقسمة طين وكل من اقر من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرد
عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا وكل من اقرت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرد عليها وعند من لا يقول بالرد
لا يحوز جميع المال من النساء الا الممتعة لانها هي العاصبة بنفسها فقط ولو
فقد والى الورثة كلهم فاصل المذهب في اي مذهب الشافعي رحمه الله انه
لا يورث ذوو الارحام ولو فقد المصبات وجد من ذوى القروض
من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه لا يرد على ذوى القروض بل
المال كله في الاولى والباقي بعد القروض في الثانية ليت المال وان
لم ينظم بان جار متوليه ولم يكن اهلا لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف
نائبهم كالتركة وهذا احد قولى المالكية كما سبق في اثناء الكلام على الاسباب
والتحار المقتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينظم
امريت المال القول بالرد على اهل القروض حيث وجد ذوفرض
غير الزوجين مفضل مفعول الرد من فروضهم بنسبة فروضهم
لا بمقتضى عدد رؤسهم وسياق الكلام عليهم فيما بعد في الباب
الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى
المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب بما عند الامامين ابي حنيفة
واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق انها لا يورثان بيت المال اصلا انتظم ام لا
فان لم يكونوا ذوى القروض موجودين او كان الموجود منهم احد
الزوجين صرف الى ذوى الارحام وفاقا للحنفية والحنابلة وللمتقدمين
عند المالكية كما علمت وسياق الكلام عليهم ايضا في الباب الذى

صفة المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ولما فرغ من بيان عدد الورثة
 ذكر اورا انا نأشرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقدما بيان الفروض
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتصيب لا يعرف الا بعد
 معرفة الفروض غالبا والمتقدم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال
 ﴿باب﴾ اى هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب ﴿الفروض﴾
 جمع فرض وسيأتى بيان معناه لغة وشرعا والمراد هنا الانصاء بمبردة لثلا
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله ﴿المقدرة﴾ في كتاب الله تعالى ستة
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين القراوين وفي بعض صور
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سيأتى اثبات بالاجتهاد من الصحابة فمن بعدهم
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيد بالامقدرة في كتاب الله وهي كما ذكر ستة
 فحسب ﴿النصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفها ونصف نصفها﴾ هذه
 احدى طرق التدلى الذى سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو
 اعنى التدلى ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحته ومن طريقه ايضا ان
 تقول الثلاثان ونصفها وربعها والنصف ونصفه وربعه او تقول النصف
 والثلاثان ونصفها وربعها وطرق الترتيب ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعف ضعفها او تقول الثمن وضعفه وضعف
 ضعفه والسادس وضعفه وضعف ضعفه وطرق التوسط ان تذكر اول الكسر
 الوسط ثم تنزل درجة وتصد درجة كان تقول الربع ونصفه وضعفه
 والثلث ونصفه وضعفه واخصر عبارة ﴿اضبط الفروض المذكورة
 ان تقول﴾ على طريقة التوسط ﴿الربع والثلث وضعف كل ونصفه﴾

والمقصود من المبررات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تفنن
 والقرض لغة يطلق على ما من منها الحز والقطع والتقدير والعطية
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً $\text{نصيب} \text{خرج به التصيب}$
 المستغرق $\text{مقدر} \text{خرج به التصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج}$
 به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية $\text{شرعاً} \text{خرج به الوصية}$
 فانها مقدرة بحمل الموصي لباصل الشرع $\text{لوارث} \text{خرج به نحو العشر}$
 في الزكاة فانه مقدار لغير وارث $\text{خاص} \text{ليس بقيد وانما هو لبيان الواقع}$
 $\text{لا يزيد بالارد ولا ينقص بالمول} \text{ليس هذا من تمام الحد وانما هو}$
 توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائماً تقع بالحقائق والزيادة بالرد والنقص
 بالمول امر عارض ولا حاجة في الحد ودائماً العوارض اذا عرفت ما تقدم من
 القروض وتعريف القرض واردة معرفة اصحاب هذه القروض فالنصف
 الفاء فاء الفصيحة لانها اصبحت عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا فرض
 خمسة الزوج و بنت الصلب و بنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب $\text{واذ عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله فالزوج}$
 الفاء فاء الفصيحة كما مر $\text{يستحقه بشرط عدمي وهو ان لا يكون للزوجة}$
 فرع وارث $\text{ذكرنا ان اوائش من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولكم}$
 نصف ما ترك اذا واجهكم ان لم يكن لمن ولد اى ولكل زوج نصف ما تركه
 زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد وللإجماع ايضا وبنت
 الصلب تستحقه بشرطين $\text{عد ميين} \text{وهما ان لا يكون لها} \text{اخ} \text{معصب}$
 فلو كانت مع معصبها لكان للذكر مثل حظ الانثيين وان لا يكون لها

بمائل من بنت اخرى او اكثر لبيت فانها لو كانت لا شتركتنا في الثلثين
 له تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع كذلك **و** بنت الابن **و**
 ن سفل **و** تستحقه **و** بالإجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد
 ثا وحميها المذكور كالدكر والاتى كالانثى **و** ثلاثة شروط **و** عدمية **و** وهي
 ، يكون **و** للبيت **و** ولد الصلب **و** ذكر اكان او انثى واحد او اكثر وولد
 صلب ولد ابن اعلى منها كما سيأتى **و** **و** ان **و** لا يكون لها **و** معصب **و** من
 خ او ابن عم **و** **و** ان **و** لا يكون لها **و** مائل **و** من بنت ابن اخرى للبيت
 واكثر في درجتها فلو كان للبيت هناك ولد صلب فلان كان ذكر احييت او بتين
 اكثر حجت ايضاً ان لم تعصب او بتنا واحدة فلبنت الابن السدس تكملة للثلثين
 مالم تعصب **و** لو فقد او لاد الصلب ومن هو اعلى منها وكان لها معصب كان للذكر
 مثل حظ الانثيين **و** لو كان هناك مائل مع فقد من سبق لا شتركتنا في الثلثين
و والاخت الشقيقة تستحقه **و** بالإجماع كذلك **و** باربعة شروط ان لا يكون **و**
 للبيت **و** ولد صلب **و** كأم **و** **و** ان **و** لا يكون له **و** ولد ابن **و** وارث
 كما سبق ايضاً **و** **و** ان **و** لا يكون لها **و** معصب **و** من اخ شقيق اجماعاً
 او جد خلافاً لابي حنيفة رحمه الله **و** **و** ان **و** لا يكون لها **و** مائل **و** من
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امروء هلك ليس له ولد وله اخت
 فلها نصف مائرك **و** وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها للنصف وهو فقد
 الاب لان الفرض هنا في ذكر شروط جميع الفروض الاحتراز عن من يتخير
 القرض معها الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن من يججب البتة لان
 ذلك مستغنى عن يانه باب الحجب والاطال الكلام في اصحاب الفروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك لحجبت * او كان ولد
 الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبة معها او معن كإسأى *
 او كان لها مصعب فلذلك مثل حظ الاثنين او كان لها مماثل لا شريك في الثلثين
 * والاخت للاب تستحق * أي النصف * بخمسة شروط ان لا يكون *
 للميت * ولد صلب * ذكر او اثني كامر * و * ان * لا * يكون له
 * ولد ابن * كذلك * و * ان * لا * يكون له * احد من
 الاشقاء * ذكر او اثني * و * ان * لا * يكون لها * مصعب * من اخ
 لاب او جد على مامر من الخلاف * و * ان * لا * يكون لها * مماثل *
 من اخت لاب فاكثروا وسكت المؤلف عن الشرط السادس وهو فقد الاب
 لمامر * فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك او اخ شقيق لحجبت
 او شقيقان لحجبت ايضا لم تصب او كان ولد الميت او ولد ابه اثني واحدة
 او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبة معها او معن او كان للميت اخت شقيقة
 فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت مصعب لكان لذلك مثل حظ
 الاثنين او كان لها مماثل لا شريك في الثلثين * والرابع فرض اثنين الزوج
 والزوج * او الزوجات * قال الزوج * الفاء الفصيحة كامر * يستحقه
 بشرط وجودي وهو ان يكون للزوجة فرع وارث * ذكر او اثني من
 الزوج او من غيره ولو متفيا بالامان او من الزنا لأن ولد الزنا ينسب
 الى امه ويورث منها مثل الولد ولد الابن واحتذر بالوارث عن الفرع
 غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الربع
 والاصل فيه قوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الربع مما تركن فلو لم يكن

للزوجة ولد لكان له النصف كما مر **✽** والربع للزوجة او الزوجات **✽** يستحقه
 او يشتر كن فيه بشرط عدمي وهو **✽** اذا لم يكن للزوج فرع وارث **✽**
 ذكر او اثني من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا باللعان ولا من زنا ولو
 من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن غيره كما مر **✽** وذلك
 لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فلو كان للزوج ولد لكان
 لها ولهن الثمن كما ياتي **✽** والثمن فرض الزوجة او الزوجات **✽** الى اربع
✽ بشرط **✽** وجودي وهو **✽** ان يكون للزوج فرع وارث **✽** ذكر او اثني
 منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحترز بالوارث عن غيره
 كما مر وذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم ولو لم يكن له
 ولد لكان لها ولهن الربع كما مر **✽** والثلاث فرض اربعة **✽** من الاصناف
✽ بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن **✽** وان سفل **✽** فاكثرو اخنتين شقيقتين
 فاكثرو اخنتين لاب فاكثرو **✽** ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم
 كل صنف تعدد من فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعدد
✽ فبنتا الصلب **✽** فصاعدا **✽** يستحقانه **✽** اي فرض الثلثين **✽** بشرط **✽** عدمي
 وهو **✽** ان لا يكون لهما معصب **✽** من ابن للميت او اكثر بالاجماع وسنده فيما
 زاد على الثلثين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي
 البتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان
 لها ولهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **✽** وبنتا الابن **✽** فصاعدا
 اذا تمحاذيا في الدرجة سواء اكن اخنتين ام لا **✽** يستحقانه بشرطين **✽** عدميين
 احدهما **✽** عدم اولاد الصلب **✽** ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن **✽** و **✽**

الآخر **ان** لا يكون **لها** معصب **من** اخ او ابن **م** مساو **لها** في الدرجة قياسا
 على البنات لان بنت الابن كالبنت كما مر **فلو** كان هناك اولا د صلب او من
 هو اقرب منها من اولاد الابن حجتا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن
 التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكلمة الثلثين ولو كان **لها** معصب
 لكان للذكر مثل حظ الانثيين **والشقيقتان** فصاعدا **يستحقانه** بثلاثة
 شروط **ان** لا يكون **لها** معصب **ان** لا يكون **لها** ولد صلب **ان** لا يكون
لها ولد ابن **ان** لا يكون **لها** ولد سفل **ان** لا يكون **لها** ولد
معصب **من** اخ شقيق اجماعا او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة
 النصف **لما مر** **والاصل** في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما
 ترك **فلو** كان للميت اب او ولد صلب لحجبنا او اثني لكانت اعصبة او كان **لها**
 معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **والاختان** للاب فصاعدا **يستحقانه**
 باربعة شروط **ان** لا يكون **لها** معصب **ان** لا يكون **لها** ولد
 صلب **ان** لا يكون **لها** ولد ابن **ان** لا يكون **لها** ولد سفل **ان** لا يكون
لها ولد واحد من الاشقاء **ذكر** او اثني **ان** لا يكون **لها**
 ولد **معصب** **من** اخ لاب فاكثرا او جد على ما سبق **والشرط الخامس**
ان لا يكون للميت اب **والاصل** في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق
 الشقيقتين **فلو** كان للميت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجبنا
 او اثني مع عدم الاشقاء لكانت اعصبة او كان للميت اخ شقيق او اختان شقيقتان
 فكذلك او اخت شقيقة لكان **لها** السدس تكلمة الثلثين او كان **لها** معصب لكان

قد ذكر على خط الاثنين فائدة لا يصور احتياج متعين لكل منها الثلاث
 لأنه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلاً لكان الثلاث البنات أو بنات ابن مع
 اخوات لايوبن اولاب لكن الاخوات عصبتهن او شقيقتان مع اختين
 لواب لكان الثلاث للشقيقتين والثالث فرض ثلاثه من اصناف الورثة
 اقتصر المؤلف منها على الاثنين يكون الثالث مذكوراً في باب الجدوا الاخوة
 الاول الام والثاني اثنان فاكثر من الاخوة للام والثالث الجد
 في بعض احواله مع الاخوة كما يأتي في فلام تستحقه بشرطين عددين وهما
 ان لا يكون للميت فرع وارث وهو من شرطنا فقد في ارث الزوج
 النصف والزوجة الربع وان لا يكون له اثنان فاكثر من الاخوة
 او الاخوات او منها سواء كانوا اوارثين او مجموعين بالشخص لا بالوصف
 اذ المحجوب به كالمعدم كاسياني والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
 ولي مورثه ابواه فلامه الثالث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
 السادس ويستثنى من توريث الام الثالث مع تقدم ذكرهما مسالان تسميان
 بالفرأوين وسياتي بيانها وهو هو اي الثالث فرض الاثنين فاكثر من الاخوة
 او الاخوات للام واستحقاقهم له بشرطان لا يحجبوا اما باصل ذكر او
 فرع وارث كما يأتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كاتام
 وهذا ما خالف فيه اولاد الام غيرهم والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاخوة اكثر من مثليه وان لا يكون
 معهم صاحب فرض وسياتي حكمهم ان شاء الله مفصلاً والسادس فرض سبعة

الاب والجد والوارث وان ملا والام والجد والوارثة فصاعدا مطلقا سواء كانت من جهة الام ومن جهة الاب وسواء اكان من فرع وارث ام لا وسواء اكان له اخوة ام لم يكن وبنت الابن او بنات الابن المتحاذيات في الدرجة مع بنت الصلب الواحدة والاخذ او الاخوات واللاب مع الشقيقة الواحدة والاخ للام منفردا اذ كرا كان اوائى او خشى فالاب والجد يستحقان السدس اذ كان لليت فرع وارث وهو من شرط فقد في ارث الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث ويزيد الجد با شترط فقد الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا او خشى وللاب السدس فرضا والباقي تعصيا ان كان اثني وكذلك الجدان لم يكن لليت اخوة اشقاء او لاب فان كانوا ففيهم تفصيل يأتي لقوله تعالى في حق الاب ولا بويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وللإجماع قياسا على الاب في الجد ويستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة كما سيأتي والام تستحقه اذ كان لليت فرع وارث ولد او ولد ابن ذكر او اثني كما مر او كان لليت عدد اثنان فاكثر $\text{من الاخوة او الاخوات}$ اشقاء كانوا او لآب ولام وارثين او مجموعين كما تقدم في ارثها الثلث للاية السابقة فان قبل شاع تمير الفرعيين عن الاثني فاكثر بالعدد كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تحريره * بانه كمية تطلق على الواحد وما يتالف منه * اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير ما عرفه الطوسي وهوانه نصف مجموع حاشيته فيخرج الواحد $\text{فالحنان الواحد ليس بعدوان تألفت منه الاعداد}$ كما ان الجوهر الفرد ليس

يجمسم وان تألفت منه الاجسام * وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس
 نونهم فلا يجيبون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بنو الاخوة
 وبنو الابن ان لفظ الاخ لا يطلق على ابن الاخ بخلاف لفظ الابن
 فانه يطلق على ابن الابن مجازا شائما وقيل حقيقة * قال تعالى يا بني ادم وايضا
 فاولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فلماذا لم يكن ابن الاخ كايه مطلقا
 * والجدة * ومثلها الجدات * تستحقه اذ لم تحجب * اما بام او بمدة اقرب
 منها او كان محجبا باب ادلت به خلافا للامام احمد رحمه الله كما سياتي الكلام على
 ذلك في باب الحجب ويشتركن في السدس بالسوية * والاصل في ارشئ السدس
 وفي التسوية ينهن ما روى برودة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس
 اذ لم تكرر دونها م رواه ابو داود وغيره * وما رواه الحاكم على شرط
 الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجديتين بالسدس وقضاء ابي بكر رضي الله
 عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لما رى ان ذلك
 السدس ينكحوا هو لمن انفردت منكما * وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا
 وعند الحنفية * ولو ادلت احداها او احدها بن بجهتين او اكثر بحيث
 لو تعددت تلك الجهات استخاصا لکن وارثات بالفعل وادلى غيرها بجهة
 واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بخلص الاثا
 عندنا فالارجح عند الشافعية اشتراكن في السدس بالسوية بحسب
 الابدان لا بحسب الجهات * وهو قول ابي يوسف وسفيان بن اسنود الشاشي
 الى ابي حنيفة رحمه الله * وقال محمد بن الحسن وزفرو الامام احمد بن
 حنبل رحمه الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لا الابدان *

فللهاتين الجهتين مثلاً ثلثاء وللهاتين الجهة الواحدة ثلثة * وهذا الاجتماع لا يأتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد متامن انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجدة وعند الامام احمد رحمه الله ينصوري ثلاث جدات فقط لتوريثه ام الجد ابني الاب ايضا وان علت بمحض الاناث * ولما ذكر صور كثيرة منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتلد له ولدا قام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام اب لورثت ايضا وهذه صورتها *

فلي الاربع عندنا وعند ابني حنيفة وسفيان حفصة زينب
وابي يوسف يشتركان انصافا * وعند الامام
احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزيب المدلية
بالقرايتين ثلثا السدس والحفصة ثلثة * وعند
الامام مالك رحمه الله كله لزيب لعدم
توريثه ام ابني الاب كما مر * وبنت الابن فاكثر استحقاقه * اي السدس
تكملة للثلثين * ومع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب
منها او منهن اذ لم يعصبا او يعصبن ذكر في درجتهن من اخ او ابن عم
وهكذا كل درجة نزلت او تعددت مع اقرباء من فوقها تاخذ
السدس تكملة للثلثين للاجماع * ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن
بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري * وقبس على
ملك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها * والاخت للاب

فاكثر شقيقة مع وجود * الاخت * الشقيقة * الواحدة * لميت * تكلمة
 الثلثين * ان لم يكن معها او معهن من يعصها ويعصين من الاخوة للاب ولم يكن
 هناك حاجب لها او لمن فرع وارث او اب او جد او اخ شقيق قياسا على بنت
 الابن فاكثر مع بنت الصلب * ولو تعددت الشقيقات لأسقطن الاخوات
 من الاب الا اذا عصين اخوهن وبسمى الاخ المبارك * فائدة * القريب المبارك
 هو من لولاه لسقطت الاثني التي يعصها كبتين وبنت ابن وابن ابن سواء اكان
 اخاها وابن عمها ساويا لها في الدرجة او انزل منها * وكأختين شقيقتين واخت
 لاب واخ لاب فلولاء ابن الابن في المسألة الاولى لسقطت بنت الابن فهو قريب
 مبارك ولولاء الاخ من الاب في الثانية لسقطت الاخت من الاب فهو قريب
 مبارك * واما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت الاثني التي يعصها ولا يكون
 ذلك الا مساويا للاثني من اخ مطلقا وابن عم لبنت الابن * مثال ذلك ابوان
 وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر
 للابوين منها اربعة وللزوج ثلاثة وللبنت ستة ويسقط ابن الابن وبنت
 الابن * وكزوج واخت شقيقة واخت لاب واخ لاب فللزوجة النصف
 وللأخت الشقيقة النصف ويسقط الاخ والاخت من الاب * فلولاء وجود
 ابن الابن في المسألة الاولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة الى
 خمسة عشر فهو قريب مشوم عليها * ولولاء وجود الاخ من الاب في الثانية
 لورثت الاخت من الاب السدس تكلمة الثلثين وعالت المسألة الى سبعة
 فهو اخ مشوم على اخته والله اعلم * فائدة اخرى * تستوي الاثني الواحدة
 والاثلاث المتعددت في اربعة مواضع * الاول بنت الابن وابنته اذا كانت

او كن مع بنت الصليب الواحدة ففرضها الوهم من السدس ولا يزيد القوس
زيادة عدد دهن * الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذا كانت او كن مع
الشقيقة الواحدة لها ومن السدس ولا يزيد زيادة عدد دهن * الثالث الزوجة
الواحدة او الزوجات لها ومن الربع فقط او الثمن فقط * الرابع الجدة
الواحدة او الجدات لها ومن السدس ولا يزيد زيادة عدد دهن والله
اعلم * والاع لام * المنفرد ومثله الاخت لها * يستحقه * اجماعا
* اذا الميجب * باصل ذكر او فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان
رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس
اجمع المفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به
في الشواذ. وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة
الصحابي كالحبر الاحادي * فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر
انفا * فائدة * يغافل اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل
ذكرهم على انثاهم لا اجتماعاً ولا انفراداً بخلاف غيرهم * ويورثون
مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه * ويحبون من ادلوا به تقصانا
وغيرهم لا يجب من ادلى به * وذكرهم ادلى باتى نسباً ويرث وذكر القرابة
غيرهم لا يرث ان ادلى باتى * وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة
في كتاب اقدم ما يتعلق بها * والقرض السابع الذي ثبت باجتهاد الصحابة
رضي الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي * وهو فرض اثنين الجد والام فالجد
يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد الفرض
احظ له من القاسمة وسدس الجميع كما سياتي في باب الجد والاخوة مفصلاً

والام تستحقه في المسألتين المسميين بالفرادين وبالمرتين وهما اذا كان
مع الام اب واحد الزوجين فلزوج النصف في مسأله وللزوجة الربع في
مسألتها وللأم مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثاء للاب واني
فيه لفظ الثالث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية تاد بامع
القرآن ومحافظة على لفظه وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهو مذهب الائمة
الاربعة رحمهم الله ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا
واذا ازا جهما ذو فرض كنت فكذلك ياخذان ما فضل فيميب ان ياخذاما
يقي بعد فرض الزوجية كذلك مع ان الاصل انه يكون للذكر نصف ما للانثى
فلوجمل لما الثلث مع الزوج لفضلت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها
التفضيل الممهود وقال ابن عباس رضي الله عنهما للام الثلث كاملا واجتج
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلابه الثلث
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فاني فلاولى رجل ذكر
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان المصوبة
لم تمحض في الاب وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج
وبمذهب ابن عباس في مسألة الزوجة اما تأصيل المسألتين وتصحيحهما
فلاولى زوج وام واب المسألة من ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج
الصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب
الباقي اثنان والثانية زوجة وام واب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسر في المسألة ومنه نصح * للزوجة الربع واحد وللأم ثلث الباقي واحد
وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي اثنان * وقد اجتمع في هذه المسألة تربعان
وعما لا يجتمعان فرضا * ولما انهي الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ
يتكلم على العصباء واحكامهم فقال

باب * اي هذاباب * في احكام * العصبية *

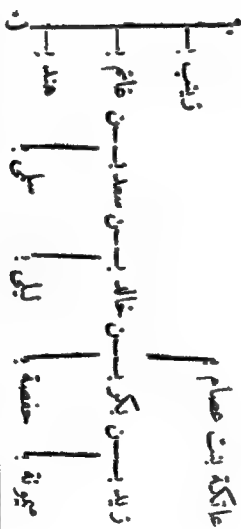
وسيا في تعريفها في كلام المؤلف * العصبية * ثلاثة * اسام * القسم
الاول * عاصب بنفسه * وهو ذوالولاء * وذو كز قريب لم يدل الى الميت
بائى فقط * وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود العصبية * وقد مر
على العصبية بالغير ومع الغير لان عصبوبة العاصب بنفسه بالذات
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الاخيرين * والقسم الثاني * عاصب
بغيره * وهو وائى ذات سهم عصبها ذكر وقد مر على العاصب مع غيره لان
لمعصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصبوبتها لاجل اجتماعها مع ائى
وللذكر شرف على الائى كما لا يخفى * والقسم الثالث * عاصب مع غيره *
وهو وائى ذات سهم عصبها اجتماع اخرى * وقد فسر الماتن الاقسام
الثلاثة المذكورة على سبيل اللف والنشر المرئى بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر
فقال * فالعاصب بنفسه جميع الذكور * والوارثين * الا الزوج والاخ للام *
اما الزوج فخارج بقولنا في التعريف قريب * واما الاخ للام فبقولنا قبله لم يدل
الى الميت بائى فقط * وسنذكرهم هنا بالعد تيمنا للفائدة مرئين بحسب استحقاقهم
يجب كل واحد منهم من * بذكر بعد * فالاول منهم الابن * وانما قدم
على ابن الابن لادلائه به او لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت

والاب اصله وانصال الشيء بفرعه اظهر من اتصاله باصله * الا ترى ان البناء
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولذا اتقدمت
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي * الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم
الاعلى فالاعلى ابن تعدد وانما تقدم على الاب وان سفل مع انه ادلى
الى الميت بواسطة الاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة
على الابوة * الثالث الاب بعدهما فلا يرث مع واحد منهما بالمصوبة
بل بالفرض كما مر ويأتي * وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر * الرابع
والخامس والسادس الجد وان علامع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب
خلافا لابي حنيفة رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب *
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد
يدل على الاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منها بالاخر * ولا يخفى انه
اذ تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الآتية * وانما قدم الجد
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم
في الارث بالولاء لصدا الاجماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجد ودة يشمل
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنه * اما تقديم الاخوة على بنينهم فلا يحتاج
الى تعليل * السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقوته *
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم مما مر وما يأتي ان الاعلى درجة منها
مقدم على الاخر * وقد ما على الم لتقدم جهتها * التاسع الم الشقيق وقدم

على الم للآب لقوته • العاشر الم للآب وقد ماعلى ابني الم تقربهما • الحادى
 عشر ابن الم الشقيق وقد م على ابن الم للآب لقوته كذ لك • الثانى عشر
 ابن الم للآب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخر •
 ومعلوم ايضا من قولهم لا يرت اولاد جدمع اولاد جدا قرب منه كما سياتى ان عم
 الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابى الميت وبنيه وان عم ابى الميت وابنه وان نزل
 مقدم على عم جد الميت وهكذا • الثالث عشر المتفق ذكر اكان اوائى وانما اخر عن
 سبق من العصابات لانهم عصبه بالنسب وهو عصبه بالسبب ولان الولاء مشبه
 فى الحديث بالنسب والمشب به اولى من المشبه • الرابع عشر عصبه المتفق المنعصون
 بانقسم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر فى باب الارث بالولاء ان شاء الله
 تعالى • الخامس عشر ريت المال على ما سبق فيه من الخلاف • فائدة • اولاد الابن
 كأولاد الصلب عند قدم الذى ذكر كالدكر والائى كالائى اجتمعا وانفردا
 كما تقدم • والجد كالأب عند فقده ارثا وحجيا الا فى خمس مسائل • الاولى
 اذا كان مع الجد اخوة لغيرهم فانهم يرثون معه على التفصيل الا فى خلافا
 لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يحجبهم باتفاق • الثانية والثالثة
 لو كان الجد بدل الاب فى المسألتين الفرأوى لكان للام فى كل منهما الثلث كاملا
 وما بقى للجد ولم ينظر الى كونها تاخذ اكثر منه فى مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل
 عليها التفضيل المهود فى مسألة الزوجة لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها
 تاخذ فى كل منها ثلث الباقى لانها فى درجة واحدة • الرابع ان الاخوة لغير
 الام وبهيم يحجبون الجد فى الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب
 فانه يحجبهم • الخامسة ان الاب يحجب ام نفسه خلافا لالمام احمد رحمه الله

ولا يحبها الجد * وابن كل اخ لغير ام كايه اجتماعا وانفراد الا في سبع
مسائل * الاولى لا يردون الام عن الثالث الى السادس * والثانية لا يعصبون
اخواتهم لانهن من ذوى الارحام * الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا *
الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا * الخامسة ان
ابن الابن لا يحب الابن الا في خلاف ابيه * السادسة
ابن الابن من الاب لا يحب ابيه الابن الا في خلاف ابيه * السابعة
سقوط الجميع من بنى الاخوة لا يورثون اولاد بالاخت مطلقا حيث صارت
عصبة بالبنت او بنت الابن * وابن كل عم لغير ام كايه ارثا وحيا لان ابن
العم الشقيق لا يحب العم لابن بخلاف ابيه * وابن العم من الاب لا يحب
ابن العم الشقيق وابوه يحبه * واكثر هذا معلوم ما سبق وما يأتي للتأمل * وهنا
ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبة وهما العصبة بالغير ومع الغير *
ولو اخرهما الى الفراغ من ذكر احكام العاصب بنفسه لكان احسن ترتيبا *
قال رحمه الله * والعاصب بغيره * اربعة الاول * البنات * من الصلب
اي جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا * مع البنين * ولو واحد فحيث
اجتمعوا صارت البنت او البنات عصبة بالابن او البنين والاصل في صيرورتها
عصبة به قوله تعالى يو صيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين * ففي
بنت فاكتر مع ابن فاكتر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا
اذا اجمعا وزاحمهم ذوفرض فيقسم ما فضل بينهما وبينهم كذلك * والثاني
بنت الابن فاكتر مع ابن الابن فاكتر سوا * اكان اخاها وابن عمها وهو في
درجتها او كان انزل منها اذا كانت محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين *

والاصل في صيرورتها عصبة به الآية السابقة ايضا لان اطلاق الولد على
على ولد الابن شامع كأمرو والقياس على تعصيب البنات بالبنين ايضا فمن مات
عن ابن ابن وبنت ابن سواء كانت اخته او بنت عمه عصبا وقسم
المال او ما فضل بعد الفروض ان كانت للذكر مثل حظ الانثيين * فان
كانت بنت الابن اترل منه كان المال له وسقطت كبت ابن ابن وابن ابن
مثال بنتا ابن وبنت ابن ابن الى اثنين وابن ابن ابن الى اربعة
فالاوليان لهما الثلثان والباقي بين بنت الابن وابن ابن عمها تعصيا له مثلا لما



واقفا عصبا وهو اترل لانها محبوبة
باستغراق من فوقها الثلثين * ولوانتفى
من المسألة لم يكن لبنت ابن الابن
النازلة شيء ويورد باقي المال على
الاوليين مثال آخر بتان هما زيب
وهند وبنت ابن هي سلى وبنت ابن
ابن هي للى وبنت ابن ابن ابن هي
حفصة وابن ابن ابن ابن هو زيد
ابن بكر بن خالد بن سعد بن غانم
ابن الميت واخته زيد هي ميوثة
وبنت عم له في درجنه هي عائكة
وهذه صورتهم *

مات الميت فيها من جميع النساء ومن ذكر هو زهد الذي هو في خمس
درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند تلك المال والباقي بعد الثلثين بين
زهد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمته وعمته
جده للذكر مثل حظ الانثيين • ونصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب
الثلاث اربعة عشر ولزيد سهران ولكل من الخمس سهم واحد •
ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب
الثلاث والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته وعمته وعمته للذكر مثل حظ الانثيين •
ونصح من خمسة عشر • ولو كانت خالة الذي هو في الدرجة الثالثة
فالثلاث لبنتي الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين • ونصح من اثني عشر • ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة
الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلاث
والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين • ولا شيء لاولاد الابن
ولو كان غائما الذي هو ابن الصلب فالمال بينه وبين البنتين للذكر مثل حظ
الانثيين ولا شيء لاولاد الابن • ولولم يكن في المسألة ذكر فالمال لبنتي الصلب
فرضاوردا ولا شيء لبنات الابن • والثالث والرابع من اقسام العصبه
بالغير • الاخوات • اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد
• بالاخوة • ولو واحد اي كل واحدة منهما باخيهما الشقيقة بالشقيق
والاخذ للاب بالاخ الاب • وكذا يعصب الجد كلاهما ايضا لانه بمنزلة
الاح في ادلائه بالاب خلافا لابن حنيفة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد
كما سيأتي في بابه • والدليل على صبر ورهما عصبه باخويهما قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الاثنيين * ففي اخت شقيقه او اكثر
 مع اخ شقيق او اكثر المال بينهما وبينهم لذلك مثل حظ الاثنيين * وفي اخت
 لاب او اكثر مع اخ لاب او اكثر المال بينهما وبينهم كذلك * وقس ذلك
 في كل منهما مع الجد كما سأتى امثله * فهو لا يرع من ذوات القروض يعصب
 اخوانهم كما علمت * ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبه لا تصير عصبه
 باخيهما لان النص الوارد في صيرورة الاناث عصبه بالذكور انما هو في موضعين
 البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت **انفا** * والاثاث في كل منها
 ذوات فرض فمن لا فرض لها من الاناث لا يتاها النص لانها ليست في معنى
 احد القريقتين * وايضا الاخ يعصب اخته كيلا يلزم تفضيل الاثني على الذكر
 او المساواة بينهما فاذا لم تكن الاثني صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم
 تمصيبها كالم والممة او ابن الم مع بنت الم **والعاصب** مع غيره
 الاخوات **لاب** و **ام** او **لاب** فقط اى جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر
جمع البنات واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب السدس
 حيث قال وما بقى فللاخت * فدل ذلك على انها عصبه * والشرط في ذلك
 ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها كانت عصبه به * فلم
 ان التعصب بالغير مانع من التعصب مع الغير لانه يغير حكمه * **الا مثله**
 بنت واخت لغيرهم للبنات النصف فرضا والباقي للاخت تمصيبا * بنت
 ابن واخت كذلك * **ثلاث** بنات ابن واختان لمن الثلثان فرضا وللأختين
 الباقي تمصيبا * **بتان** واخت لما الثلثان فرضا ولما الباقي تمصيبا **بتا**

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تعصيا * بنت
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا والثانية السدس كذلك وللأخت
الباقي تعصيا * بنتان وبنت ابن واخت للبنتين الثلثان والباقي للأخت تعصيا
ولاشي لبنت الابن لاستيراق الثلثين * والفرق بين العصة بالغير والعصة
مع الغير ان الغير في العصة بغيره يكون عصة بنفسه فتعدي بسببه العصوبة
الى الانثى وفي العصة مع غيره لا يكون عصة اصلا بل تكون عصوبة تلك
العصة مجامعة لذلك الغير * ثيه * متى كانت الأخت الشقيقة عصة مع بنت
واحدة او اكثر اومع وبنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها
تجب كل من يجبهه الشقيق فتجب الاخوة لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن
بعدهم من العصابات * وحيث صارت الأخت للاب عصة مع الغير صارت
كالاب لاب فتجب بنى الاخوة مطلقا ومن بعدهم من العصابات واقاعلم
ثم اعلم ان ترتيب العصة بنفسه السابق يانه مبنى على قاعدتين * احداهما استأني
في باب المحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حبيته تلك الوسطة الا ولله الام
* والثانية * هي انه اذا اجتمع عاصبان فن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت
جهتهما فالقريب درجة فان اتحدت درجتاهما فلا قوى منها وجهات العصوبة
عند تامعاشر الشافعية وعند المالكية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدودة
والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال * وفي ترتيب المولف
رحمه الله لها هنا سهو كما تراه في قوله * وجهات العصوبة سبع البنوة
ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة
ثم الولاء * لا نه زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين الم وابنهما ترتيب قرب لارتبب جهة كما في الاخ وابنه
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه. واسقط في ترتيبه ايضا جهة
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا. اما عند الخبابة فالجهات
ست وهي ما ذكرناه آنفا بسقاط جهة بيت المال منها. وعند ابي حنيفة رحمه الله
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد
وان علا في الابوة وادخل بنى الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور في الاخوة
اذ اعرفت ذلك. فالجهة المقدمة كما وان بعد صاحبها. ~~تجب~~ من بعدها
من كانت جهته مؤخره فابن الابن مثلا مقدم على الاب ولولا ان له فرضا
لسقط. ~~تسب~~ تبيه. يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني اقرب الى الميت
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة
فقدم. وجهة الثاني الاخوة فأخر. ولهذا قالوا لا يرث اولاد جد مع اولاد
جد اقرب منه كما مر. وانما لم يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ وابنه
او عم وابنه فقدموا الجد وان علام كونه مدلى الى الاب او الجد الاقرب
بالابوة واخر وابن الاخ والم وابنه مع كونهم مدلين الى الاب او الجد
الاقرب بالبنوة لصدا الاجماع عن ذلك الاعتبار في النسب كما تقدم. ولهذا
روى في الارث بالولاء كما باقي والله اعلم. فاذا استوت ~~الجهة~~ المقدمة
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعد وان كان قويا. فابن الاخ لاب
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا اتحدت الدرجة ايضا ~~يؤخر~~ يقدم الاقوى.

وهو ذو القرايين على الضعيف وهو ذو القراية الواحدة فاعلمت الشقيق
مقدم على اخيه لايه * والى ذلك اشار الجعبري رحمه الله بقوله *
فبالجهة التقديم ثم بقربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجلا *
* تبيين القاعدتان المذكورتان ليستا مختصين بالعصبات لان الاولى مطردة
في اصحاب الفروض الاولد الام والثانية قد تأتي ايضا في اصحاب الفروض
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الام بالجهة * وكقديم البنتين على بنتي
ابن لم يعصبا بالقرب * وكقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يعصبا
بالقوة * وفي اصحاب الفروض مع العصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة
للأم بالجهة * وكقديم الابن على بنت الابن بالقرب * وكقديم الاخ
للشقيق على الاخت للاب بالقوة * وعلى هاتين القاعدتين بنى أكثر باب
الحجب كما سيأتي والله اعلم * وههنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصة ولوقدمه
في صدر الباب لكان احسن وضعا * لان الطالب ما لم يتصور ماهية الشيء
او ما يميزه من الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه * ولهذا قد منافي الشرح
بعض تعريفاته على انه لا يخلو احد للعصة من نقد * ولذلك قال العلامة
ابن الهائم في كفايته * وليس يخلو واحد من نقد * فينبغي تعريفه بالعد *
قال المؤلف رحمه الله * والعصة من ليس له نصيب مقدر من المجمع
على توريثهم حالة تعصيه * الموصول هنا في مقام جنس شامل للمعرف
وغيره * وخرج بنفي تقديم النصيب في التعريف اهل الفروض اجمع لان
انصباهم مقدرة * وبقوله من المجمع على توريثهم من يتزل منزلة العصة
من ذوي الارحام فانهم وان لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور يشهم ودخل بقوله حالة تعصيه كل من يرث بالفرض تارة وبالعصبة
 اخرى كالاب بعد خروجه بامرفاته وان كان له نصيب مقدركن لاني
 حالة تعصيه بل في حالة ارثه بالفرض اما معنى العصة لغة فعصبة الرجل
 كما في الصحاح بنوه وقراجه لايه وكنها جمع عاصب كطلبة وطالب وهو
 من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والاخ
 جانب والعم جانب او من العصب وهو الشد والمنع ثم سمي به الواحد والجمع
 المذكر الموث للقبلة فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره العصبوبة
 والذكر يعصب الانثى اي يحملها عصبه ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام
 العصبية الثلاثة فقال **والحكم في ارث العاصب** **هو** **احد** **اكان** **او** **متعدد** **ا**
بانه **ياخذ** **جميع** **المال** **اذا** **لم** **يكن** **صاحب** **فرض** **للاجاء** **المستند** **بالنظر**
الى **بعض** **افراد** **العاصب** **وهو** **الاخ** **لفيرام** **الى** **قوله** **تعالى** **وهو** **يرثها** **ان** **لم** **يكن**
لها **ولد** **والى** **القياس** **على** **الاخ** **بالنظر** **الى** **الباقين** **وهذا** **الحكم** **مختص**
بالعاصب **بنفسه** **لانه** **لايتأتى** **افراد** **العاصب** **بغيره** **ولا** **العاصب** **مع** **غيره**
والا **اي** **وان** **لايتف** **من** **المسألة** **صاحب** **الفرض** **فياخذ** **العاصب**
ما **افضل** **بعد** **اصحاب** **الفروض** **اجاءا** **كذلك** **لقوله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
الحق **والفرايض** **بأهلها** **فما** **بقى** **فلا** **ولى** **رجل** **ذ** **كر** **ويسقط** **اذا** **استغرقت**
الفروض **التركة** **فان** **قبل** **يرد** **على** **هذه** **العبارة** **الابن** **لانه** **لايتأتى** **معه**
استغراق **حتى** **يسقط** **اجيب** **ان** **العبارة** **قضية** **شرطية** **لا** **تستلزم** **الوقوع**
فالحكم **بها** **غير** **مطر** **د** **فلا** **ورود** **فالمعنى** **لو** **استغرقت** **الفروض** **التركة**
لسقط **الاالاخت** **في** **الاكدرية** **وسأ** **تنى** **في** **باب** **الجد** **والاخوة**

وفي الاخوة الاشقاء في المسئلة المشتركة عندنا وعند المالكية كما
 سيأتي بيان الخلاف * والمشاركة باثبات الناء وحذفها ونفع الراء فيها على
 المشهور وبكسر هاء على نسبة الشريك اليها بمازاو نسي بالحمازية وبالحجربة
 ايضا لما يأتي * ولا بد لتسميتها بهذا الاسم والحكم عليها بما سيأتي من اركان اربعة
 وهي زوج وام * ومثلها المدة فصاعدا * واخوة لام * اثنان او اكثر
 * واخ شقيق * والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثروا سواء تمحضوا
 ذكر او كان معه او معهم اثني او اناث فاصل المسألة ستة * للزوج النصف *
 ثلاثة * وللأم * او المدة * والسدس * واحد * وللأخوة للام * اثنان
 كانوا او اكثر * الثلث * اثنان فمجموع الانصبا ستة ولم يبق للعصبة الشقيق
 شي * فيشاركهم الاخ الشقيق * واحد اكان او اكثر في الثلث عندنا بالسوية
 وتجعل قرابة ابيه كان لم تكن بالنسبة الى خمسة الثلث بينهم لامن كل الوجه
 كما يأتي * وبخلاف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين * فلو كان
 الاخوة للام فيها ثلاثة والشقيق واحد اكافي المتن لصحت من اثني عشر لكون
 ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف
 فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر * للزوج النصف ثلاثة
 في اثنين ستة وللأم او للمدة السدس واحد في اثنين باثنين
 وللأخوة للام والشقيق معهما الثلث اثنان في اثنين باربعة عدد
 رؤسهم لكل واحد سهم * وهذا اعني الشريك بين الاخوة
 للام والاخوة الاشقاء بالسوية يجعلهم كأنهم اولاد ام هو ما قضى
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي *

فقيل له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا اي قيامي وهذا على ما نقض اي
 الان لان الاجتهاد لا ينتقض بالا جتهاد * وروى انه اراد ان يقضي بما
 قضى به اولافقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هو اباهم كان حمارا فزادهم
 الاب الاقرباء * وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان
 حبرا ملقى في اليم * ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك
 ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر
 الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد
 ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب
 الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي * وكان مقتضى
 ما سبق من الحكم بسقوط العصبة عند استغراق الفروض للتركة سقوط الشقيق
 والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولاً
 وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم
 وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي
 وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر
 وداد ورحمهم الله تعالى * وكل من المذهبين توجيهات مذكرة في المطولات
 * اما * محتزارا كانها فانه * اذا كان * الاخ فيها بدل الشقيق * لاب
 فيسقط * باستغراق الفروض للتركة * وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت
 فنسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو اوج مشوم لانه لو عدم لقض لها النصف
 وعالت المسألة * ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولاب لا عيل لها
 بالنصف * او اختان شقيقتان اولاب لا عيل لها بالتثنية * او خشي شقيق

فبتقدير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك
 بل يفرض له النصف وتقول المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة
 وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتين الذكورة والانوثة ويمامل
 كل بالاضرفي حقه ويوقف ما بقى * ولولم يكن في المسألة زوج اود وسدس
 من ام او جدة او كانت ولدا ام فيها واحد الباقي شئ بعد القروض ناخذه
 الا شقاء تعصبا * تبيه * انما قالوا في مشاركة الا شقاء للاخوة للام
 وجعل ابيهم كالعدم بالنسبة الى قسمة الثلث فقط لكيلا يرد ما لو كان معهم اخ
 او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت
 للاب النصف وتقول الى تسعة للاخوات للاب الثلثان وتقول لشرة
 كما توهمه من توهمه وهو باطل والله اعلم * فائدة * قال الشنشوري رحمه الله
 في شرح الرحبية الورثة اربعة اقسام * قسم يرث بالقروض وحده من الجهة
 التي سمي بها * وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان * وقسم
 يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد
 وقسم يرث بالقروض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات
 النصف والثلثين كما سبق * وقسم يرث بالقروض مرة وبالتعصيب مرة
 ويجمع بينهما وهو الاب والجد فان كلامها يرث السدس مع ابن وابن ابن
 وحيث بقي بعد القروض قدر السدس اودونه او لم يبق شئ * ويرث
 بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى * ويجمع بين القرض
 والتعصيب اذا كان معه انثى من القروع وفضل بعد القرض اكثر من السدس
 وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم * فائدة اخرى * قال فيه ايضا

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كإين هو إين عم وكإخ هو معتق فيرث باقواها
والاقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في المصبات * وقد يجمع في
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة
فيرث باقواها لا يجماع على الأرجح عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة
والقوة بأحد أمور ثلاثة * الأول أن تعجب أحداها إلا أخرى كنت
هي أخت من أم كان يطاءً بموسى أمه فتلد بتاتم يموت عنها فترث بالبنتية *
الثاني أن تكون أحداها لا تعجب كام أو بنت هي أخت من أب كان
يطاءً بموسى بنته فتلد بتاتم تموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالأمومة
أو عكسها فترثها بالبنتية * الثالث أن تكون أحداها أقل حجياً بكجة أم أم هي
أخت من أب كان يطاءً بموسى بنته فتلد بتاتم يطاءً الثانية فتلد بتاتم تموت
السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والأب فترثها بالجدودة دون الاختية
فلو كانت الجهة القوية معجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت السفلى في المثال
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختية والوسطى بالأمومة * أما
مذهب الحنفية والحنابلة أن المجوس ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث
بجميع قراباته إذا أسلم أو رافع البناء * وقد يجمع في الشخص جهتا فرض
وتعصيب كإين عم هو إين لام أو زوج فيرث بها حيث أمكن اتفاقا والله أعلم
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق * ولما فرغ من ذكر أحكام
المصبات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

باب * أي هذا باب * في * ذكر مسائل * الحجب *

وهو من أعظم أبواب الفرائض * قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتى في القرائض * وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا و تقسيمه
 فقال * وهو لغة المنع * والستر يقال حجبته اذا منعه عن الدخول * ومنه
 الحجاب لما يستر به الشيء * وشرعا منع من قام به سبب الإرث * كالقربة
 * من الارث بالكلية او من اوفر حظيه * فنع من لم يقم به سبب الإرث
 لا يسمى حجابا اصطلاحاً والارث الثاني بمعنى الموروث * والحجب قسمان
 حجب بالا وصاف وهو المبرعنه بالمائع وتقدم اول الكتاب * ويتأق
 دخوله على جميع الورثة * وحجب بالاشخاص * وهذا هو المراد عند الاطلاق
 والمقصود بالتدجمة * وهو قسمان حجب حرمان * اي حجب يترتب
 عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسأق * * وحجب
 نقصان * اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من
 اوفر حظيه * وهذا سبعة انواع * فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض
 كرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلاً * وكرد الزوج
 من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض
 الى فرض * وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبنتين واخت
 فلاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصبا فلو كان معها
 اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنتين على ثلاثة له اثنان ولها واحد
 فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى آخر وردها اخوها من
 الثلث الى ثلث الثلث * وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب
 كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات ورتت بالتعصيب لا
 بالفرض * وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالاخت اذا انفرد

اخذ جميع المال فان وجد معه ابن للميت كان له السيدس فرضا فقد انتقل
 من التعصيب الى القرض * وثارة يكون بمزاحمة في فرض كبت وبنت
 ابن فبنت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختها كان لها السدس فرضها
 فقد زاحمتها اختها في فرضها * وثارة يكون بمزاحمة في تعصيب كبت واع
 فلها النصف وله الباقي تعصيا فلو كان معه اخ ثان زاحمه في النصف وكان
 بينهما بالسوية * وثارة يكون بمزاحمة في عول كزوج واخت شقيقة فلاخت
 هنا النصف فلو كان معها اخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من
 النصف الى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سأتى لمن تأمل *
 قال المؤلف **والمراد هنا الاول** اى الذى هو حجب الحرمان واكثره
 مبنى على قاعدتين ذكرتا في باب العصابات * احدهما ما ذكره الجعبرى
 رحمه الله بقوله * فبالجهة التقديم ثم بقرية * وبمدهما التقديم بالقوة اجعلا
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجيته تلك الوسطة الا ولد الام اجاعا
 والا الجدة الابوية عند الحنابلة * وانما قد منها تين القاعدتين لانه لا مطعم في
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد
 الاجمال * وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا **فقال**
 والابن والزوجة لا يحجبهم احد * وكذلك البنت والام والزوجة كما سأتى في
 في كلام المؤلف قريبا * وضابط هو لاء الستة الذين لا يحجبون حرمانا ان
 تقول هم كل من ادلى بنفسه الى الميت الا المعتق ذكر كان او اثنى * وذلك
 لان العتق فرع عن النسب ومشبه به فقد م عليه كما مر في باب العصابات

و ابن الابن يحجبه الابن لانه ان كان اباؤه فلا دلالة به او عمه فلا نه
 اقرب منه و و يحجبه ايضا ابن ابن اقرب منه و اما من كان ابن وابن
 ابن ابن * و يحجبه ايضا اهل القروض المسترفة كابوين و بتين و كذا اكل
 المصبات خير الابن والاب والجد و والجد من جهة الاب يحجبه الاب
 او جد اقرب منه لا دلالة به و لكونه اقرب منه ايضا اما الجد من جهة الام
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حيا اصطلاحا و والاخ الشقيق يحجبه
 ثلاثة الاب لا دلالة به و لتقدم جهته و الابن وابن الابن و وان نزل لتقدم
 جهته على جهته و والاخ للاب يحجبه اربعة و من قبله اما الاب والابن
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته و اما الاخ للابوين فلكونه اقوى و لخبر
 اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لايه و امه
 دون اخيه لايه حسنه الترمذي * و تحجبه ايضا اخت لابوين معا بنات
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر المصبة مع الغير و والاخ للام يحجبه ستة الاب والجد
 والابن والبنت وابن الابن و بنت الابن و وان نزل اجماعا و ضابطا هو لاء
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث * و ذلك لمفهوم اية الكلاله الاولى في
 سورة النساء و هي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث الا لايه لان
 الكلاله ميت لم يخلف ولدا ولا والدا الا انه خص مفهوم الكلاله الام
 والجد فلا يحجبان ولد الام بالايجاع و وابن الاخ الشقيق يحجبه ستة
 الاب والجد و وان علا و الابن وابن الابن و وان نزل و والاخ الشقيق
 والاخ للاب لتقدم جهاتهم على جهته و وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لاء الستة **الحاجبون لابن الاخ الشقيق** لتقدم جهاتهم ايضا **والسابع**
ابن الاخ الشقيق لانه اقوى منه **والتم الشقيق** يعجبه ثمانية وهم من قبله
لتقدم جهاتهم على جهته **والتم للاب** يعجبه تسعة وهم من قبله **اما الثانية**
فلتقدم جهاتهم على جهته **واما الم للابوين** فلانه اقوى منه **وابن الم الشقيق**
يعجبه عشرة وهم من قبله **اما الثانية** لتقدم جهاتهم **واما المان** فلقربهما
وابن الم للاب يعجبه احد عشر وهم من قبله **اما العشرة** فلما مرو **اما ابن**
الم الشقيق فلانه اقوى * **وبعد** هو لاء **عم الاب لابوين** محبوب **با بن عم الميت**
للاب * **وعم الاب لاب** محبوب **بم الاب للابوين** * **وابن عم الاب لابوين**
محبوب **بم الاب للاب** * **وابن عم الاب للاب** محبوب **با بن عم الاب لابوين** *
وعم الجد لاب محبوب **بم الجد لابوين** * وهكذا على ما تقدم في العصابات
من حجب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف **والمتق** يعجبه عصابة النسب
اجما ع لان النسب اقوى ومن ثم اخضع بالمهرمية ووجوب النفقة وسقوط
القيود والشهادة ونحوها والله اعلم * ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور
شرح في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحبب منهم حرما ناقلا
والام والبنت والزوجة لا يحببن حرما **نا بعال** **لاد لآهن** بانفسهن الى
الميت كما هو معلوم من الضابط السابق **وابنت الاب** **فاكثر** **يحببها**
لو يحببن **الابن** لانه ان كان اباها فلاد لآنها به او عمها فلكونه
اقرب منها **ابو بتان** **فاكثر** ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه
السابق في بنت وبت ابن واخت حيث قال **لبنت النصف** **ولبنت الابن**
السدس **تكلمة الثلثين** اى ما لم تتكلم الثلثان والا فهي محبوبة * وانما

يحجبها عن السدم * اذا لم تنصب * بذكر من ولد ابن وهو القريب
 المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان انزل منها
 بان كانت عمته او عمة ابيه مثالا احتجها اليه للتنصيب كما تقدم في باب
 المصبات * وما قيل في بنت الابن مربي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة
 مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن *
 وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن * وكنت ابن وبنت ابن وبنت ابن ابن
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل
 منها ابن ابن فيصحبها والله اعلم * والجددة للام تحجبها الام * لادلائها بها
 * والجددة للاب * اي من جهة سواء كانت امه او امه او ام ابيه * يحجبها
 الاب * وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة
 الثلاثة * ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابوالاب لا يحجب ام
 نفسه ولا يحجب من ادلت به من ترث منه عندم كما سبق بيا * في عدد
 الوراثين * واستدلوا بما رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه
 قال في الجدة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سدسها وابنها حي * واجيب بانه ضعيف وبفرض صحة فيحتمل ان تكون
 ام الام وابنها هو الحال * او تكون ام الاب وابنها الحى هو العالم للاب *
 ويكون ابنها الذي هو الاب كافرا * وتحجب * الام * الجددة من
 جهة الاب ايضا اجماعا لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من
 في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث
 بالابوة * والجددة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها * فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لا دلائلها اذ لا يتصور
 الاهكذا * والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قطعان
 ادلت بها كام ام الاب * وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابي الاب على
 الصحيح في زوائد الروضه لكونها اقرب منها امومة * ومن صور هذه
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابي الاب كام ابي اب والبعدى من جهة
 امات الاب كام ام ام الاب * وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنورى
 في شرحي الترتيب والرحية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها * قال
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى قال في الحرر والمنهاج ان
 قربى كل جهة تحجب بعد اها انتهى * لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقي وجزم به الاشعر
 في فتاويه فينبغي اعتداده * والجدة * القربى من جهة الام * كام الام
 تحجب البعدى من جهة الاب * كام ام الاب وكام ابي الاب باتفاق الاثمة
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها * ولا عكس * اى ولا تحجب الجدة
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشارك في السدس
 على الصحيح من قولى الامام الشافعي * وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى ارث الجدات
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتا * وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقا * تبينه * يعلم مما هنا وما تقدم
 فى عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام * القسم الاول من ادلت بمحض
 الاناث كام الام وامها وان علت فهذه مجمع على توريتها * القسم الثانى من ادلت

بمحض الذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض الذكور • القسم
الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض الذكور كام ام الاب وام ام ابي
الاب وهكذا • وهذا ان القسمان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم
من الخلاف • القسم الرابع من ادلت بذكر الى اثني كام ابي الام وام ابي ام
الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا ارث به الا على القول بتوريث
ذوي الارحام والله اعلم • والاخت من اي الجهات كانت كالآخ • اي
ويجب الاخ من اي الجهات كانت من يجب اخاها • فيجب الاخ
الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل • ويجب الاخ للاب الاب
والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق • ويجب الاخ للام الاب
والجد والابن وابن الابن وان نزل والبن وبنت الابن • والاخت
الشقيقة • مثلها • الاخ للاب لا تحجبها فروض مستغرة بل لها فرضها •
وتعول المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب • المسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان
وتعول بفرض الشقيقة او الاخ للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح
• والاخوات الخالص للاب • سواء كن عدد او واحدة • تحجبهن • او
تحجبها • شقيقة • او اكثر • مع بنت او بنت ابن • لما تقدم في باب العصابات
من ان الشقيقة ومثلها الاخ للاب اذا صار عصبه مع البنت او بنت الابن
اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فحين
باخته حين صارت عصبه • ويجب الاخوات الخالص للاب ايضا
• اختان شقيقتان • فاكثر لكن بشرط ان لا يكون لمن معصب من الاخوة

للاب فان كان لمن اخ عصبن واقتسموا الباقي لذكر مثل حظ الانثيين وهو المعتق
 كالمعتق يحجبها عصبة النسب كما جاعا لما تقدم من كون النسب اقوى فائدة
 المحجوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يجب احدا حرمانا ولا نقصانا نعم البعض
 يحجب بقدر ما فيه من الحرية عند الخنابلة والمحجوب بالشخص قد يحجب
 غيره نقصانا وذلك في صور منها ما واب واخوة كهف كانوا فان الام تحجب
 بهم من الثلث الى السدس والباقي للاب لانهم محجوبون به * ومنها ما وجد
 وعدد من اولاد الام فاو لاد الام محجوبون بالجد وهم يحجبون الام من الثلث
 الى السدس والباقي للجد * ومنها ما واخ شقيق واخ لاب فالاخ من الاب محجوب
 بالشقيق وهما حاجبان للام من الثلث الى السدس * ومنها ما وجد واخ من ام
 واخ لغير ام فالاخ من الام محجوب بالجد وهو مع الاخ لغير ام يردان الام
 الى السدس والباقي بين الجد والاخ لغير ام عند الائمة الثلاثة ثم هم الله وعند
 الامام ابي حنيفة كل الباقي للجد * ومنها ما وزوج واخ شقيقة واخ من اب
 فلام السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف ونعول مسائلهم لسبعة
 ولاشئ للاخ من الاب لاستغراق الفروض * فحجبت الام من الثلث الى
 السدس في المسائل الثلاث الاخيرة بوارث ومحبوب * ومنها مسائل
 المعادة التي لا يبقى لولد الاب فيها شئ كعدة وجد وشقيقة واخ من اب فلعدة
 السدس وتعد الشقيقة الاخ من الاب على الجد لينقص نصيبه بسبب العديكون
 مع الجد اخ واخ فالأحظ له المقاسمة في اخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولاشئ للاخ من الاب *
 فقد حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثة وبالاخ وهو محجوب والله علم

• ولمسا فرغ من ذكر احكام المذهب شرع في ذكر احكام المجد مع الاخوة فقال
 ﴿ باب ﴾ اي هذا باب ﴿ في ﴾ ذكر احكام المجد اي الصحيح اذ هو المراد
 عند الاطلاق وهو حقيقة في الادنى مجاز في غيره ﴿ والاخوة ﴾

ولو واحد اذ كورا كانوا او اناثا من الابوين او من الاب فقط لامن الام لانهم
 محجوبون بالمجد اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب العصابات •
 والمراد احكامهم معه واحكامه معهم الان حكم كل حالة افراد • قد تقدم •
 ﴿ ولتقدم قبل الكلام على الاحكام ﴾

ما ينبغي ان يعلم اولاً • اعلم ان احكام المجد مع الاخوة لم يرد فيها
 شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد
 الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب •
 وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي
 احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للمجد شيء فقال رجل رايه حكم للمجد
 بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا دريت ثم
 قام اخر فقال رايته قضى للمجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال
 لا ادرى فقال لا دريت وعلى هذه الوتيرة شهد ثالث بالنصف ورايع بالجميع •
 ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في المجد على قول واحد
 فسقطت حية من السقف فتفرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه اي الله
 ان تجتمعوا في المجد على شيء • ثم انهم اجمعوا على ان المجد لا يحجب حرامانا
 الا ذكر متوسط بينهم وبين البيت سواء كان معه اخوة ام لا • وحيث اجتمع
 معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط فقول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضى الله عنهم ان الجدة يسقطهم قالاب وهو مذهب
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى * ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمرو علي
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم ان الاخوة لا يسقطون
 بالجدة * وبذلك قال كثير من اجلة التابعين وهو مذهب الائمة الثلاثة الشافعي
 ومالك واحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال ابو يوسف ومحمد من الحنفية
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات * اذا علمت ذلك
 في بيان تفصيل احكام الجدة مع الاخوة على مذهب الامام زيد بن ثابت والامام
 الشافعي ومن وافقها هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله * اذا اجتمع جد
 واخوة * ولو واحد * واخوات * ولو واحدة * لا يوين اولاب
 فان لم يكن معهم ذو فرض فله * اى الجدة باعتبار ما ياخذها من النصيب
 * حالان * ويتعين له الاخذ منها * المقاسمة * كاخ منهم للذكر مثل حظ
 الانثيين حتى انه يصب الخالص من الاخوات وياخذ مثل الواحدة * او ثلث
 جميع المال * ويكون الباقي لم * اما المقاسمة فلانها الاصل في جعلهم في
 درجته واما الثلث فلان الام والجدة اذا اجتمعا وليس معها غيرها فله مثلا ما لها
 والاخوة لا ينقصون الام عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه * والمقاسمة
 خبر له في خمس صور * ضابطها ان يكون معه من الاخوة والاخوات
 اقل من مثليه * وهي جد واخت * جد واخ * جد واختان *
 جد واخ واخت * جد وثلاث اخوات * والقسمة وزيادة نصيبه
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى * ونستوى * له * المقاسمة وثالث *
 جميع * المال في ثلاث صور * ضابطها ان يكون معه من الاخوة

والاخوات مثله $\text{وحي جدواخوان جدواخ واختان جد واربع}$
 اخوات $\text{والمقاسة بينهم كذلك لا تخفى}$ وثلث خير له من المقاسة فيما
 اذا زاد واعلى مثله ولا تحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة واقلها ذكر
 جد وثلاثة اخوة وانا اجد وخمس اخوات $\text{وان كان معهم ذو فرض}$
 من يتصور انهم وهم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن فله
 اي الجدة ثلاث حالات اي باعتبار ما يأخذه الجد من النصيب لا باعتبار
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كما سأتى $\text{ويتعين له الا حظ منها}$
 $\text{فياخذ الاكثر من سدس جميع المال لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة}$
 اولى او من ثلث الباقي قياساً على الام في الفراوين لان لكل منهما
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيحصل ما يأخذه ذو الفرض
 كالتالف او من المقاسة كما هي لانها الاصل في نزوله منزلتهم كما مر
 $\text{فالسدس خير له من المقاسة وثلث الباقي في مثل زوجة}$
 وبنتين وجدواخ $\text{لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين}$
 ثلثها اثنان الا ثلثا وسهمه منها بالمقاسة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة
 فهو الا حظ له $\text{وثلث الباقي خير له من السدس والمقاسة في مثل}$
 $\text{جدة وجد وخمسة أخوة لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية}$
 عشر احد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وحي الا حظ له لانها
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسة وهو ثلاثة ايضا
 وانما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسماً $\text{والمقاسة خير له من سدس جميع}$
 المال ومن ثلث الباقي في مثل جدة وجدواخ $\text{لان الباقي بعد فرض}$

الجدوة وهو واحد من ستة خمسة وسدس جميع المال واحد وثلث الباقي
اثان الاثلاث وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فيها لاحظه وفتح من اثني عشر *
وتستوي المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من
سنة على كلا الوجهين * وتستوي المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدواخوين للجد
فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين * ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج
وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين * وتستوي
الاخوة الثلاثة في زوج وجد واخوين للجد فيها واحد من سنة على كل التقادير
فعلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن
معه مذهب وفرض حالان * وله بالاعتبار المذكور حيث كان معه مذهب وفرض
ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال * وتوول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة
الى عشرة لانه حيث لم يكن معه مذهب وفرض اما ان ينعين المقاسمة او يعين
ثلث المال او يستويا * وان كان معه مذهب وفرض فاما ان ينعين المقاسمة واما ان
يعين ثلث الباقي واما ان ينعين سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة
وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع
المال او تستوي الثلاثة وقد مرت امثلتها مستوفاة * وللجد ايضا حيث
وجد معه مذهب وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعدمه
فتارة يبقى بعد الفروض اكثر من السدس فيكون له الا حظ من الامور
الثلاثة كما مر * وتارة * قد لا يبقى شيء بعد الفروض * ولا يتصور ذلك
الا والمساألة عائلة * كبتين وزوج وام وجد * واخ للزوج الربع وللبنتين
الثلثان وللأم السدس ومجموعها من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت

القروض قبل اعتبار الجدة في فرض الجدة السدس ونعال في اي يزاد في
 العول الى خمسة عشر ويسقط الاخ لانه عصبه لم يفضل له شيء وتارة
 قد يبقى دون السدس كبنتين وزوج وجد وع والبتين الثلثان والزوج
 الربع ومجموعها من اصل اثني عشر احد عشر ويفضل واحد وهو نصف
 سدس في فرض له السدس ونعال بتامه الى ثلاثة عشر ويسقط
 الاخ كذلك وتارة قد يبقى سدس كبنتين وام وجد وع فمجموع
 حصتي البنتين والام خمسة من اصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس
 فيفوز به الجدة وتسقط الاخوة والاخ للام الا الاخت في الاكدرية
 نبيه من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجدة المسألة المسماة بالحرقاء سميت
 بذلك لتغرق اقوال الصحابة فيها الى اختلافهم فيها ولما خصها الفرضيون
 بالذكر وهي ام وجد واخت لابوين او الاب اصلها من ثلاثة للام الثلث
 واحد يبقى اثنان للجدة والاخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب رؤس
 الجدة والاخت ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها نصح للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة
 والاخت اثنان في ثلاثة ستة للجدة اربعة والاخت نصفها اثنان وهذا هو مذهب
 الامام زيد بن ثابت وهو مذهب الائمة اثلاثة غير ابي حنيفة رحمهم الله
 وهو قول محمد وابي يوسف ايضا وفيها ايضا الصحابة اقوال فعند الصديقي
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجدة ولا شيء للاخت وهو قول ابن عباس
 رضي الله عنهما وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب
 عنده فالمسئلة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجدة اثنان وقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد

على هذا من ستة * وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف وللأم
 السدس ولجد الباقي * وله ايضا رواية ثالثة ستأتي * وقال عثمان بن عفان
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال
 اثلاثا بينهم * ولافراد عثمان رضي الله عنه بهذا القول لقبت بالثمانية ايضا *
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه للام الثلث والاخت النصف والباقي
 للجد فتصح على هذا من ستة * وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة ولهذا القبت بالاربعة *
 ولهذا المسئلة القاب او صلوهما الى عشرة وفي تعدادها وذكر اوجه التلقيب
 بها اطالة بلا طائل * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال * ولو كان مع الجد اخوة اشقاء * واحدا فكثر
 ذكورا واناثا * واخوة لاب * واحدا فكثر ذكورا كانوا او اناثا * فالحكم
 في الجدا مسبق * من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة
 وثلث المال * واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع * ولكن * بعد الاشقاء
 عليه * اى الجدا * الاخوة لاب في * حساب * القسمة * ان نقص
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر
 من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة * فاذا اخذ الجدا حقه * على
 ما تقدم من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فتجمل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد * فوله الاب يتبر وارثا بالنظر الى الجدة حتى يزاحه
 محبوبا بالنظر الى الاشقاء * وعلى ما ذكر * فان كان في الاشقاء ذكر *
 فاكثر و حده او وحدهم او مع اثني او اثلاث * فالباقى * له او * ولم ونسقط
 الاخوة للاب * لانهم محبوبون بالشقيق * كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب *
 للجد واحد وللشقيق اثنتان لان الشقيق اذا ولد للاب على الجدة صار
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولا شيء للاخ للاب لما مر وهذه المسألة مما
 لا فرض فيه * واما ما فيه فرض فكانم وجد و اخ لابوين و اخت لاب * المسألة
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولا شيء للاخت للاب
 * وان لم يكن فيهم * اى الاشقاء * ذكر * فان كان الموجود منهم شقيقة
 واحدة * فتأخذ الشقيقة * ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان و حصة
 للجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد و اخت لابوين و اخ
 لاب * المسألة من اربعة نصيب من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسا
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة * و كما في زوجة وجد و اخت شقيقة و اخوين لاب
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه لا يحظ له واحد وللشقيقة الباقي
 اثنتان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيها لانهم عصبة لم يفضل لهم شيء *
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان و حصة الجدة اكثر من النصف فتأخذ
 منه الشقيقة * الى النصف والباقي للاخوة * او الاخ * للاب * ثم ان
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شيء لا اولاد الاب مست * والمالم يسنوف
 المؤلف رحمه الله ذكرها حتى يكافئ التمثيل لا دخال ما لم يذكره فقال * كما

في عشرة زيد $\frac{1}{2}$ وهي احد الزديات الاربع * وسميت عشرة بقولته تصح عنده
من عشرة $\frac{1}{2}$ وهي جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة $\frac{1}{2}$ للجد سهان لان
المقاسمة احظ له فيها من الثلث بقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم $\frac{1}{2}$ وتصح $\frac{1}{2}$ اذا ضرب مقام النصف
وهو اثنان في الخمسة $\frac{1}{2}$ من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة يفضل واحد
للاخ من الاب * ومثلها عشرية زيد $\frac{1}{2}$ وهي ثانيا الزديات * وسميت
عشرية لصحتها من عشرين عنده $\frac{1}{2}$ وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي
من خمسة $\frac{1}{2}$ كالتي قبلها للجد فيها سهان وللأخت الشقيقة سهان ونصف ولكل
واحدة من الاختين الاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر المتماثل فيها
في الخمسة تحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لاختي
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة $\frac{1}{2}$ وتصح $\frac{1}{2}$ بذلك $\frac{1}{2}$ من
عشرين $\frac{1}{2}$ والقسم غير خافية فهاتان مسأتان مما يفضل فيها شي مع الجد
والشقيقة لولد الاب والثالثان يكون مع الجد والشقيقة واخ واخت لاب
فتستوى للجد المقاسمة والثلث فللجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة
وتصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخت من الاب اثنان وللأخت
سهم * والرابعة ان يكون بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات فهي كالتي
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها والخاصة والسادسة ان يكون معهم في
الاخيرتين ذو سدس من ام او جدة اذ لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد
نصيب الجد ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس * اذا علم هذا

فمختصرة زيد رضى الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة
 الزيدات * وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك
 طريق الاختصار فيها ابتداء هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه
 المطلوب * فأصلها على الارجح ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة
 وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ورؤسهم ثلاثة تضرب الثلاثة
 في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصع * واضرب الثلاثة ايضا في كل
 نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد
 الاب ثلاثة للاخ سمان وللأخت واحد * وبها يلغز فيقال امرأة جاءت
 الى ورثة يقتسمون ثروة فقالت لا تعجلوا فاني حبلتي فان ولدت ذكر او انثى
 فقط لم يرث وان ولدتهما معا ورثا * الجواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا
 شقيقة وامرأة اب حاملا * ولو كان فيها بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات
 كانت السادسة والقسم فيها واحدة * واما تسعينية زيد رضى الله عنه وهي
 ام وجد وأخت شقيقة واخوان وأخت لاب فهي من قبيل الاخيرتين
 لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجد باخ وأخت ويحصل القرض وهي
 رابعة الزيدات * وسيت تسعينية زيد لصحتها من تسعين واصلها من
 ثمانية عشر ايضا على الارجح لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة
 وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم
 على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر
 فتصع من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر
 وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

خمسة لكل اخ سمان وللأخت سم * ويلفزيها يقال رجل مات وخلف
 ثلاثة ذكور وثلاث اناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية
 فاخذت احدى الاناث ديناراً * والجواب في تسعينة زيد وصاحبة
 الدينار هي الأخت من الأب * ومثلها لو كان فيها بدل الاخوين والأخت للأب
 خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات فالتأصيل والتصحيح
 والقسمة فيهن سواء * وتأخذ الشقيقتان فصاعداً * حيث لم يكن من الاشقاء
 مع الجدة ذكر * الى الثلثين * ولو فضل شيء كان للاخوة من الأب لكنه
 لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الأب
 مع الشقيقتين * كجد وشقيقتين واخ لاب هي من ستة * عدد رؤسهم
 وتختصر الى ثلاثة للجدة ثلث المال واحد للشقيقتين الثلثان اثنان واستوى فيها للجدة
 المقاسمة والثلث * وكر وج وجد وشقيقتين واخ لاب او اكثر المسألة من ستة
 للزوج النصف الثلاثة وللجدة ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين *
 ولا يعال لها هنال ان ارثها هناليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونها
 مع الجدة * ولا شيء للاخ للأب * في المسالتين * لانه لا يفضل عن الثلثين
 شيء * فائدة * تنحصر مسائل المادة في ثمان وستين مسألة ذكرها في شرح
 الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها * فائدة اخرى * النصف الذي تأخذه
 الشقيقة في مسائل المادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فيه نزاع متشعر *
 والحق كما قال العلامة الاميراء * ليس فرضاً محضاً والا على ما بكمال النصف
 حيث لم يكن * ولا تمصيباً محضاً والا لكان للجدة مثلاً هافله من كل شائبة *
 وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد * وقال ابو لافي

في مسأله مشكلة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم **والجدة مع**
الاخوات كانه **تصيبا** وحظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين
تلا يفرض لمن معه **مطلقا** حيث كن اثنتين فاكثروا **اكن**
لابوين اولاب **وكذلك** الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض
ويقال لها معه **الافى** **المسئلة** **الاكدرية** **وسيدكر** المؤلف
اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراه **وسميت** بالاكدرية لنسبتها الى اكدر
وهو المستول **عن** المسئلة **اولئك** اقول الصحابة فيها اولانها كدرت على
زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والاخوة
وقد قل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثا لانه اعطاها النصف
ثم استرجعه اقول **وقيل** غير ذلك **وخصها** المؤلف كغيره
من الفرضيين **بالذكر** بل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها
مخالفة لقواعد الفرائض **ومستثناة** من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة
الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استفرقت القروض التركية الا الاخت
في الاكدرية **والا** الاشقاء **في** المشتركة **الثاني** الحكم السابق في الجد انه حيث
يقى بعد القروض قدر السدس اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخت
في الاكدرية **والثالث** ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع
الجد ولا يعال لمن الا للاخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة
وهي زوج وام وجد واخت **سواء** كانت **لابوين** اولاب **اصلها**
من ستة لان فيها نصفها **ولثا** ومنزجها متباينان **ومسطحها** ما ذكره **فلزوج**
النصف **والقاء** فاه **الفصيحة** لانها كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

. دية

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصلها و اردت ان تعرف ما لكل منها
 فللزوجة النصف وهو ثلاثة $\frac{1}{3}$ وللأم الثلث $\frac{1}{3}$ اثان $\frac{1}{3}$ وللجد السدس $\frac{1}{6}$ واحد
 فرضا * ولا يتافه انه انما ياخذ بالفرض اذا كان هناك قرع وارث لان
 باب الجدة والاخوة خارج من القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر
 $\frac{1}{3}$ وللأخت النصف $\frac{1}{2}$ وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم
 السابق ان تسقط الأخت وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة
 الباب عنده * ومذهب الائمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الاكدرية
 بل يفرض لها النصف ثلاثة لانها ترث بالفرض تارة وبالتعصيب اخرى
 فلما نذر التعصيب وانقلب الجدة الى فرضه لنقصان حقه وهو السدس
 لو حصها انقلبت هي الى الفرض وهو النصف * ولان الفريضة ليس فيها
 من يسقطها $\frac{1}{3}$ فتعمل المسئلة بتعصيبها من ستة الى تسعة $\frac{1}{3}$ لان مجموع
 القروض كذا لك ثم يجمع الجد سهمه الى ثلاثة الأخت ويقتسمان الاربعة
 اثلاثا بالمصوبة له مثلا ما لها لانها لو فازت بالنصف لفصلت على الجد ولا
 سبيل الى ذلك واربعة على ثلاثة بناتها $\frac{1}{3}$ ونص $\frac{1}{2}$ بضرب الثلاثة في التسعة
 $\frac{1}{3}$ من سبعة وعشرين للزوج $\frac{1}{3}$ الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة $\frac{1}{3}$ تسعة
 وللأم $\frac{1}{3}$ الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة $\frac{1}{3}$ ستة وللجد والأخت $\frac{1}{3}$
 الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة $\frac{1}{3}$ اثني عشر له الثلثان ثمانية ولها الثلث
 اربعة $\frac{1}{3}$ وبها يلفز فيقال ميت خلف اربعة من الورثة اخذا احد هاتئ
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي * والجواب
 هذه هي الاكدرية والاول الزوج والثاني الأم والثالث الأخت والرابع

الجد والحساب غير خاف • اما محترز اركانها فلولم يكن فيها زوج لكانت الحرقام
وقد تقدمت • ولولم يكن فيها ام فلزوج النصف والباقي بين الجد والاخت
اثلاثا • ولولم يكن فيها جد كانت المباشلة وستاقى في باب الحساب ان شاء الله
تعالى • ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي
وهو السدس للجد • ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له ينقلب
اليه • ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة
والله اعلم •

• تنبيه • حيث جبل الجد مع الاخت كالاخ لما ومع الاخ كالاخ له
فلا يحجب مع احدهما الأم نقصا من الثلث الى السدس كما يجنبها
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم • ولما فرغ المؤلف
من ذكر احكام الارث بسبي القرابة والنكاح شرع في احكام الارث
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

باب • اي هذا باب • في الارث بالولاء •

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء
وهو زوال الملك من الرقيق بتق او تماطى سبيرو ما للاختصار وانكلا
على كتب الفقه لانها محله الاصيل • وسنذكر بعض مسائله هنا تنميما للفائدة
فنقول • اما تعريف الولاء فقد مر مستوفى في ذكر اسباب الارث واما
سبب الولاء فهو ما ذكرنا • فمن اعنق عبد او امة منجزا او معلقا بصفة كان

قال ان شئ الله مريض او قدم فلان فانت حر ووجد المعلق عليه او دبره
او استولد ما فعتقا طيه بالموت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه
او ملك قريه فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه
او اعنته بعوض نحو انت حر على ان تغد منى سنة او اشترى العبد نفسه من
سيده بعوض حال او كان بسبب وصية كان او موى بعتق عبده فاعتقه
الورثة او اعنته سيده في نذر او كفارة او اعنته على انه سائبة او بشرط
ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاة في جميع هذه الصور على العتيق وان
اختلف دينها ولم يؤرث به كما ثبتت علقه النكاح والنسب بينهما لقول النبي
صلى الله عليه وسلم الولاة لكمة النسب لا باع ولا يوهب ولا يوزل
نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك *
ولذلك لما اراد اهل بريدة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال
صلى الله عليه وسلم اشترينا واشترطى لم الولاة فانما الولاة لمن اعنق * يريد
ان اشتراط تحويل الولاة عن المعتق لا يفيد شيئا * وعند الامام مالك
رحمه الله لو اعنته للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنق كافر مسلما
لم يكن مستحقا للولاة لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان محروم منها
ومن صرح بنى الولاة فقد ردها * ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا * وعنده ايضا لو اعنق عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره
كان الولاة لمن اعنق عنه * وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع
للارث بالولاة عند الحنابلة فعندهم لو اعنق كافر مسلما فاعنق المسلم العتيق ابنا
لمعتقه كافر او اخا شقيقا مسلما فقال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه *

وكما ثبت الولاء بما ذكر للواحد ثبت للآخرين فاكثر بحسب العتق * وكما ثبت
لباشر العتق ثبت لعصبته المتحصين بانفسهم سواء اتفق الدين او اختلف *
* فائدة * الذين يمنقون على الانسان بدخولهم في ملكه عند ما ماسر الشافعية
هم كل فرع وان نزل وكل اصل وان علا ذكر اكان او اتى وارثا وغير
وارث * وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا * وعند
الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى
لو قد را حدهما ذكر او الاخر اتى حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا
للمصاهرة والله اعلم * ثم الولاء ضربان ولاء مباشرة وانما ثبت على من مسه
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول او الفعل * وولاء انجرار
بخلافه وهو الذى ثبت على من لم يسه رقا فكما ثبت الولاء على العتق ذكر ا
واتى ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان العتق ولي نعمتهم وبسيه
عتقوا ويثبت كذلك على عتقائه وعتقاتهم وعلى من لم ولاؤه كعتقاء اولادهم
وهلم جرا * وانما ثبت الولاء على فرع العتق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاه لمعتقه ثم لعصبته من بعده ثم لمعتق معتقه
باتفاق الائمة الاربعة فان لم يوجدوا فليست المالك على الخلاف السابق فى العصابات
ولا ولاؤه عليه لمعتق الاصل بحال * الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل
لا ولاؤه عليه فمن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتيقة لا ولاؤه
عليه لاحد باتفاق الائمة الاربعة * واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد
رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتيقا والام حرة
الاصل فلا ولاؤه لمعتق الاب عندهما تغلبا لجانب الحرية * والصحيح عندنا وعند

المالكية تطيب جانب الاب وثبوت الولاية في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث
 كان الابوان عتيقان فالولاية لمعتق الاب * وانما ثبتت الولاية على القرع لمعتق امه
 اذا كان الاب حين متق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاية
 الى مولاه فثبتت الولاية لموالى الام انما هو لضرورة انه لا ولاية على الاب
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاية زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالى
 الام ولا يهود اليهم بحال * فلوانقرض موالى الاب عاد الى بيت المال دون
 موالى الام لان الولاية يجرى مجرى النسب * والكلام في هذا المقام بما يطول
 تفصيله ومحل كتب الفقه والله اعلم * وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب
 الولاية ومساائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به * واعلم
 اولاً ان الولاية لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثاً لاشترك في استحقاقه
 الرجال والنساء كسائر الحقوق * ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة * وعلى هذا الوفاة المعتق
 قبل عبده لم ينتقل الولاية لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفقة ثابتة للمعتق
 ولعصبته مما يجرد العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب * قال المؤلف
 رحمه الله * من مات * ولا عصبه له بنسب * وليس له وارث ذو فرض
 ينسب او تكاح * وله معتق فله ماله * كله * او * كان لاميت وارث
 ذو فرض لا يستغرق فلمعتقه * الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلاً
 او امرأة * بالفاو صغيراً * فان لم يوجد * اى المعتق بان مات او قام به
 مانع * فالمال * كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض * لعصبته المتعصبين
 بانفسهم * كالابن والاخ لا بالغير كاليت ولا مع الغير كالاخت ولا اصحاب

الفرض فقط كالام والاخ للام وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب كما
 قد منا يانه الا ان اخا المعتق وابنه يقدمان هنا عند المالكية وعلى الاظهر
 عند الشافعية على جده فلاشئ له مع وجود هالانها يدلان يتوقا لاب
 والمديدلى بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقضى هذا تقديمها
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع * ويطرد هذا في عم المعتق وابنه مع
 ابي جده فيقدم عمه وابن عمه مع ابي جده وكذا في كل من اجتمع مع جد وقد ادلى
 ذلك الم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان لليت ابنا م
 احد هالام في النسب يكون لابن العم الذى هو اخ لام السدس فرضا
 بالاخوة والباقي بينها عصبوة وهاتين فردين الم الذى هو اخ لام بالمال عصبوة
 ويسقط الاخر فها ان المسلكان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة
 رحمه الله فترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن
 الاخ * واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة وواقفهم في ذلك صاحبان من الحنفية
 فان لم يكن له اى المعتق عصبية بالنسب بنفسهم فلمعتق المعتق
 ارثه ثم عصبته اى عصبه معتق المعتق كذلك اى كترتيب
 عصبات المعتق وهكذا قال في شرح الترتيب وللصواب عبارة ضابطة
 لمن يرث بولاء المعتق اذا لم يكن المعتق حيا * قالوا هو ذكر يكون
 عصبه للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق * وخرجوا اعليا
 مسائل منها اذا مات العتيق والمعتق ابن وبنت او اب وام او اخ واخت
 فالمراث للذكر دون الانثى انتهى * تنبيه هالكانت مسألة القضاة المشهورة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتبليغ و ما في معناها *
 و صورتها ابن و بنت ملكا باهما فتق عليها بالملك ثم اشترى الاب عبدا
 فاعتقه و مات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون
 البنت لان الابن عصبة المتق من النسب بنفسه و البنت معنقة المتق و متق
 المتق مؤخر عن عصبة المتق من النسب * بل لو كان الابن قد مات قبل موت
 المتق و كان للاب المتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت * و كذا الواحقة
 البنت و حد ما لا تقدر من ان عصبة النسب مقدمة على متق المتق * قال
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيها من المتقدمين اربع مائة
 قاض غير المتفق * و قال في الانصاف يروى عن مالك انه قال سالت
 سبعين قاضيا من فضلاء العراق عنها فاطلوا فيها * و لا ترث امرأة بولا
 الامتقها * يقع التاء اى من باشرت عتقه سواء اعتقه او عتق عليها سواء
 اكان ذكر او انثى * او منتميا اليه بنسب او ولاء * فكما ثبت لها على المتق
 ثبت لها على اولاده و احفاده و عتقائه و من اتى اليهم كالرجل
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبير
 من الله كور و لا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتق * و لان
 الولاء مشبه بالنسب و المولى العتيق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و
 لا يرث منهم الا الله كور خاصة * و الكبير يضم الكاف و يكون الموحد بمعنى
 الكبير في الدرجة لا في السن فاين المتق مقدم على ابن ابنه و ان كان الاخير
 اكبر سنا كما تقدم بيانه و الله اعلم * و لما انتهى الكلام على اكثر ابواب الجزء
 الاول من علم الفرائض و هو مسائل فقه المواريث اخذ يتكلم على الجزء

الثاني منه وهو المسائل المنطقة بالحساب فقال

باب اي هذا باب في الحساب واصول المسائل

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى صد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وهي المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيحها وقسمة التركات وتوزيعها وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع انه ذكره في ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر في هذا من الحساب اصول المسائل كما سترها واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والاف عدد رؤس العصبات بالنسب على ما سيأتي ونطاق التعبير يضيّق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التي تتمحض فيها الارث بالتعصيب اذ اكان الورثة عصبات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكرًا ✽ كـ ثلاثة بنين ✽ وتمحضوا اناثًا ✽ ولا يتصور هذا في عصبية النسب لانه ليس في النساء عصبية بنفسه بنسب حتى تتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء ✽ كـ ثلاث نسوة اعتنق فناء ✽ بشرط ان تكون حصصهن فيه ✽ بالسوية ✽ كما سيأتي فعدد الروس في المسالتين اصل المسألة ✽ وان اجتمع الصنفان من النسب ✽ قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث بالولاء مع التقدير الاتي ✽ وقد ركل ذكر كائنين وعدد رؤس المقسوم عليهم اصل المسألة ✽ ايضا ✽ كـ ابن وبنت في من ثلاثة ✽ لانا قدرنا الابن كبتين ✽ وهذا في غير الولاء اما فيه فان استوا في الاستحقاق فعدد رؤسهم ولو كان فيهم اثني اصلها ✽ وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم في معتقين مستويين ذكرين
 او اثنين او ذكر واثني اصلها نان وفي ثلاثة معتقين اثني لها النصف وذكركه
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان
 ولذي السدس واحد وان كان في الورثة صاحب فرض $\frac{1}{2}$ واحد
 فقط كسدس $\frac{1}{6}$ او اكثر $\frac{2}{6}$ كاثنين لكنهما $\frac{1}{3}$ متماثلين كسدس وسدس
 $\frac{1}{6}$ فالمسألة $\frac{1}{6}$ اصلها $\frac{1}{6}$ من مخرج ذلك الكسر وهو $\frac{1}{6}$ اي المخرج $\frac{1}{6}$ اقل
 عدد يصح منه $\frac{1}{6}$ ذلك الكسر $\frac{1}{6}$ كنت وعم هي مخرج النصف $\frac{1}{2}$ اثنين $\frac{1}{2}$
 وان كان مخرجا للقرضين غير متماثلين وكان احدهما اخلا تحت الاخر فخرج
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة او كانا متوافقين فحاصل
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني
 عشر وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة
 وعم فهي من ستة للباين وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى $\frac{1}{6}$ فأصول
 المسائل التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية $\frac{1}{6}$ سبعة $\frac{1}{6}$ متفق عليها واخصر
 عبارة تجمعها لاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة
 واثنا عشر مختلف فيهما سيذكرها المؤلف قريبا واعلم اولان
 للاصول اعتبار بن احدهما ان تنظر في نوع القرض انفراد او اجتماع مع قطع
 النظر عن ياخذ ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقا ومسائل والاخر
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذ ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار
 صورا وكل منها محصور فطرق الاصول التسعة دائلة وغير عائلة تسع وخمسون
 سند ذكرها في محالها وصورها تزيد على ستائة والاطالة بذكرها مملّة *

الاصل الاول في الاثنان وفي مخرج النصف والباقي كزوج
 ابنت ابنت ابن او اخت لابوين اولاب مع عاصب لا يجيب ذا القرض
 ولا يقبر فرضه كم اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح وفي ايضا
 مخرج النصفين لهما لهما كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان
 بالنصفيتين وبالبنتين تشييهما لهما بالدرية اليمة التي لا نظير لها لانه ليس في
 القرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالقرض غيرها فلهذا الاصل طريقان
 وله ست صور وفي الاصل الثاني في الثلاثة وفي مخرج كل من الثالث
 والثلاثين حالة افراد كل منها مع الباقي كام واخوين لام مع عم وكنتين او تتي
 ابن او اختين لابوين اولاب مع عم او حالة اجتماعها كاختين لغير ام واختين
 لها اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح وثلثان صحيحان
 وهما ثلثان فلهذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور وفي الاصل الثالث
 في الاربعة وفي مخرج الربع مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة
 وعم او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وك زوجة واخت لغير ام وعم
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في
 مخرج الربع فيكتفي بالاكبر وكذلك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدى
 القراوين وفي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليها ويكون الربع وثلث
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة لان
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث
 المضاف والباقي وهو الثلاثة فلهذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور وفي
 الاصل الرابع في الستة وفي مخرج السدس مفرد او الباقي كام واخوين

لا يوين اولا بلها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح *
 ومخرج السدسين والباقي للتأمل كام وجد وابن * ومخرج السدس مع النصف
 والباقي للتد اخل كجدة وبنت وعم * ومخرج السدس مع الثالث والباقي
 للتد اخل كذلك كام واخ لام وعم * ومخرج السدس مع الثلثين والباقي
 للتد اخل كذلك كبنتين وام وعم * ومخرج السدسين والنصف والباقي
 للتأمل والتد اخل كثلاث اخوات مختلفات وعم * ومخرج السدسين مع
 الثلثين للتأمل والتد اخل كابوين وبنتين * ومخرج الثلاثة الاسداس
 مع انصف للتأمل والتد اخل كذلك * كبت وبنت ابن وابوين *
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الغراوين وهى زوج
 وام واب وقد تقدمت * ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة اذ مسطحها
 الستة كزوج وام وعم * ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتد اخل كزوج
 وام واخ لام * وكسالة الازلام وهى زوج وام واخات لام * وتسمى
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنها لا يقول بالعول ولا يجيب الام
 من الثالث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث لكون
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عالت المسألة الى
 سبعة * وان اعطى الام السدس كالجمهور لزم حجبتها باقل من ثلاثة من
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة لما علمت * وطرق هذا
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسيأتى ما فيه العول ان
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة * والاصل الخامس * الثمانية * وهى
 * ومخرج الثمن مفردا والباقي كزوجة وابن لانها اقل عدد له ثمن

صحيح * ومخرج الثمن مع النصف للتداخل كزوجة وبنت وعم فاصلها
 فيها ثمانية لما علمت * ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور * **الاول**
 السادس * الاثنى عشر * وهو ما لا يكون اصلا لمسئلة يكون القرض
 فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو * **مخرج السدس**
 والرابع * اذا اجتمع مع الباقي كزوج وام وابن لتوافق مخرج الربع
 والسدس وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو الاثنى عشر *
 ومخرج السدسين والرابع وما بقى للتماثل والتوافق كزوج وابوين وابن *
 ومخرج السدس والرابع والنصف وما بقى للتداخل والتوافق كزوج
 وبنت وام وعم * ومخرج السدس والثالث والرابع مما وما بقى للتوافق
 والتداخل كزوجة وام وولد بها وعم * **او** * اجتمع * **الثالث** والرابع *
 وما بقى للباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منهما في الآخر هو الاثنى
 عشر كزوجة وام وعم * ومخرج الربع والثلاثين وما بقى لما مر في الثالث كزوج
 وبنتين وعم فالاصل في الجميع اثنا عشر * ولهذا الاصل بغير عول ست
 طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثنى عشر
 لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضا لغيرهما * **والاصل السابع**
 * اربعة وعشرون * وهو ما لا يكون اصلا الا اذا تعدد القرض فهو
 * **مخرج الثمن والسدس** * اذا اجتمع وما بقى لتوافق المخرجين بالنصف
 وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوجة
 وام وابن * ومخرج السدس والثمن وما بقى للتماثل والتوافق كزوجة
 وابوين وابن * ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقى للتداخل والتوافق

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم * ومخرج السدسين والنصف والثلث
وما بقي للثلاث والتد اخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين * ومخرج
الثلثين والثلثين وما بقي للباين كما مر في الربع مع الثلث كزوجة وبنتين
وعم * ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للتد اخل والتوافق
كزوجة وبنتين واب * فالاصل في الجميع اربعة وعشرون * ولهذا الاصل
بغير عول ست طرق * ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع
لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام. ولهذا اقال العلامة الجعبري رحمه الله
(وثلاث وثم لا يحلان منزلا)

واما امتناع اجتماع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث
وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر *
وبعد ان انهي المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى المول
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال * وزاد المتأخرون * ومنهم امام
الحرمين والنووي بل نقله الاساذ ابو منصور الغدادي عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه * اصلين اخرين في مسائل الجد والاخوة * زيادة على السبعة
فصار ثمانية تسعة * وثمانية عشر * ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم
على مخرج الثلث وبنايه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية
عشر فهو اصل على الارجح لا تصحيح كام وجدواخوين واخت افيبرام * فللام منها

السدس ثلاثة ولجذ ثلث الباقي خمسة وكل اخ اربعة وللأخت اثنتان
 * وستة وثلاثون * ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة * وهي كل مسألة
 فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع
 وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطها منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلث
 الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو
 الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الاربع اصل كذلك لا نصحيح * كام
 وزوجة وجد وثلاثة اخوة واخت لا يوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة
 الربع تسعة ولجذ ثلث الباقي سبعة وكل اخ اربعة وللأخت سهمان * فهذه
 هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي
 خمس وثلاثون وبقى من التسع والخمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول
 ان شاء الله * والمفرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها
 يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال * والذي يعول من الاصول
 ثلاثة * اعلم اولان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند
 ازحامها بلزما النقص في الانصبا * بحسب الحصص * وقد اجمع عليه الصحابة
 رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلا القسمة في زوج
 واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذاهما هو معلوم فبين مات وترك
 ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقوا * ثم
 خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما قال الشيخ بان الهاشم رحمه الله ولا نعرف
 بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول * والاول من الاصول
 الثلاثة الماثلة هو * السنة * فهي * تعول * بمثل سدسها * الى سبعة *

ولها في العول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان $\frac{1}{2}$ كزوج
واختين لغير ام $\frac{1}{2}$ فلزوج النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرت الاشارة اليها الطريق
الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلث كام وشقيقة واخت لاب وولدى
ام $\frac{1}{2}$ الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ لها الرابعة اذا
كان فيها ثلثان وسدس وثلث كام واختين لغيرها واخوين لها $\frac{1}{2}$ وتعمل
بمثل ثلثها ايضا $\frac{1}{2}$ الى ثمانية $\frac{1}{2}$ في ثلاث طرق $\frac{1}{2}$ الاولى اذا كان فيها نصف
وثلثان وسدس $\frac{1}{2}$ كهم وام $\frac{1}{2}$ اي كزوج واختين لغير ام وام فلزوج
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ومجموعها من الستة ثمانية $\frac{1}{2}$ الثانية
اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلث اخوات مفترقات $\frac{1}{2}$ الثالثة
اذا كان فيها نصفان وثلث كزوج وام واخت لغيرها فلزوج النصف ثلاثة
وللاخت النصف كذلك ثلاثة وللأم الثلث اثنان ومجموعها من الستة ثمانية $\frac{1}{2}$
ونلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضي الله عنهما جعل فيها للزوج
النصف وللأم الثلث والباقي للاخت $\frac{1}{2}$ وقال من شاء باهله ان المسائل
لا تعمل ان الذي احصى رمل عاجل عدد الم يحمل في مال نصفان ونصفان وثلثان
هذا ان النصفان ذهبا بالمال فاين موضع الثلث $\frac{1}{2}$ وتعمل ايضا بمثل نصفها
 $\frac{1}{2}$ الى تسعة $\frac{1}{2}$ في اربع طرق $\frac{1}{2}$ الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان
 $\frac{1}{2}$ كهم واخ لام $\frac{1}{2}$ اي كزوج واختين لغير ام وام واخ لام $\frac{1}{2}$ فلزوج
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك
من الستة تسعة $\frac{1}{2}$ الثانية اذا كان فيها نصفان وثلثة اسداس كزوج وام وثلثان

الشريحية

ام الفروخ

اخوات من خلف * الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث سدس كزوج وشقيقة
وام * واليهما وكالا كدريه وقد قدمت * الراسمة اذا كان فيها نصف وثلثان
وثلث كزوج واختين لغيرهم واختين لها * ونسبي هذه بالنسبة بالشريحية
والمروانية لما ذكر في المطولات * وتقول ايضا بمثل ثلثيها الى عشرة *
في طريقين * الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس * كهم واخ
آخر لام * اي كزوج واختين لغيرهم وام واكثر من واحد من اولادها
فلزوج النصف وللأختين لغيرهم الثلثان وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث
ومجموع ذلك من الستة عشرة * وتلقب هذه بأم الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة
السهام المائلة فيها شبهت بطائر وحوله افرأه * وتلقب بالشريحية لوقوعها
زمن القاضي شريح روى ان رجلا مات وهو قاض بالبصرة فساله عنها فجمعها
من عشرة كما تقدم * وفي الثاني من الاصول المائلة * الاثنا عشر * وفي
* وتقول * بمثل نصف سدسها * ثلاثة عشر * في ثلاث طرق * الاولى
اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان * كزوجة وام واختين لغيرهم * للزوجة
الربع وللأم السدس وللأختين لغيرهم الثلثان ومجموعها من الاثني عشر
ثلاثة عشر * الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات
مختلفات * الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها
* وتقول ايضا بمثل ربعها * الى خمسة عشر * في اربع طرق * الاولى اذا
كان فيها ربع وسدسان وثلثان * كهم واخ لام * اي كزوجة وام واختين
لغيرهم واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك
والأختين الثلثان ومجموعها من الاثني عشر خمسة عشر * الثانية اذا كان فيها

واحد اقل ثم رض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 تشكي شريحا فوجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان
 اخي ترك ستائة دينار فاعطاني شريح ديناراً واحداً فقال لما لعل اخاك
 ترك اما وزوجة وبتين واثنى عشر اخا واياك قالت نعم قال ذاك حقك
 لم يظلمك شيئا * وتلقب ايضا بالراكية والشاكية لا تقدم * والثالث
 من الاصول المائلة * الاربعة والعشرون * وهي تقول * بتل ثمنها * الى
 سبعة وعشرين * في طريقين * الاولى اذا كان فيها ثمن وثلاثان وسدسان
 * كبتين وابوين وزوجة * للبتين الثلاثين وللابوين السدسان وللزوجة
 الثمن وبمجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون * وتلقب هذه
 بالنبرية لان عليها رضي الله عنه مثل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال
 ار تجالاصار ثمنها تسما ومضى في خطبته * وذكر بعض اشياخ اليمين ان
 صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا * ويميز كل نفس بما تسعى *
 واليه المسآب والرجعى * فمثل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسما *
 ومضى في خطبته رضي الله عنه * الثانية اذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة
 اسداس كزوجة وبت وبت ابن وابوين * وبهذه تمت التسع والخمسون
 الطريق في الاصول التسعة جميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم * فائدة ان * الاولى
 اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت
 لام * وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبت * وان
 زادت عليها فاعائلة كزوج واختين لغير ام * ثم الاصول باعتبار المول
 وفيه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

النبرية

وحدھا * وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر وضعفها * وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة * وقسم يكون ناقصاً وعادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون * ثم الناقص سواء كان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام * قسم لا يبقى منه الا فرد ابدأ وهو الاثنان والثمانية والاثناعشر وضعفها * وقسم لا يبقى منه الا زوج ابدأ وهو الثمانية عشر وضعفها * وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم * الفائدة الثانية المسائل باعتبار الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام * قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً وهو الثمانية والاثناعشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً والستة والثلاثون * وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير السبعة وقسم يجوز فيه الامران وهو ما عدا ذلك والله اعلم *

باب في هذا باب في بيان التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين المدنيين

وهي النسب الاربع والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضا للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللتوافقين المشتركان وللمتباينين المختلفان فكل عدد من فرضا لا بد ان يكون بينها نسبة من هذه الاربع * وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين ما عدا التماثل تعرف باوجه منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا فقال فاما التماثل فانه يكون عدداً واحداً المتماثلين مثل عدد الاخر * والعلم بذلك بدعي

لا يحتاج في معرفته الى طريق فيكتفى باحدهما عند الحاجة الى ذلك
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي ويعرف التداخل بان
 طرح الاصغر من الاكبر $\text{يفنى الاكثر بالاقل}$ في مرتين فاكتر
 كثلاثة مع ستة فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت
 او ثلاثة مع تسعة فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات
 فنيت كذلك $\text{وكاربعة مع اربعة وعشرين فان اربعة نفى اربعة والعشرين}$
 في ست مرات فيكتفى من المتد اخلين عند الحاجة بالاكبر
 منها ويعرف $\text{الاتفاق بان يريد اكثر من واحد اذا حط من}$
 الاكثر بقدر الاقل ثم يفنى الاصغر بحط اخر وهو طرح البقية
 منه وبه يفنى الاكبر ضرورة كاربعة وستة وذلك لان الاربعة
 لا تفنى الستة اذا طرحتها منها بل يبقى منها اي الستة اثنان فاذا
 حطت الاربعة وهي اصغر العددين بالاثنتين وهي بقية الاكبر
 وافتها وكشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية $\text{وهي الخمسة من العشرة}$ وهي
 الاصغر افنته $\text{وقد لا يفنى الا بحط ثالث}$ وهو طرح بقية الاصغر اذا لم تنه
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت
 التسعة من الاربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهي
 بقية الاكبر من التسعة لم تضاهل بقي ثلاثة فتخطها من البقية الاولى فنفيها
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يفنى اياهما الاكثر ولكن يفنيها
 عدد ثالث غير الواحد او ثلثا انه عدد كالمثلة السابقة $\text{وكالثمانية مع العشرين}$

غان الثمانية لا تغني العشرين لكن تغنيهما معا الاربعة فهما متوافقان بالربع * ثم
التوافق المتعبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يغنيها اذا
تعدد المغني لمالكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثنين
ايضا يغنيان الثمانية ويغنيان العشرين لكن ربع الشيء اقل من نصفه وحسابه
اسهل * الا ترى ان بين الاثني عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو
بينهما بالنصف والثك والسدس الا ان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في
السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم *
يعرف التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل على الطريقة
المارة في التوافق الخمسة وستة وهو ظاهر * وكثاثة وخمسة عشر فانك
اذ اطرحت الاصفر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا
طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها * والوجه في انحصار
النسب بين الاعداد في النسب الاربعة انك اذا انسبت عددا الى اخر فان
ساواه فمتاثلان * والا فان كان الاقل مغنيا للاكثر فتد اخلاص وان لم يكن
مغنيا له فاما ان يغنيهما عدد غير الو احد فهما متوافقان * اولا يغنيها غير الواحد
فتباينان * وهذه النسب الاربعة تأتي في مخارج القروض * السابق
بيانها وهي تأصيل المسائل * اذ مخرج القرض او القروض هو اصل المسئلة
فهما بمعنى واحد كما مر * وتأتي في تصحيحها اى المسائل كما سيأتي
ان شاء الله تعالى * فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين متماثلين المخرج
كنصف ونصف في مسألة زوج * اخذت شقيقة * اولاب ولايتا في التماثل
بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر * فمضى من اثنين * اكفاء

باحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الاعمال الالية **و** كذلك ثلث وثلثان
 كشقيقتين واثنين لام **و** فعلى من ثلاثة اكفاء باحدهما كذلك **و** والتداخل **و**
 في التاصيل **و** اذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج **و** لكن **و** مخرج
 اكبرهما مثل اقلهما مرتين او اكثر **و** بان يفنى الاكبر بمحط الاصغر منه كما
 مر **و** كسدس وثلث في مسألة ام واخ لام وعم فاصل المسألة اكبرهما وهو
 الستة **و** اكفاء به عن الاصغر **و** وكثمان ونصف في مسألة زوجة بنت واخ لغير
 ام **و** والتوافق **و** في التاصيل **و** ان يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كسدس
 وثمان في مسألة ام وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف **و** لما علم من القاعدة
و لان الستة نصفها ثلاثة **و** وهي وفقها **و** تنضرب في **و** كامل **و** الثمانية فيكون
 اصل المسألة **و** ما تحصل منه وهو **و** اربعة وعشرون **و** او تضرب وفق الثمانية
 وهو الاربعة في كامل الستة تحصل منه الاربعة والعشرون ايضا **و** ومثلها ربع
 وسدس كزوجة وجد وعم فاصلها اثني عشر للتوافق **و** بالنصف **و** ايضا **و**
 وطريقة العمل وانحة **و** والتباين **و** في التاصيل **و** ان لا يتوافق المخرجان في جزء
 من الاجزاء كثلاث وربع في مسألة زوجة وام وعم فاصلها من اثني عشر **و** لانها
 الحاصل **و** بضرب احد المخرجين في الاخر كثلاثة في اربعة وعكسه **و** وهو ضرب
 اربعة في ثلاثة **و** وقد مر في الكلام على الخارج من امثلة ما اذا اجتمعت في المسألة
 فروض متعددة مختلفة الخارج ما يفنى عن الاعداد هنا وانه اعلم **و**

باب **و** اي هذا باب **و** في **و** بيان طريقة **و** تصحيح المسائل **و**
 الفرضية والتصحیح تعميل من الصحة وهي لغة ضد السقم واصطلاحا هو تحصيل
 اقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من ارث او وصية او دين او

شرك من غير كسر ﴿﴾ اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر
 كزوج وثلاثة بنين فذاك واضح غني عن العمل ﴿﴾ لا نقسمها عليهم لكل واحد
 واحد ﴿﴾ وان انكسرت السهام ﴿﴾ على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح
 بالمعنى الذي ذكرناه فان كان الانكسار ﴿﴾ على صنف ﴿﴾ واحد فقط وبغير
 عنه بالحزب وبالطائفة وبالتنوع وبالجنس وبالجيز وبغيرها ويصور وقوعه
 في الاصول التسعة ﴿﴾ فقلت سهامه ﴿﴾ من اصل المسألة ﴿﴾ بعد د ﴿﴾ اى بعدد
 الرؤس ﴿﴾ فالما ان يتباين او يتوافق ﴿﴾ ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس
 في النسبين المذكورين انه ان مائل السهام الرؤس فهي منقسمة فلا حاجة الى
 العمل وان تد اخلاو كانت السهام لاكثر فكذلك وان كانت السهام الاقل
 فهو د اخل في التوافق اذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق اخصر ﴿﴾ فان
 تباین السهام والرؤس ضرب عددها ﴿﴾ اى الرؤس ﴿﴾ في اصل المسألة ﴿﴾
 فقط ان لم تل وفيها ﴿﴾ بعولما ان عالت ومنه ﴿﴾ اى من مسطح ضرب عدد
 الرؤس في اصل المسألة ﴿﴾ تصح ﴿﴾ المسألة ﴿﴾ كزوج واخوين ﴿﴾ لغيرام المسألة
 من مخرج الربح اربعة للزوجة واحد ﴿﴾ ولها ثلاثة ﴿﴾ تباین عددها ﴿﴾ تضرب
 اثنين عدد هـ في ﴿﴾ اربعة اصل المسألة تبلغ ثمانية ومنها تصح ﴿﴾ للزوجة اثنان
 ولكل منها ثلاثة ﴿﴾ وكزوج وخمس اخوات ﴿﴾ لغيرام المسألة من سبعة عائلة للزوج
 ثلاثة ﴿﴾ لمن اربعة لا تصح ﴿﴾ قسمتها عليهن للمباينة ﴿﴾ تضرب عدد هـ في ﴿﴾
 وهو ﴿﴾ خمسة في ﴿﴾ اصل المسألة بعولما ﴿﴾ سبعة تبلغ ﴿﴾ بذلك ﴿﴾ خمسة وثلاثين
 ومنها تصح ﴿﴾ للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر
 وللأخوات اربعة في خمسة عشرون لكل واحدة اربعة ﴿﴾ وان توافقا ﴿﴾

اي روس الصنف وسهامه في جزم من الاجزاء والمتمبراقلها كما ضرب
 وفق عدد الصنف في اصل المسألة فقط ان لم تل وفيه بعولها ان
 عالت فبالنصف بذلك الضرب صححت منه المسألة كام واربعة اعوام
 المسألة من مخرج الثلث ثلاثة الام سهم ولهم سها ن يوافقان عدد دم بالنصف
 فتضرب وفق عدد هما اثنين في اصل المسألة ثلاثة تبلغ بذلك
 ستة ومنها تصح فلام واحد في اثنين باثنين ولهم اثنان في اثنين باربعة
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة الام سدسها واحد وبقي للبنين
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دم بالخمس تضرب خمسهم اثنين في اصلها
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح وكروج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر
 لاجتماع السدس والربع فيها وتقول بمثل ربعها الى خمسة عشر
 للزوج ربع عائل ثلاثة ولكل من الابوين سدس عائل اثنان وللبنات
 ثلثان عائلان ثمانية لا تنقسم عليهم لكن توافق عدد دم بالنصف
 فتضرب نصفين اي نصف عدد دم وهو ثلاثة في اصل المسألة بعولها
 وهو خمسة عشر تبلغ بذلك خمسة واربعين ومنها تصح للزوج
 ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل من الابوين اثنان في ثلاثة ستة وللبنات ثمانية في
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة وكزوجة وثمان اخوات لام وثمان
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثلث وتقول الى خمسة عشر
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللأخوات للاب الثلثان عائلين ثمانية وللأخوات
 للام الثلث عائل اربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دم بالربع تضرب ربع
 عدد دم وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة

خير خافية • والمدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق
 للاختصار كما مرقياً • ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل
 حالة كون الانكسار فيما على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا
 كان الانكسار على اكثر من صنف فقال • واذا كان الانكسار على صنفين
 او • على • ثلاثة • من الاصناف وهذا ما يتاقي عند الائمة الاربعة • او •
 على • اربعة • من الاصناف وهذا لا يتصور عند المالكية لانهم لا يورثون
 اكثر من جدتين ام الام وامها تهاو ام الاب وامها تهاو لا يجتمع اربعة اصناف
 متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين وتصيب الجدتين من كل
 منها منقسم عليهما • ولا يزيد على ذلك • اي • ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض
 لافي الوصايا والمناسمات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع الذكور
 والاناث من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف
 فقط • فننظر • ايها الفرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف
 • بنظرين • النظر الاول ان نظرين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين •
 كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد • فتحفظ الوفق •
 من الرؤس • في الموافقة وتحفظ الكل • اي كل الرؤس • في المبانية • فهذا
 هو النظر الاول • ثم • النظر الثاني هو ان • تنظر • بعد ذلك • بين المحفوظين
 او المحفوظات بالنسب الاربع • الماريانها • وهي التماثل والتداخل والتوافق
 والتباين فان • كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول
 التسعة ماعد اصل اثنين • وتماثل عدد الرؤس • من كل فريق • ضرب
 احدهما • اكتفاء به عن الآخر كما هي القاعدة • في اصل المسألة بعولها ان

عالم $\text{و ما بلغ صحت منه هو ان تداخلا ضرب أكثر مما في اصل المسألة}$
 $\text{سولما ان كان قول و ما بلغ صحت منه كذلك هو ان توافقا ضرب وفق}$
 $\text{احد هما في كامل الاخر او لا ثم يضرب الحاصل من ضرب}$
 $\text{الوفق في الكامل وفي اصل المسألة فمما بلغ فهو التصحيح هو ان تباينا ضرب}$
 $\text{احد هما في بصيغ الاخر او لا ثم يضرب الحاصل من ضرب الكل}$
 $\text{في الكل في اصل المسألة فمما بلغ صحت منه المسألة ويسمى المضروب في}$
 $\text{اصل المسألة جزء السهم أي حظ السهم الواحد من اصل المسألة ووجه}$
 $\text{تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو اصل المسألة ولو عا لا يسمى}$
 $\text{سهما والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزء أقل ذلك قيل له جزء}$
 $\text{السهم واعلم ان للمنفوقين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان}$
 $\text{يتمثلوا اما ان يمتد اخلا و اما ان يتوافقا و اما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة}$
 $\text{ثلاث مسائل وهي اما ان يباين سهام الفريقين رؤسهما و اما ان توافقهما و اما ان}$
 $\text{يباين فريقا و توافق الاخر فهذه اثني عشرة مسألة يضرب ثلاثة في اربعة}$
 $\text{ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا}$
 $\text{وولد لك امثلة ذكروها وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط}$
 $\text{المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة وسند ذكر الصورة التي اغفلها في}$
 $\text{محلها قال قال العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله تعالى}$
 $\text{في شرحه على متن المنظومة الرحبية في ذكر الالكسار على فريقين فالمحفوظان}$
 $\text{التمثالان كام وخمسة اخوة لام وخمسة امام هذا مثال للمائة المحفوظين مع}$
 $\text{مباينة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سمان وهم خمسة وللإمام ثلاثة}$

اسهم وهم خمسة كذلك $\text{او} \text{او}$ كام وخمسة اخوة لام او وخمسة شرعا او هذا
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة للام
 وموافقة الاخر لها وهم الاعام او وكام وعشرة اخوة لام وخمسة شرعا او
 هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فروس الاخوة
 للام موافقة لسهامهم بالنصف وروس الاعام موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستة او جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث او لتماثل المحفوظين في كل منها او تصح او
 يضرب احد المحفوظين في اصل المسألة او من ثلاثين او والقسم في الكل
 واضحة او او المحفوظان او المتنا سبان اي المتداخلان كام واربعة
 اخوة لام واربعة اعام او هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين
 لسهامه وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيها اثنان
 واربعة او او كام واربعة اخوة لام او اثني عشر او هذا مثال
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فوافقة الاخوة للام
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان
 واربعة اصل كل من المسألتين ستة او جزسهم كل منهما اربعة او اكتفاء
 بالاكبر او او يضرب الاربعة في اصل المسألة او من اربعة وعشرين او
 والقسم واضحة او ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من
 الفريقين لسهامه فمن صورته ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة
 للام اثنان مباينة لروسهم وللاعام ثلاثة مباينة لروسهم فالمحفوظان خمسة
 وروس الاخوة للام وعشرة وروس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرهما وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمه واضمة كذلك *
وبهذه الصورة مكنت مسائل الحال الثاني * والمحفوظان * المتوافقان
كام وخمسة عشر اخالام وعشرة اعام * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة
كل من الصنفين لسهامه لان سهام الاخوة للام اثنتان تباين رؤسهم وسهام
الاعام ثلاثة تباين رؤسهم والمحفوظات متوافقان بالخمسة * او *
كام وخمسة عشر اخالام * ثلاثين عما * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع
مباينة احد الفريقين للسهام وهو رؤس الاخوة للام وموافقة الاخر لها بالثلاث
وهو رؤس الاصنام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك * وكام * وثلاثين
اخالام وعشرة اعام * هذا مثال اخر لتوافق المحفوظين مع مباينة احد الفريقين
للسهام وموافقة الاخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك * او *
كام * وثلاثين اخالام * ثلاثين عما * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة
كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم بالنصف
وموافقة رؤس الاعام لسهامهم بالثلاث * والمحفوظان متوافقان بالخمسة *
فهذه مسائل الحال الثالث واصل كل منها ستون جزء سهم كل صورة منها
ثلاثون ونصح * كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة * من مائة وثمانين *
والقسمه في الكل واضمة * والمحفوظان * المتباينان كام وثلاثة اخوة لام
وعمين * هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لان
سهام الاخوة للام اثنتان تباين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تباينها والمحفوظان
وهما ثلاثة واثنان متباينان * او * كام وثلاثة اخوة لام * ستة اعام * هذا
مثال لتباين المحفوظين مع مباينة احد المحفوظين لسهامه وهم الاخوة للام

وموافقة الاخر لها وهم الاعام والمفوظان وهما ثلاثة واثنان متباينان * وكام
 وستاخوة لام * وعين * هذا مثال اخر لتباين المفوظين مع مباينة احد
 الصنفين لسهامه وهما العمان وموافقة الاخر وهم الاخوة للام والمفوظان
 متباينان كذلك * او * كام وستاخوة لام * وستاعام * هذا مثال لتباين
 المفوظين مع موافقة كل فريق لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم
 بالثك وموافقة الاعام لسهامهم بالنصف والمفوظان وهما ثلاثة واثنان
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل منها ستة و * جزء * سهم كل
 منها ستة * كذلك لانه الحاصل من ضرب احد المفوظين في الاخر * اذا
 عرفت ما تقدم وارادت القسمة بين ذوى الحقوق * فاقسم في كل صورة *
 من جميع المسائل السابقة * ما صحت منه * تلك * المسألة * كما تقدم يانه
 * على الورثة * واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا * وقد ذكر الفرضيون
 لمعرفة ذلك طرقاً سياً في بعضها قرياً واسهلها في * بان تضرب جزء سهم
 المسألة * التي تريد قسمتها * في نصيب كل فريق من اصل * تلك * المسألة
 وتقسم * بعد ذلك * الحاصل * من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها
 * على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح *
 صحيحاً وبه يتم العمل والله اعلم * فائدة * مدار معرفة قسمة المسائل
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة
 المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التي نسبة اولها الى ثانياها كنسبة ثالثها الى
 رابعها كاثنتين واربعه وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح
 الوسطين كما برهن عليه * فاذا جهل احدها امكن ان يستخرج من باقيها

وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول * احدى ما عدد رؤوس الصنف
وهو معلوم * ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم * ثالثها جزء
السهم وهو معلوم * رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح
وهو مجهول * وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلك في استخراج المجهول
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه * منها وهو الاشهر ما ذكره
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوسطين في الاخر وهما نصيب الصنف
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحها هو مسطح الطرفين وهما عدد
الرؤوس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقرراستواء المسطحين فاقسم
مسطح الوسيطين على عدد الرؤوس يخرج نصيب كل واحد من جملة
التصحيح * مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاد
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للمباينة وتصحيح من سبعة مائة
وعشرين * فاذا اردت قسمة التصحيح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤوس
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون * واضرب نصيب
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعمائة وثمانون فاقسمها على عدد
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون * واضرب نصيب الاعمام وهو واحد
في الستين يستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد دم
يحصل لكل واحد عشرون * ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر
ثم تضرب ما لكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون * ولك ايضا ان تقسم نصيب الصنف
على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وحاصله هو نصيب
الواحد من ذلك الصنف من التصحيح * ففي المثال تقسم نصيب الزوجات
الاربع وهو الثلاثة على عدد من يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد
فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة
واربعون * وهكذا العمل في الاعمام والاخوات * وهناك اوجه اخر
مذكورة في المطولات * وهذا كله حيث كان الصنف أكثر من واحد
واما اذا كان واحدا فإنه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له *
واختبار صحة القسمة بجمع الانصباء ومقابلة مجموعها بالمصحح فان ساواه صحت
والا فاعد العمل والله اعلم * وتخرج الى شرح كلام المؤلف فنقول لما
فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريقين او فريقين شرع
يبين طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال **او** وان وقع
الانكسار على ثلاث فرق **او** ولا يقع الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل
سنة وثلاثين * وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الاعلى فريق
واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر
ما يتصور وفيها ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية عشر انما
يتعدد فيه الجدات والاخوة **او** **او** وقع الانكسار **او** على اربع فرق *
ولا يقع الا في اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل كما سياتي
فالفرصين في ذلك نظر ان كما سبق في الانكسار على فريقين * وقد ذكرها
المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله **او** فانظر **او** لا يبين كل فريق وسهامه واحفظ

عدد دروس كل الفريق المائتين $\frac{1}{2}$ لسهامه $\frac{1}{2}$ وهو $\frac{1}{2}$ احفظ ايضا $\frac{1}{2}$ وفق دروس
 الفريق الموافق $\frac{1}{2}$ لسهامه $\frac{1}{2}$ ثم انظر $\frac{1}{2}$ بعد ذلك $\frac{1}{2}$ بين المحفوظات فان
 كانت كلها متماثلة فاحدها $\frac{1}{2}$ هو $\frac{1}{2}$ جزء السهم وان كانت $\frac{1}{2}$ كلها $\frac{1}{2}$ متداخلة
 فاكثرها $\frac{1}{2}$ هو $\frac{1}{2}$ جزء السهم وان كانت $\frac{1}{2}$ كلها $\frac{1}{2}$ متباينة فاضرب بعضها في
 بعض والحاصل $\frac{1}{2}$ بذلك الضرب هو $\frac{1}{2}$ جزء السهم وان كانت كلها متوافقة
 او متماثلة $\frac{1}{2}$ فني تحصيل ما تصح منه طرق * اشهرها واسهلها طريق الكوفيين
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذا اردت العمل بتلك الطريقة $\frac{1}{2}$ فانظري
 محفوظين منها $\frac{1}{2}$ من وقفين او كاملين او كامل ووفق $\frac{1}{2}$ وخذ $\frac{1}{2}$ ليحصل لك اقل
 عدد ينقسم عليها $\frac{1}{2}$ احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تاسبوا والحاصل من ضرب
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تباينا $\frac{1}{2}$ كما تقدم $\frac{1}{2}$ ثم انظري
 ما اخذته $\frac{1}{2}$ وهو اقل عدد ينقسم على المحفوظين الاولين $\frac{1}{2}$ وبين محفوظاتك $\frac{1}{2}$
 من وفق او كل $\frac{1}{2}$ وخذ $\frac{1}{2}$ كذلك $\frac{1}{2}$ احدهما ان تماثلا او اكثرهما ان تداخلا
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في كله $\frac{1}{2}$ ان تباينا
 $\frac{1}{2}$ على ما سبق $\frac{1}{2}$ من العمل في المحفوظين الاولين $\frac{1}{2}$ فالماخوذ ثانيا هو جزء
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة $\frac{1}{2}$ فا ضربه في اصل المسألة او في
 مبلغها بالمول ان عالت فما بلغ فمنه تصع المسألة $\frac{1}{2}$ فان كانت $\frac{1}{2}$ المحفوظات
 $\frac{1}{2}$ اربعة $\frac{1}{2}$ لكون الانكسار على اربع فرق $\frac{1}{2}$ فانظر $\frac{1}{2}$ ايضا $\frac{1}{2}$ بين ما اخذته
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ $\frac{1}{2}$ كذلك $\frac{1}{2}$ احدهما $\frac{1}{2}$ ان تماثلا $\frac{1}{2}$ او اكثرهما $\frac{1}{2}$
 ان تداخلا $\frac{1}{2}$ او مضروب احدهما في وفق الاخر $\frac{1}{2}$ ان توافقا $\frac{1}{2}$ او في كله $\frac{1}{2}$
 ان تباينا $\frac{1}{2}$ فهو $\frac{1}{2}$ اي الماخوذ ثالثا $\frac{1}{2}$ جزء سهم المسألة فا ضربه في اصل

المسألة * بمولانا كان * كما تقدم * وما بلغ فهو الصحيح * بهذه طريقة الكوفيين
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث
 فرق واربع وازيد منها لتصور وقوعه في الفرائض * وللبصريين طريقة
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها
 ما شئت ويختارون وقف الاكبر منها لما ياتي * ثم تقابل بين الموقوف وبين
 سائرها وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط
 منها المائل والمدخل وتثبت جميع المبين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبتته
 فان كان اكثر من عددين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقية
 وعملت كما سبق من اسقاط المائل والمدخل اثبات كل المبين وراجع
 الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايضا وقف واحدا منها ان كانت ثلاثة فاكثر وهكذا
 الى ان ينتهي المثبت الى عددين فحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما واضربه
 في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطحها من غير نظر الى نسبة فما كان فهو
 المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضربه في الموقوفات كذلك يحصل
 المطلوب * واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل
 اوقاف غيره فيكون اقرب لترض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل
 بخلاف وقف غيره * الا ترى انه لو كان مناسبعون وخمسون وثلاثون
 واربعة ووقفنا السبعين لكان رواجع غير هـا خمسة وثلاثة واثنين ولو وقفنا
 الاربعة لكان رواجع غير هـا خمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر
 ولا شك ان الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين
 خصر واسهل من الرواجع الاو اخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما

بينها من النسب مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عددين تقسم علي
 اثنين وثلاثة واربع وخمسة وست وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف
 احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة
 داخلين فيها فاقطعها والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاقبث وفق
 الاربعة اثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة التسعة
 ثمانية فاقبثها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربع وسبعة وتسعة فاذا وقفت احدها
 وليكن التسعة ايت كلامن الثلاثين داخلها فاقطعها * والاثنين
 والاربعة والسبعة ثمانية فاقبثها * فالمثبتات اثنان واربع وسبعة فوقف السبعة
 وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة فتجدهما يباينان فاقبثهما * ثم انظر بين الاثنين
 والاربعة تجد هاتين داخلتين فاكثرباكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في
 الموقوفات ملك واحد ابد واحد هي السبعة والتسعة والعشرة يحصل
 القان وخمسمائة وعشرون وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين
 وعلى هذا المثال فقس * واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون
 مسألة وطريقا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تباين السهام الفرق
 الثلاثة او توافقا فريقتين وتباين الاخر او تباين فريقتين وتوافق
 الاخر فهذا اربعة احوال * وفي كل حال منها اما ان تتماثل المثبتات
 او تتداخل او تتوافق او تتباين او تتماثل اثنتان ويدخلهما الثالث
 او يوافقهما او يباينهما * او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما
 ومحال ان يماثلهما * او يتوافق منها اثنان ويدخلهما الثالث او يباينهما ومحال
 ان يماثلهما او يتباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلهما بمعنى ان كلاهما

دخل فيه آوانه دخل في أحد هلالا في كل منها ومثال ابن يمانها •
 وسبب عدم مماثلة الثالث للتد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل
 بين العددين لان مماثلة العدد بين المختلفين محال • ولو لاهذا لكات
 المسائل اربعة وستين من ضرب ستة عشر في اربعة فلهذه ثلاثة عشر •
 والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبر فالعول وعدمه
 كانت مائة واربع • ولتقتصر هنا تبعا لكثير من القرضيين على ذكر امثلة
 ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان
 تتماثل او تتداخل او تتوافق او تتباين فقط • فهذه احوال اربعة بقطع النظر
 عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تباين السهام الزوايا او توافقها او تتباين
 فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ
 ستة عشر • وقد ذكر المؤلف رحمه الله الحالة تماثل المحفوظات وحالة تداخلها
 وحالة توافقها مثالا مثالا • والحالة تباينها مثالين كما سترها ولنكمل امثلة
 باقي الطرق الستة عشر تنمي الفائدة ونمرينا للمتعمق ونكل باقي الاثنتين والخمسين
 الى الضابط السابق • فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات • قال
 المؤلف رحمه الله • فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة
 اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل • بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه
 • وتصح • بضر به في اصلها وهو ستة • من ثلاثين • ولو خلف زوجة
 واربع جدات وثمانى اخوات لام وسنة عشر اختلا ب فاصلها اثنا عشر
 وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات
 مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين • ولو خلف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للتامثل كذا لك
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاعمام والاخوة للام ومباينة
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر * ولو خلف ثلاث جدات
 وثلاثة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة بين
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام وموافقة
 الاخر لها وهم الاعمام وتصح من ثمانية عشر * فهذه الاربعة المسألة مسائل
 الحال الاول وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين
 عما فجزء سهمها عشر ون للتداخل بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل
 فريق لسهامها وتصح بضرب جزء السهم في الستة اصلها من مائة
 وعشرين وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخالام واربع
 وسنين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتول الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية
 للتداخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق
 لسهامها وتصح من مائة وستة وثلاثين * ولو خلف ثلاث جدات وتسعة
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر للتداخل
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام
 وموافقة الاخر وهم الاعمام وتصح من مائة وثمانية * ولو خلف جدتين
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية
 للتداخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة للام
 والاعماء ومباينة الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من ثمانية واربعين *
 وهذه الاربعة هي مسائل الحال الثاني او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشرين عما فيهم سهمها مائة وخمسون للتوافق
 بين الروس من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة بالمئتين مع
 مائة كل فريق لسهامه فوق الجدات اثنا عشر ووفق الاخوة للام
 ثلاثة ووفق الاعمام خمسة والحاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة
 ثم سطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون وتصح من
 تسعمائة ولو خلف زوجة واثنى عشر جدة واثنين وثلاثين اخالام
 وثمانين اختالاب اصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها
 مائة وعشرون للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق
 لسهامه فوق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة واقل عدد يتقسم عليها مائة
 وعشرون وتصح بضربه في اصل المسألة من الفين واربعين ولو خلف
 اربع جدات واثنى عشر اخالام وثلاثين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ستون
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة
 للام والاعمام ومائة الاخولها وهو الجدات فوق الاخوة للام ستة
 ووفق الاعمام عشرة ووروس الجدات اربعة واقل عدد يتقسم عليها
 ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلثمائة وستين ولو خلف ست جدات
 وثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للموافقة بين
 المحفوظات الثلاثة مع مائة فريقين لسهامها وهما الجدات والاعمام
 وموافقة الاخولها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة
 ورؤس الاعمام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة واقل عدد يتقسم عليها

ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها * وهذه
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة
 لام وخمسة اعمام او * خلف * جدتين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما
 فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات * في الاولى مع
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد
 ينقسم عليها ثلاثون * وتصح * بضربه في اصل المسألة * من مائة وثمانين *
 ولتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجدتان وجزء سهمها ونصحيحها كالتى قبلها
 كما ذكره المؤلف * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما
 وهما الجدتان والاخوة للام وموافقة الاخر لها وهو الاعمام فالمحفوظات
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون وتصح بضربه
 في الاصل من مائة وثمانين كالتين قباه * ولو خلف زوجة وست جدات
 وعشراخوات لام واربع عشراخت لاب اصلها اثنا عشر ونعول الى سبعة
 عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل
 منها لسهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع
 الاخوات للاب سبعة وكلها متباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة
 وتصح بضربه في الاصل من الف وسبعائة وخمسة وثمانين * وهذه
 الاربع هي مسائل الحال الرابع والقسمه في جميع المسائل المذكورة
 واضحة لاتبغي الاطالة بها * ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما
 سترها * واعلم اولان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الا في
 اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعل * اما ما تمتع
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتنعه فيها على
 اربع بالضرورة * واما اصل ستة فلا نه متى اجتمع فيه اكثر من
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحدا *
 واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجدا والاخوات
 والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم * ومسايله باعتبار النسبتين
 بين السهام والرؤس وباعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات
 ثلث وخمسة وتسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الفرائض والمنتعم
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول * ومن اراد الاطلاع على ذلك
 فعليه بالمطولات * و دونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستورا
 للعمل في نظائره * قال المؤلف رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وثمان
 جدات وسنة عشر اخالام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر * لا اجتماع الربع مع
 السدس فيها * ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لثلاث
 المحفوظات * الاربعة مع مائة فريقتين لسهامها وموافقة الاخرين لها
 * وتصح * بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة * من ثمانية واربعين *
 والقسمة واضحة * ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين
 اخالام ومائة وثمانية وعشرين اختالاب فاصلها من اثني عشر وتقول الى
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لتدخل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصح بضر ب اكثر المحفوظات في اصلها
من مائتين واثنين وسبعين * ولو خلف اربع زوجات واثنى عشرة جدة
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتقول
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل
فريق غير الزوجات توافق سهامه فراجع المحفوظات ستة وعشرة وثمانية
عشروهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة و اقل عدد ينقسم عليها هو مائة
وثمانون وتصح بضر به في الاصل من ثلاثة الاف وستين * ولو خلف زوجتين
وست جدات وعشرة اخوة * لام * وسبعة اعمام لكان * اصلها اثني عشر
لاجتمع الربع والسدس فيها وكان * جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين
المحفوظات * لكن مع موافقة فريقين لسهامها ومباينة الآخرين لها فالمحفوظات
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الاربعة خمسة
وعدد الاعمام سبعة و اقل عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة * وصحت *
بضر به في الاصل * ومن الفين وخمسمائة وعشرين * والقسمه واضحه * ولو لم
هذه المسألة التباين لكانت احدى الصم اذ كل مسألة عمها التباين تسمى صماً
لما فيها من الشدة تشيها لها بالحجر الاصم اى الصلب * كما لو خلف زوجتين
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب * اصلها اثنا
عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها كالثي قبلها مائتان وعشرة لتباين
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والحاصل من ضرب الرؤس بعضها
في بعض هو مائتان وعشرة وتصح بضرها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسمائة
وسبعين * ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

الشهيرة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها
 اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع وثباينها *
 والخمس الجدات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس وثباينها * والسبع
 البنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع وثباينها * والتسعة الاعمام الباقي
 واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم * ويبن كل من الرؤس المحفوظات ثباين فنضرب
 رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجدات الخمس تبلغ عشرين ويبن العشرين
 وعدد البنات السبع ثباين فنضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين وبينها وبين
 رؤس الاعمام التسعة ثباين فنضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين
 وستين وهو جزء السهم فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون
 تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نصع * فالزوجات ثلاثة الاف
 وسبعائة وثمانون لكل واحدة تسعة وخمسة واربعون * والبنات عشرون
 الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف
 واربعون لكل واحدة الف وثمانية * والاعمام الف ومائتان وستون لكل
 واحد مائة واربعون * قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة
 الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة
 ومع ذلك صححت من اكثر من ثلاثين الفا ماصورتها * فيستغرب المستول
 ذلك لانه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك
 نصع من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في الصدر الاول كثيرا ما
 يتحنون بها الطلبة انتهى * وقد علم مما قد مناه ان مسألة الامتحان انما هي
 عندنا وعد الحفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها رث

خمس جدات وهو ممتنع عندهما ❦ وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائرها لكان أولى ❦ وكأنه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا حال لا يتصور فيه الانكسار على اربع فرق ❦ قال رحمه الله ❦ ولو خلف اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتعمل الى سبعة وعشرين ❦ للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لمد دهن ولجدات السدس اربعة مباينة لمد دهن والبنات ستة عشر مباينة لمد دهن وللبد اربعة ❦ وجزء سهمها مائة واربعون ❦ للمباينة في المباينة ❦ واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر ❦ ونصح ❦ بضربه في الاصل ❦ من ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين ❦ والقسمة واضحة والله اعلم ❦ ولما كان عمل المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك بيانا لكونها منه فقال

❦ باب في ❦ عمل ❦ المناسخات ❦

جمع مناسبة وهي مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير والنقل ❦ فمن الاول نسخت الشمس الظل اي ازالته ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه ❦ والنسخ شرعا في الاحكام رفع حكم شرعي باثبات حكم اخر ❦ والمناسخة في اصطلاح الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله ❦ اذا مات شخص ❦ من ذكر او انثى او خشي ❦ عن ورثة ❦ من تقدم ذكرهم وخلف تركة ❦ ثم مات

اءءءم ﴿ او اءءان او اكءر منهم ﴾ قبل القسمة ﴿ لما خلفه المءء فالءصءء
 لمسا ءلءها اولسا ءلهم باءءار الاءءصار نوءان ء نوع ءسمى اءءصار المسائل
 وهوالءى باءى قبل العمل فى ءىءر مسالة الاول وهسقط فىه الاموات
 بعءه ء نوع ءسمى اءءصار السهام وهوالءى باءى فى اءر العمل كما ءىءى
 بءانه بعءه ء النوع الاول منقسم الى ءلاءة اقسام لان ارء الباقىن من كل
 الاموات اما بالمصوبة فقط او بالقرض فقط او بءها ء وقد ذكر المولف الاول
 من الاول فقال ﴿ فان لم يرء ﴾ المءء ﴿ ءاىءى ءىءر الباقىن ﴾ من
 ورءة المءء الاول ﴿ و ﴾ مع ذك ﴿ كان ارءهم ﴾ اى الباقىن ﴿ منه ﴾
 اى المءء ءاىءى من بعءه بمطلق ءعصب ﴿ كارءهم ﴾ به ﴿ من الاول
 ءصل ﴾ المءء ﴿ ءاىءى ﴾ بالنظر للءساب ﴿ كان لم يكر ﴾ فى البىن
 موءوءا ولا وارءا اءءصارا وءان الاول مائء عن الباقىن فقط وذلء
 ﴿ كاؤوة واؤوات لءىءرام ﴾ مائوا واءءا بعء واءء قبل قسمة ءرءة الى
 ان بى اء واؤء ءءلا ءاىءة ءىءءا بءءاء من ءلاءة لالا سءهان ولاؤء
 سءهم ولو سلءنا طرءىء المئاسؤة لءصء من عءء كءىءرم ءرءع بالاؤءصار الى
 ءلاءة ﴿ او ﴾ مائء الشءص عن ﴿ بنىن وبناء ﴾ من ام واءءة مائء
 قبل اوقام بءا مانع او كانوا كلهم ابناء علاء ﴿ مائء بعءهم عن الباقىن ﴾
 ءم واءء بعء واءء الى ان بىء منهم ذكر وائىء ءءلا ءاىءة كذلء من
 ءلاءة لاءمروء وءءل الموءى بعء الاول فى الصوءرءىن كالعءم ء وءم فى ءءءل
 الاؤوة لاءءاء ارءهم من الاول ومن بعءه اء هو بالاؤوة بءءلاف البنىن
 فانه من الاول بالبنوة ومن بعءه بالاؤوة ء وما اشءر به كلامه وءءلله بءعا

للمحتاج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه ليس بشرط بل الحال كذلك اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض ولم يرث من غير الاول كالومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي الثمان والزوجة فقط فان مسألتهم تصح بالاختصار من ستة عشر * ولو عملنا لكل واحد مسألة لصحت من عدد كثير ثم تختصر ولا حاجة اليه * والسري في هذا انه اذا كان مع العصبه صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالغريم ياخذ دية والباقي يقسم بين الورثة على حسب ميراثهم * وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يوت قبل القسمة بعد من مات من العصبه او ينيهم ويرثه من بقي بمحض المصوبة فيجعل ذوالفرض ايضا كالعدم كما جعل من مات من العصبه كالعدم * كالوكان البنون في هذه المسألة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين ينيها او بعد هم عن بقي وهم الابنان فيجعل الزوجة مع بنيها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثنتين ايضا * وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تنقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد دروسهم ثلاثة وكان الميت الاول لم يمت الا عنها فقط * لانه وان كان خرج شيء عنها بتساو او تفاوت فقد عاد اليها لذلك مثل حظ الاثنين فكانه لم يخرج عنها * القسم الثاني من اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في ميئين فقط * وله ثلاثة شروط * احدهما انحصار
ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول * الشرط الثاني ان
لا تختلف اسماء الفروض في المسائلين * الشرط الثالث ان تكون مسألة
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول
الاولى * فمثال الاولى لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل
القسمه تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فالاولى عائلة الى
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى
فافرضها كالعدم * واقسم المال بين الام والزوج وولدها فنصح من ستة لتحقيق
الشروط الثلاثة فيها * لان الميته الثانية قد انحصرت ورثتها في الام وولدها
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسائلين فان للزوج النصف
وللام السدس وولدها الثلث فيها * وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذى عالت به * ومثال الصورة الثانية
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فكح الزوج الاخت من
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين * فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى * فافرض الاولى ماتت عن جدة وزوج
واخت شقيقة فنصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك
وللبدة واحد * فلو كان حظ الميث الثاني اكثر مما عالت به لم يأت هذا
الاختصار * القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب

معا كمشرة اخوة لامهم بنوعم ابونواعم لا بوين اولاب فماتوا الاربعة فكل
 من الباقيين يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الاول مات عنهم فقط
 فلهم الثلث فرضوا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهمان بالتعصيب وباختصار الاختصار
 نصح من اربعة لتوافق الانصاء بالثالث وقس على الكل ما بر من اشباهه النوع
 الثاني اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل ولا يتأق ابتداء وقد
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله فان لم ينحصر ارثه اى الميت الثاني في
 الباقيين من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه
 او انحصر ارثه فيهم واختلف قدر الاستحقاق من الميت الاول والميت
 الثاني فصح مسألة الاول كما علمت في باب التصحيح واجمل
 للثاني مسألة على حدة بان نوصلها ونصحها ان احتاجت الى نصيب وخذ
 من مصحح مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسالته ثم ان انقسم
 نصيب الميت الثاني من مسألة الاول على مسالته فذاك واضح وصحت
 المسالتان مما صحت منه الاولى كزوج وابوين مات عنهم الاول ثم
 لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابن وبنت فتصح مسألة الاول
 من اصلها ستة ونصح مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه اى الميت الثاني
 وهو الزوج من الاولى ثلاثة منقسم على مسالته فالمسالتان
 حينئذ من ستة لابي الميت ثلاثة ولولدي الزوج ثلاثة وكزوج
 واختين لاب مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى مات
 احدهما اى الاختين عن الاخرى وبنت فالاولى

صحت \Rightarrow وهو لها من خمسة والثانية \Rightarrow صحت \Rightarrow من \Rightarrow صلها \Rightarrow اثنين
 ونصيب الميت \Rightarrow من المسئلة الاولى \Rightarrow اثنان تنقسم على مسالتها \Rightarrow وصحت
 المسالتان بما صحت منه الاولى \Rightarrow والقسمة ظاهرة \Rightarrow واما اذا لم ينقسم
 لنصيب الميت الثاني \Rightarrow من المسئلة الاولى \Rightarrow على مسالته \Rightarrow فلا يخلو من احد
 حالين \Rightarrow فلما ان يكون بينهما حواقة او يكون بينهما \Rightarrow خباينة \Rightarrow وانما
 لم يذكروا الملائة والمداخلة بين سهام الثاني ومسالته لما قدمناه في باب
 التصحيح \Rightarrow فان كانت \Rightarrow بين السهام والمسئلة \Rightarrow موافقة ضرب وفق مسالته
 اي الثاني \Rightarrow في جميع \Rightarrow مسئلة الاول كزوج وابوين \Rightarrow مات عنهم الاول
 ولم تقسم التركة حتى \Rightarrow مات الزوج عن ستة بنين \Rightarrow مسالته توافق سهامه من
 الاولى بالثلث \Rightarrow لما تقدم من ان كل متداخلين متوافقان \Rightarrow فوفق الستة \Rightarrow
 التي هي اصل مسئلة الثاني \Rightarrow اثنان تضرب في \Rightarrow صحيح \Rightarrow مسئلة الاول \Rightarrow
 وهو ستة فتصح المسالتان من اثني عشر \Rightarrow وستاتي كيفية قسمتها \Rightarrow وان
 كانت \Rightarrow بين السهام والروث \Rightarrow مباينة ضربت المسئلة الثانية في المسئلة
 الاولى \Rightarrow وما بلغ صحته \Rightarrow كزوج وابوين \Rightarrow مات عنهم الاول فمسئلة من
 ستة وهي احدى الفراوين ولم تقسم التركة حتى \Rightarrow مات الزوج عن زوجة \Rightarrow
 اخرى \Rightarrow وثلاثة اعمام \Rightarrow فمسئلة الثاني وهو الزوج اربعة \Rightarrow بتاين نصيبه \Rightarrow
 من الاولى وهو ثلاثة \Rightarrow فتضرب المسئلة الثانية \Rightarrow وهي اربعة \Rightarrow في المسئلة
 الاولى \Rightarrow وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسالتان وستاتي
 كيفية القسمة ويسمى ما صح منه المسالتان جامعة \Rightarrow ثم \Rightarrow اذا اردت بعد
 تحصيل تلك الجامعة القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من

الاولى او من الثانية او منها فقل من له شيء من المسألة الاولى
 اخذه حال كونه مضروباً فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في
 حالة المباشرة بين سهام الميت الثاني ومسالته ووفقها اي المسألة
 الثانية في حالة الموافقة بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك
 ومن له شيء من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضروباً في
 جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تبين اي
 كانت سهام الثاني مباينة لمسالته او حال كونه مضروباً في وفقه
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه من
 الاولى توافق فثال حال التباين بين السهام والمسألة في كزوجة
 وثلاثة بنين وبنت مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت
 البنت من ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الميت الاول فالمسألة
 الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية اصلها ستة
 وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المسألة الاولى سهم
 واحد يباين مسالتها اذ الواحد مبين لكل عدد كامل فتضرب
 على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك
 الضرب مائة واربعه واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية
 عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد ثلاثة يجتمع لها واحد
 وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر وستة وثلاثين ولكل
 منها من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون
 سها فجميع الانصاء مائة واربعه واربعون وكزوج وام واخنتين شقيقتين

واختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخرى
 فالاولى اصلها ستة وتقول لشرة وهي ام الفروع للزوج منها ثلاثة وللأم
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد والثانية اصلها اربعة
 وهي احدى الفرافين للزوجة منها واحد وللأم واحد وللأب اثنان وسهام
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى فتصح الجامعة من
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فللام
 من الاولى واحد في اربعة باربعة ولكل شقيقة اثنان في اربعة بثمانية ولكل
 اخت من الام واحد في اربعة باربعة وللأم في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة
 وللزوجة كذلك وللأب اثنان في ثلاثة بستة ومجموع الانصاء اربعون *
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرام
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين *
 فالاولى اصلها ستة وتقول الى ثمانية وهي المباحلة للزوج منها ثلاثة وللأخت
 كذلك وللأم اثنان * والمسألة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتقول الى
 سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوج منها ثلاثة وللأب اربعة وللأم اربعة ولكل
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب لث
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصح الجامعة من اثنين وسبعين *
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية *
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى
 واجمع لمن ورث من المسالين حصته * فللام من الاولى اثنان في تسعة

بثمانية عشر وللأخت من الأولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية
بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون * وكل واحد من الأولين
من الثانية أربعة في واحد باربعة ولكل واحدة من البنتين من الثانية ثمانية في
واحد بثمانية ومجموع الانصباء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر * ومن امثلة
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأمونية * وهي رجل مات وخلف ابوين
وابنتين ومات بعده وقبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب
وام الاب واخت شقيقة اولاب * فين مسئلتها وسهامها موافقة لان الأولى من
سنة والثانية تصح من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يجب
الأخت بالجد * فلجدة منها ثلاثة والجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة
من الأولى اثنان توافق الثمانية عشر مسألتها بالنصف فاضرب نصفها تسعة في
الأولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح المناصفة * للاب من الأولى واحد في
تسعة وتسعة وله من الثانية بالجد دة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة
عشر * وللأم من الأولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر * وللبنت من الأولى اثنان في تسعة بثمانية
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون
* ومجموع الانصباء اربعة وخمسون * واما عند الحنفية فالمسألة الثانية
تصح من اصلها وهوت للجد السدس واحد والباقي للجد ولا شيء للأخت *
وسهام الميتة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فاضرب نصفها
ثلاثة في الأولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ
القاعدة * ولو ماتت الأم بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات عن

المأمونية

ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن من في المسألة
ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرام فالمسألة الاولى
من ستة اتقا فالثانية عند الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله
نصح من ثمانية عشر والجامعة للمسئلين اربعة وخمسون كما مرو بمجموع
مال الاب من المسائل تسعة عشر ومجموع ما لبنت منها ثلاثة وعشرون
ومجموع ما لام منها اثنا عشر كما مر * ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في
الاولى والجد في الثانية ومن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت
لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فسايتها من اربعة للزوج الربع واحد
ولبنت الابن النصف اثنان وللأخت الباقي وهو واحد والاثناعشر نصيب
الام منقسمة على الاربعة مسايتها فتصح المسائل الثلاث من الاربعة
والخمسين * فمن له شيء من المسائلين الاوليين ضرب في واحد و
لا اثر للضرب فيه * ومن له شيء من الثالثة اخذه مضروباً في ثلاثة
فللاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد وتسعة عشر * وله بالزوجية
واحد في ثلاثة بثلاثة فله اثنان وعشرون * وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة
وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان
في ثلاثة بستة يجتمع لها تسعة وعشرون وللأخت في الثالثة واحد في ثلاثة
بثلاثة ومجموع الانصاء ما ذكر * وعند الحنفية تصح المسائل الثلاث من ثمانية
عشر للاب من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة
ثمانية اسهم وللأخت في الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة * ولو
كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين اثني لكان الاب في الثانية جداً اياً

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة اولام فان كانت
 لام فالمسالتان يصحان مما صححت منه الاولى لان المسألة الاولى من سبعة كما علمت *
 والثانية اذا لم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيبي في بابه * وسهام
 الميتة الثانية اثنان منقسمتان على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدودة
 كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة
 اثنان بالبنتية وواحد بالاختية * وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت
 مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومسالته ايضا * وذلك لان البنت ماتت عن جدة
 واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام
 البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها في الاولى
 يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت
 من الاولى اثنان في اثنين باربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة فلها سبعة *
 وللأم من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها
 ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر * وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها
 ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تبين مسألتها وذلك لان
 مسالتها اصلها ستة وتعمل الى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة
 وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة
 فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين فمنها تصح المناصفة
 فمن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية اخذه
 مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية * وللأ
 سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة * وللبنت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة
 في اثنين ستة يصتمع لها عشرون * ولزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة
 ومجموع الانصباء اثنان واربعون * فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة
 الميت الاول وانوثته * وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكرم بالمشقة قضاء البصرة
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذذاك ابن احدى وعشرين سنة
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله فظن يحيى لذلك فقال
 يا امير المؤمنين سئى فان المقصود على لاخلقى * وكانوا في الزمان الاول
 يمتحنون القضاة بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابنتين
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عمن في المسألة * وقيل عنهم وعن
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكرا مائتي فعر المامون فظنته واعجبه
 وقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء * فلما مضى الى
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب ابن اسيد
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة * اجابهم بما معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ولي من هو في سنى بلد اخيرا من بلدكم فلا اعتراض على المامون في توليتي *
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن الميت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف
 كما عرفت والله اعلم * وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية
 العمل اذا مات من ورثة الميت الاول واحد فقط فنحذ الان منه بيان كيفية
 العمل فيما اذا مات قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم *

وذلك بان تصح مسائل الاولين على الطريقة المارة وما صحت منه يصير
 بعد ذلك كسألة اولي بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان فاذا
 مات ثالث عمل في مسئلته مع جامعة المسائلين مع ما عمل في مسألة الميت
 الثاني مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسائلين بمسألة له وقسمتها
 بما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك
 الجامعة ان باينها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة وان وافقتا سهامه *
 ثم تقول على السنن المتقدم من له شيء من الجامعة اخذه مضروباً في مسألة الميت
 الثالث حالة المبينة او في وفقها حالة الموافقة * ومن له شيء من الثالثة اخذه
 مضروباً في سهام مورثه من الجامعة حالة المبينة او في وفق السهام حالة الموافقة
 * وهكذا تعمل ان كان معك ميت رابع فتجعل جامعة الثلاث اولي ومسألة
 الرابع ثانية * واعمل كذلك في خامس وسادس وهم جرافا بالغ فنه تصح
 مسألة المناسبة الجامعة لمسائل اولئك الاموات وقد تقدم في بعض صور المسئلة
 المأمونية التمثيل لثلاثة اموات * ولنذكر تنبيهاً للفايدة مثالا للاربعة يتكرر به
 المبتدئ ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتفي فيه بما مثل به لئلا لك شبح
 الاسلام ذكر ياء الانصاري رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل *
 قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقيين
 واخ لابوين ثم ماتت الام عن الباقيين وام وعم ثم احدى البنتين عن زوج
 ومن بقي * فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتين
 ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين توافق حظه من الاولى بالرابع فنصحان
 من مائة واثنين وستين * فن له شيء من الاولى ضرب في ستة او من الثانية ففي

واحد فلزوجة ثمانية عشر والام بسبعة عشر ون ولكل بنت ستة وخمسون
واللاخ خمسة • ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فسلطنها من ستة توافق
حظها من الاولين بالثلث فصح الثلاث من ثلاثمائة واربع وعشرين • فمن له
شي من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة • فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون ولللاخ عشرة ولا م المية الثالثة تسعة ولعمها
كذلك • ثم ماتت احدى البنتين عن زوج وام واخت فسلطنها من ثمانية توافق حظها
بالصف فصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين • فمن له شي من الثلاث
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين • فللزوجة الاولى التي
هي ام في الرابعة مائتان واربع وسبعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة عشر ولللاخ
اربعون ولا م المية الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج المية الرابعة
مائة وخمسة وتسعون انتهى • واعلم اننا عملنا في المناسبات كل مسألة على
حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار
وقسمة المسائل على حساب واحد • وحيث كان الاختصار في المناسبات
اكثر منه في غيرها كما رايت وضمه القرطبيون في بابها • وبقي لم ايضا اختصار
بعد التصحيح والعمل • و شرط امكانه ان تشترك الانصبا جميعها بجزء
او اجزاء سواء كانت الانصبا كلها متوافقة او متداخلة او متماثلة او مختلفة كما اذا كان
بعضها يوافق بعضا ويمثل بعضا ويدخل ثلثا كسبعة وثمانية واثني عشر واثني عشر
اخرى ونحو ذلك • وحيث كان في اثناء العمل عدد ان لا يفتيها الا الواحد تمذر
الاختصار • وكذلك اذا رايت مباينة بين نصيبين من اول وهلة مثال الانصبا
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت فمن بقي • فالأولى

تصح من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومساكنها من ثلاثة والسبعة
بناتها فاضرب الثانية في الاولى فتصح المسألةان من اثنين وسبعين * للزوجة
منها ستة عشر وللابن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والرابع والثمن
وهو اداقها فترجع المسألة الى ثمنها تسعة ونصيب الزوجة الى ثمنه ونصيب
الابن الى ثمنه * ومثال المتد اخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى
من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للاث منها ثمانية والاخت
اربعة وهما متد اخلان وبينهما اشتراك بالنصف والرابع وهو اداق فترجع
الجامعة الى ربعها لثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد *
ومثال الممثلة زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة
عن الباقيين * الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من
مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون * والانصاء
متماثلة وهي مشتركة بمال كل واحد من الاجزاء وادقها ربع التسع فترجع
الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى
ربع تسعه وهو واحد * ومن امثلة المختلفة ما لو مات رجل عن زوجة
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابيهم
وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة * فقبل القسمة ماتت بنت من
بنات هذه الزوجة عن في المسألة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه الميتة عن
في المسألة ثم ماتت الزوجة عن يتي وذلك ابن وبنت فقط * فمسألة
الاول تصح من مائة وعشرين ومسألة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه
من الاولى سبعة فها متباينان تبلغ جامعة المستثنين الفين وثمانمائة وثمانين *

وسئلة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وها متباينان تبلغ
جامعة الثلاث واحد او خمسين الفا وثمانمائة واربعين * للابن الذي من
الزوجة اربعة عشر الفا واربعائة * وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبنات
ايضا في الاربعة سبعة الاف ومائتان * ولكل واحد من البنين
الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون * ولكل واحدة من البنات
الاخريين نصف مال الواحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربع
وعشرون * ثم انظر بين الانصباء جميعها تجد هاتوا ففة بتصف ثمن التسع
فرد الجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلاثمائة وستون * ورد كل نصيب الى
نصف ثمن تسعها يكون للابن الذي من الزوجة مائة * وللبنات شقيقته خمسون *
ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون * ولكل واحدة من البنات
واحد وعشرون * فهذه من صور الموافقة وعلى ما ذكر فقس * والاختصار
واجب وجوابا صاعيا مما يمكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركه
يعد مخطئا وان كان جوابه صحيحا * واذا اردت ان تعلم هل الانصباء
متوافقة ام لا فانظر هاتوا كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لاحدها من
الاجزاء وان لم تتماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يقني كلاهما
بما تقدم في باب التصحيح من الطرح * فاذا حصلت العدد المفتي لهما فانظر بينه
وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يقني كلاهما فاذا حصلت فانظر بينه
وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها * فاذا انتهيت لا اكبر عدد يقني
كلاهما فكلها مشتركة بالذ لك المفتي من الاجزاء والعبرة بالادق منها وهو
نسبة الواحد اليه * وان انتهيت الى ان لا يقني نصيبين منها الا الواحد فلا

اشتراك ولا اختصار * فلو كانت الانصاء ستة عشر واربعة وعشرين وستة
وثلاثين واربعين * فانظر بين الستة عشر والاربعة والعشرين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده ثمانية * فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده اربعة * فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد
يفنى كلامها تجده اربعة * فاشتراك الجميع بما للاربعة من الاجزاء وهي النصف
والربع وهو الادق وهو المطلوب * فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يفنى كلامها اثنان فالاثنان تفنى الاعداد
الخمسة فاشتراكها بالنصف فقط * ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يفنى كلامها غير الواحد فلا يفنى الاعداد الستة
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم
* فائدة * اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل المناسبات
طريقا سهلا صوبتها وتقرب ماخذها وترفع عن الحاسب كلفة عملها اذا
تشعبت فرعها وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك * فينبغي
للطلبة التسمير عن ساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليتمكن من اجتناء ثمرات
اغصانها وينها لهم اجتلاء محدرات حسانها * والاتقان كما علمت حسن في
كل فن * وقد افردنا الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من
اكتبها بالكتابة من الفرضيين * والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك
الفائدة جرننا الى تبشيم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية
مع زيادة ايضاح وتصرف يسير * قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسبات
بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة * تلقينا عن استاذي ابي الحسن

الجلادى رحمه الله * ولم ارها مسطورة في مصنف ومازلت اعلمها للطلبة
كما تلقيتها وكم سالوني ان اعيد لها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد
دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح * فاقول مستعينا بواهب العقل
مستمد منه الهداية والتوفيق * ان كان في المسألة ميتان فقط فاكتب ورثة
الاول في سطر قائم كل وارث تحت الآخر ثم افصل بين الورثة بخطوط
مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط *
احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر وثانيها تحت الوارث المكتوب
اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدها متصل باطراف الخطوط
المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التى عن يمينك والاخران مقاطعان
لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقدا مه مربع * ولتسم هذين
الصفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها *
ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم
ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قد امة واخبر صحة
العمل بجمع الانصاء ومقابلة المجتمع بالعدد الذي نصح منه المسألة * ثم
اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعها بان
تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط
المتدعة عرضا يكون اولها لورثته وثانيها لانصائبهم من العدد الذي نصح
منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين
الموازيين له من جدوليه مات او ميالوتاه * ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان
يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احدهم

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم او بعض ورثة الاول
 وغيرهم * فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني
 في اول جدول له كل وارث في المربع المتصل بمربعه * وفي القسم الثالث
 مد في اسفل جدول له من المربعات الموازية لمربعاته بعد دوائر الورثة
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث * وفي القسمين الباقيين لا يثنى
 العمل في الوضع مما ذكرناه * ثم صح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي
 صحت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جدول له وارسم نصيب كل
 وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما عملت
 في الميت الاول * وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان تقسم واما
 ان يباين واما ان يوافق * وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمسألة الجامعة
 جدولا خامسا متصلا بجدولي الثاني وعلى وضعها * وهكذا ابداء اتمل
 لكل ميتين خمسة جد اول جدولين الاول وجدولين للثاني والخامس
 مشترك * فان اتقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فن العدد الذي
 صحت منه مسألة الميت الاول تصح المسألان * فارسم ذلك العدد فوق
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت
 الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب
 كل وارث بها فخرج اثبت في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة ان
 لم يرث من الاول وان كان وارثا فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية
 واثبت المجموع في المربع المذكور * ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله
 من العدد الذي صحت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصاء

المتبعة في الجدول الخامس وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه * هذا كله اذا
صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها ووافقها
فاضرب مسئله او وقفها فيما صحت منه مسألة الميت الاول فما كان منه تصح
المسائلان فارسمه فوق الجدول الخامس * وارسم على كل عدد فوق ثاني
جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدول الانصاء اللذين
بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني * وارسم على قوس الاولى جملة
العدد الذي صحت منه الثانية او وقفه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني
من الاولى او وقفه ثم اضرب كل نصيب من جدول الانصاء في العدد المرسوم
على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس
لمربع صاحبه * ومن كان وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك * ثم اجمع
الانصاء المتبعة في الجدول الخامس كلها وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه
فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى * ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في
المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتملة
على ميتين ليمثل تلك الاقسام فقال * ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت
الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي
كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة
عشر من ضرب ثلاثة في خمسة * فلذلك قال ينبغي ان تذكر خمسة عشر مثالا
يعني لكل حال مثال فتحصل الملكة بالارتياض في عملها * فلو خلف زوجة
وثلاثة بنين وثلاث بنات ستتهم منها ثم ماتت الزوجة قبل قسمة اتركه عليهم
فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا *

		٩	٧٢	٩	٧٢
				تت	٠٩
٠٢	١٦	٠٢	١٦	بن	١٤
٠٢	١٦	٠٢	١٦	بن	١٤
٠٢	١٦	٠٢	١٦	بن	١٤
٠١	٠٨	٠١	٠٨	بنت	٠٧
٠١	٠٨	٠١	٠٨	بنت	٠٧
٠١	٠٨	٠١	٠٨	بنت	٠٧

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها هم بقية ورثة
الاول ومساكنها من تسعة وهي منقسمة فتصح المسالتان بما صحت منه الاولى *
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى
ما يده من الاولى صار يد كل ابن ستة عشر ويد كل بنت ثمانية فاثبتها في
الجدول الخامس كما رأيت * ثم الانصاء الستة متوافقة بالثمن فترجم المسألة
بالاختصار الى ثمنها وكل نصيب الى ثمنه كما هو مرسوم في الجدول السادس
كذلك فتصح المسالتان بالاختصار من تسعة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم كما
هو مرسوم في الجدول السادس * وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على
مساكنه وورثة الثاني هم بقية ورثة الاول * ولو كانت مجالها الا ان الاولاد من
امراة ماتت قبل ابيهم والميت بعده احد البنين فاعمل بما ذكرت لك يكن هكذا *

		٢ ٧		١ ٧٢	
٨	٧٢				
٠١	٠٩			٠٩	جه
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للأبن من الأولى أربعة عشر وورثته بعض ورثة الأول ومساكنه من
سبعة والأربعة عشر منقسمة على مساكنه وجزء سهمها اثنان أضربه
في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ أربعة فاذا اجمعت الى ما بيده
صار له ثمانية عشر ولكل بنت سهران فاذا اجمع ذلك الى ما بيدها من
الأولى حصل لها تسعة وايس للزوجة من الثانية شيء فاكتب نصيبها بحاله
من المربع الموازي لها من الجد وال الخامس و نرجع الجامعة بالاختصار الى
ثمانية وهذا مال للعالم الثاني وهو بالان تقسم سهام الميت الثاني على
مساكنه وورثته بعض ورثة الأول ونو كانت الثانية بها لها الابن مات
عن ثلاثة بنين و بنت فاعمل ما ذكرت لك تكون صورتها هكذا

٧٢	٧	٧٢		
٠٩			٠٩	جـه
		ت	١٤	بن
١٤			١٤	بن
١٤			١٤	بن
٠٧			٠٧	بنت
٠٧			٠٧	بنت
٠٧			٠٧	بنت
٠٤	٠٢	بن		
٠٤	٠٢	بن		
٠٤	٠٢	بن		
٠٢	٠١	بنت		

ولم يرث في هذه احدى من الاولى ومسالته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها
 وجزء سهمها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة
 وللبنت سهران وانصاء الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للعال الثالث وهو
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسا لته وورثته ليس فيهم احدى من ورثة الاولى
 ولو خلف ابنا وبتا ثم مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة
 الثاني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		٣	١ ٢	١ ٣	
		ت	٢	بن	
٢	١	قه	١	بنت	
١	١	عم			

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب
ثم ماتت احدى البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين
لان اولاد الاب ساقطون فاصل كما ذكرتها هكذا

		٧٢	١ ٧	١ ٧٢	
٠٩				٠٩	جه
١٤				١٤	بن ها
١٤				١٤	بن ها
١٤				١٤	بن ها
		ت	٠٧	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	٠٧	بنت غ
٣	٣	ج			

فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولى وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة
 الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالمول وماتت من سبعة اسهم فهي
 منقسمة على مساكنها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل من بها فيحصل
 للزوج ثلاثة واكمل شقيقة اثنان مضافان الى ما يد لها من الاولى فيصير لها
 تسعة وتنقل انصاء الباقيين بحالهما وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع
 في صور التباين بقوله * ولو كانت الاولى بحالها الا ان ماتت هو البنت
 وخلف من في المسألة وهم جميع بقيت ورثة الاول * فقد خلفت اماً وثلاثة
 اخوة واختين خمسهم لابوين * ومساكنها نصح من ثمانية واربعين وسبعيتها
 من الاولى تباينها فاضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح
 المسالك من ثلاثة الاف واربع مائة وستة وخمسين واعمل في وضعها ما
 ذكرت لك تكن هكذا

	٧ ٤٨	٤٨ ٧٢		
٣٤٥٤	٤٨	٧٢		
٤٨٨	٠٨	٠٩	ام	جه
٧٤٢	١٠	١٤	ق	بن
٧٤٢	١٠	١٤	ق	بن
٧٤٢	١٠	١٤	ق	بن
		٠٧	نت	بنت
٣٧١	٠٥	٠٧	قه	بنت
٣٧١	٠٥	٠٧	قه	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى
 الزوجة فى الاولى والبنتان الاخيراتان من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام
 وثلاثة اخوة اشقاء والاختان لاب محجوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى
 ومساقتها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى ثابتهما * فاضرب الثمانية عشر
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف ومائتين وستة وتسعين *
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب
 ما لكل واحد من احدى المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا *

	٧ ١٨	١٨ ٧٢		
١٨٣	٠٣	٠٩	ام	جه
٢٨٢	٠٥	١٤	ق	بن ٢٨٢
٢٨٢	٠٥	١٤	ق	بن ما
٢٨٢	٠٥	١٤	ق	بن ما
		٠٧	تت	بنت ما
١٢٦		٠٧		بنت غ
١٢٦		٠٧		بنت غ

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة هي احدى البنيتين اللتين ماتت
امها وخلفت ابنتين وبنات فلا يرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألتها من
خمس وسبعتها بانيها فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المسئلتان من
ثلاثمائة وستين * وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

۷		۵	
۳۴۰	۱۵۱	۷۲	
۴۵		۰۹	جه
۷۰		۱۴	بن ها
۷۰		۱۴	بن ها
۷۰		۱۴	بن ها
۳۵		۰۷	بنت ها
۳۵		۰۷	بنت غ
		۰۷	بنت غ
۱۴	۰۲	بن	
۱۴	۰۲	بن	
۰۷	۰۱	بنت	

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت خلفت من في المسألة واحاً شقيقاً كان
قاتلاً لابنها فورثتها جميع بقية ورثة الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق
القاتل لايه ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثباينها فاضرب الاثني
عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين * فارسم
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من
اي مسألة في ما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

	٧	١٢		
٨٦٤	١٢	٧٢		
١٢٢	٠٢	٠٩	جـ	هـ
١٨٢	٠٢	١٤	بـ	د
١٨٢	٠٢	١٤	بـ	د
١٨٢	٠٢	١٤	بـ	د
		٠٧	بنت	ت
٩١	٠١	٠٧	بنت	ق
٩١	٠١	٠٧	بنت	ق
١٤	٠٢	ق		

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت ماتت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن
ابن وبنت فورثتها بعضهم من ورثة الاولى وهي الام وبعضهم غير وارث
من الاولى وهما الابن والبنت * ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها
ثباينها فاضرب ثمانية عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من الف ومائتين

وسلفو تسعين وارسم على قوس الاولى الثانية عشر و على قوس الثانية السبعة
واعمل كما عرفت تكن صورها هكذا *

	٧	١٨		
١٢٩٦	١٨	٧٢		
١٨٣	٠٣	ام	٠٩	جـ
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
١٢٦			٠٧	بنت
١٢٦			٠٧	بنت
		تت	٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٠٣٥	٠٥	بنت		

وهذا المثال تمت امثلة مباينة سهام الميت الثاني لمسالته * ثم شرع في امثلة
موافقة سهام الميت الثاني لمسالته في الاحوال الخمسة بقوله * ولو كانت الاولى
بالحال الان الابن مات عن من في المسئلة فورثته م بقية ورثة الاول *
ومسالته تصح من اثنين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر بوا فقها
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين
والسبعين فتصح المسائلتان من مائتين وستة عشر وارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما
عرفت تكن صورتها هكذا *

٢١٦	٤٢	٧٢		
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بها لما الا ان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من
زوجة اخرى مائت قبل الاب فقد خلف اما واخوين لابوين وهم بعض
ورثة الاول ومسا له من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسائلتان من اربع مائة واثنين
وثلاثين هو ارم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٧		٦		
٤٣٢	۱۲		۷۲	
٦٨	٠٢	ام	-٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت بمجالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق
سبعتهما بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألان
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

	٢٨٨	٢٨	٧٢	
٠٣٦			٠٩	جـه
٠٥٦			١٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٢٨			٠٧	بنت
٠٢٨			٠٧	بنت
		ت	٠٧	بنت
٠٠٧	٠٧	ج		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٣	٠٣	بنت		

ولو كانت الاولى بجالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن
في المسألة فورثته بقية ورثة الاول وغيرهم ونصح مسالته من مائة
وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر
نصف سبعها في الاثنين والسبعين فنصح المسالتيان من ثمانمائة واربعة وستين
وارسم الاثني عشر على قوس الاولى وواحد على قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن هكذا *

١٦٤		١	١٢	
		١٦٨	٧٢	
١٣٦	٢٨	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
١٧٨	١٠	ق	١٤	بن
١٧٨	١٠	ق	١٤	بن
٠٨٩	٠٥	قه	٧٠	بنت
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت
٠٢١	٢١	جه		
٨٤	٨٤	بنت		

ولو كانت الاولى بمجالها الا ان الابن خلف ابنا وبنتا واما وهي الروجة في
 الاولى فورثة بعض ورتة الاول وغيرهم وتصح مسائل من ثمانية عشروي
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين والسبعين فتصح
 المسالتان من ستائة وثمانية واربعين * وارسم التسعة على قوس الاولى
 والسبعة على قوس الثانية واعمل كاعرفت تكن هكذا

٧			٩	
٦٢٨	١٨		٧٢	
١٠٢	٠٣	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٣٥	٠٥	بنت		

وهذا المثال تمت ا مثله موافقة سهام الميت الثاني لمسلته في الاحوال الخمسة واذ اصاب قبل القسمة ثالث فاكثرفاعمل للميت الثالث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصلين بالجدول الخامس او لها الورثة ترسم فيه على ما سبق وثانيها لانصباهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثامنا منصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني * وهكذا الو مات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولوا واعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول * وراع ما سبق من الوضع والعمل واختبار صحة العمل

وهذا مثال الاربعة الاموات * ابوان وزوجة وبتان من غير هافلن تقسم
 التركة حتى ماتت الزوجة عن ثلاثة بنين * ثم ماتت الام بعدما ابانهاز وجها
 وهو الاب في الاولى عن ام وعم ومن في المسألة * ثم ماتت الام عن خمسة
 بنين * فالاولى هي المنبرية وتقدم لهما تول الى سبعة وعشرين وسهام الميت
 الثاني منها ثلاثة ومساكنه من ثلاثة منقسمة فالجامعة للمساكنين هي السبعة
 والعشرون * ومسألة الميت اثنا عشر من ستة وسهامه من السبعة والعشرين
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا
 وعشرين ومنها تصح المسائل الثلاث * وسهام الميت الرابع منها اثنا عشر
 مسالكه وهي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة
 ومنها تصح المسائل الاربع * وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذ
 مضروباً في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذ مضروباً في اثنين
 فافسهما كما عرفت يكن للاب في الاولى سنون ولكل بنت في الاولى هي بنت
 ابن في الثالثة مائة واربعون * ولكل ابن في الثانية خمسة عشر * وللأم في الثالثة
 عشرة * ولكل ابن في الرابعة سمان * وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته *

٢		٥ ٢		٣ ١		١	
٤٠٥		٨١		٣٧		٣٧	
						٠٣	جه
				٠٤	ت	٠٤	ام
٠٦٠		١٢		٠٤		٠٤	اب
١٤٠		٢٨	٢ بنت ابن	٠٨		٠٨	بنت غ
١٤٠		٢٨	٢ بنت ابن	٠٨		٠٨	بنت غ
٠٤٥		٠٩		٠٣	٣ بنين		
٠١٠		٠٢	١ ام				
	ت	٠٢	١ عم				
٠١٠	٥ بنين						

• قسمة •

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي المحسنات له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امكر في الجدول • ينبغي ان تراعي حال كتابة الورثة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها • وتكتب اسما الورثة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه اصعب في كتابة الجواب • وتختصر بعض الالفاظ فتجعل (قه) بدل اخت شقيقة و(ق) بدل اخ شقيق و(خب) بدل اخ لاب و(خم) بدل اخ لام و(ختم) بدل اخت لام و(خب) بدل اخت من اب و(جه) بدل زوجة و(ج) بدل زوج • وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كالولاد و اخوات و زوجات او جدات في بيت واحد و تثبت
 معهم عدد و سهم بعد ان تعد الذكرا بشئين ان كانوا نحو اولاد و الا فلا حاجة
 لذلك * و تثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة
 الجمع و منه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس و هذا حيث
 لا يتعلق غرض بالتفصيل كوت احد هم او حدوث ارث له دون غيره *
 و اذا كان في المسألة زوجة و اولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)
 معه و من كان من غير ها بكتابة (غ) و كذلك من اولاد الزوج فان ذلك
 ينفع في موت احد الزوجين و احد الاولاد * و كذلك ينبغي ان لا ترم
 في الجدول من كان محجوبا الا اذا كان له سهم فائدة كان يكون حاجبا لغيره
 حجب نقصان فلا بأس باثباته كما في ابوين و اخوين مثلا فان الاخوين اذا
 لم يكتبافد يذهل عن كونها حاجبين للام * و اذا اثبت المحجوب فالمرجع
 الذي يوازيه من جدول الانصاء ان شئت تركته خاليا و ان شئت اثبت
 فيه صفرا * و كذلك ينبغي ان افرفت من تصحح المناسقات و قسمتها ان
 تفترين الانصاء كلها فان اشتركت كلها في جزء واحد كما في المثالين الاولين
 من الجدول رددت المسألة الى ذلك الجزء لانه اخصر في معرفة مقدار
 ما لكل وارث * لان المناسقات اكثر ما تقرض اذا كانت التركة عقارا و ضياعا
 و اذا قلت السهام كان ذلك اوجز في معرفة الانصاء عند القسمة او المبائة
 او الاجارة او نحو ذلك * و قد قدمنا كيفية الاختصار اذا اتشعبت الانصاء
 و بيان كونه ممكنا ام لا * و حيثئذ نيزاد جدول اخر بعد الجدول الاخير كما
 مر بك في المثالين الاولين و يكسب فوقه وفق الجامعة الاخيرة و تعريبوته

كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك الوارث المواز محله ولا يغني التمثيل
والله اعلم * ولما فرغ المؤلف تفهم الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابعه
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال *

باب بيان ميراث * بمعنى ارث * الخش المشكل والمفقود
والحمل * والرقى ونحوهم *

فالخش * فلي من الخش يقع فسكون وهو الين والتكسر وجه خنثى
كجلى وحبال والمراد به هنا * ادمى له الة الرجل و * آله المرأة او *
ليس له شئ منها اصلا بان كان * له ثنية لا تشبه واحدة منها * مثلا *
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لا تحصار النوع
الانسانى فيهما مع كون الذكورة والا نوثة صفتين متضادتين لا يجتمعان
* والخش مادام مشكلا * بغلاف ما اذا اتضح * لا يكون ابا ولا اما
ولا جد ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو * فخصر في اربع جهات البنوة
والاخوة والعمومة والولاء * وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين * احدهما فيما يتضح به من العلامات
وما لا يتضح به منها * ومحصله ان ذا الثنية انثى لا تشبه مالا احدهما يتضح
بالا نوثة بعد البلوغ بمجل او حبض فان لم يجبل ولم يحض فان مال الى الرجال
فاشى او الى النساء فذكر او اليها ولم يلقب احدهما فباق على اشكاله او غلب
احدهما فالحكم للمالب * ومن له الا لسان فان امنى بذكره او بال عنه
فقط فهو ذكر وان حبلى او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فأنثى
فان بال منها فالحكم للسابق * وعند الامام احمد ومحمد وابي يوسف

رحمهم الله تعتبر كثرة البول حيث لم يعلم سبق • ورده ابو حنيفة رحمه الله
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالاوقا • فان لم يتضح
 بشيء من ذلك ففي مبله للرجال او النساء ما سبق في ذي النقبه الواحدة •
 ولا دخل عند نافي العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتعلقك الثديين
 ونزول اللبن في الثدي • وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح
 ذكر انبات اللحية وانثى بتلك الثديين • وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح
 انثى بنزول اللبن في ثدييه • واذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل
 الحكم الا اذا كانت النائية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم
 البول لانما العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول • وفي هذا الحديث تقرير لما حكم
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية • فقد روى انه كان من حكماء
 العرب وحكامهم فأتوه في ميراث خنثى فاقاموا عنده اربعين يوما وهو يذبح
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها خصبية او سخيبة فذالت له ان مقام هؤلاء
 عندك اسرع في غنمك قال ويحك لم تشك على حكومتك غير هذه قالت
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها يا خصبية فصارت مثلا • نال الا ذرعي
 رحمه الله في ذلك دبرة • ومزدجر لجملة قضاء الزمان ومفتبه فان هذا جاهلي
 توقف في حادثة اربعين يوما لاقوة الاب • المدام انثى في ارثه وارث
 من معه • وقد ذكره المؤلف بقوله • والحكم في ارثه • وارث من
 معه • ان لم يختلف الحال • يربذ كورة • انثى • في الخنثى • كوله الام •
 لان فرضه السدس منفردا وانك • تمتداسوا • في ذلك ذكرته وانوته

* والمعتق * المباشر للمعتق * فواضح * انه يعطى كل ماله بقدر الاستحقاق
 كاملا اجماعا * ومثله ابوان وينت وولد ابن خشي فلاب السدس واللام
 السدس وللبنت النصف ولولد الابن السدس فرض لو كان اثني وتصبيا
 لو كان ذكر افعطى كل نصيبه من غير توقف * وان اختلف ارثه وارث
 من معه بذكوره وانثى ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين
 الائمة * فيعمل * عندئذ لما شر الشافعية * باليقين في حقه * في * حق
 غيره * فيعطى كل الاخر في حقه * ووقف المشكوك فيه حتى تبين *
 حاله ولو بقوله وان اتهم * فن ورث بتقدير واحد لم يدفع لشيء ووقف
 ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليها لكن اختلف ارثه اعطى الاقل
 ووقف الباقي الى البيان كما مر الى الصالح من الكل في حق انفسهم على تفاوت
 او اسقاط او تساوي * ولا بد من لفظ صلح او نواهب واغتفر مع الجهل
 للضرورة * ولا يصالح نحو ولي محجور على اقل من حقه بفرض ارثه *
 وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخشي وحده باضر حاله حتى لو كان
 يرث باحد التقديرين لا يعطى شيئا ويعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة
 والانوثة متفاضلا * ويقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يوقف شيء لان
 سبب استحقاقهم ثابت فلا يجبرون ولا ينقصون باشكل حال الخشي وان
 اتضح نقض الحكم الاول * وعند المالكية له نصف نصيبه ذكر واثني ان
 ورث بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك
 التقدير * وقرق الامام احمد فقال ان رجلي اتضاحه لكونه صغيرا اعطى
 هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

لاخيه الذكر • ولومات عن ولد اخ خشي لا يرجي اتضاحه وعم فعندنا
يوقف المال كله الى البيان او الصلح • وعند الخفية المال كله للعم ولا شيء
للختي • وعند المالكية والحنابلة للختي النصف وللم النصف • ولومات
عن ولدا ب خشي وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج
والاخت ثلاثة اسباع المال وكذا عند الحنابلة ان يرجي اتضاحه ويوقف
السبع الى الصلح او الى الاتضاح عندنا وعندهم فان ظهر اثني فالسبع لها وان
ظهر ذكر ا فلا شيء له والسبع للزوج والاخت • وعند الخفية للزوج
النصف والاخت النصف ولا شيء للختي • وعند المالكية مطلقا والحنابلة
عند الياس من اتضاحه تصح مسألتهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج
والاخت ثلاثة عشر وللختي اثنان • ولومات شخص من ولدى عم
احد هما خشي والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام
يرجى اتضاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكر ا
فهو له وان ظهر اثني رد على الذكر ولا شيء للختي • وان يس من اتضاحه
فعندنا يوقف الى الصلح • وعند الحنابلة يعطى الخشي نصف السهم الموقوف
ويرد النصف الاخر لذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللختي ربع • وهذا
عند المالكية من اول الامر يرجي اتضاحه ام لا • وعند الخفية المال كله
لذكر ولا شيء للختي • وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر في فائدة قال
الشنشوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحية ❀ للختي خمسة
احوال ❀ اى باعتبار مقدار ما يرثه ❀ احد هارث بتقدير المذكورة ❀
تقدر يرثه الانوثة على السواء ❀ ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل كابوين وبنت وولد ابن خشي لللاب
 سدس وللأم سدس وللبنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او انثى سدس
 وقد تقدمت قصة هذه المسألة قريبا ثانها يرث بتقدير الذكورة
 اكثر كبت وولد ابن خشي المسألة من ستة للبنت النصف ثلاثة
 ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكرا
 اخذها او انثى فللماصب ان كان والا فلها بالرد بحسب فرضيها وتعود من
 اربعة اختصارا وهي عند الحنفية من اربعة ابتداء حيث لا عاصب ومن
 ستة عند وجوده وعند المالكية مطلقا والخاتبة ان لم يرج اتضاحه من
 عشرة فرضا ورد للبنت ستة ولولد الابن الحنفى اربعة ثالثها عكسه اي
 اى عكس ثانها هو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير
 الذكورة كزوج وام وولد اب خشي مسألة الذكورة بلا عمل
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو
 واحد وهي القصة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من
 ثمانية بالمول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وجامعة
 المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة وللحنفى اربعة
 وتوقف الخمسة الباقية الى الانتصاح او الصلح فان اتضح بالانوثة اخذها
 او بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام واحسب على القاعدة قسمتها
 عند المالكية والخاتبة رابعها كونه يرث بتقدير الذكورة فقط
 كولد اخ خشي فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة
 لا يرث لانها من ذوات الارحام خامسها عكسه اي عكس رابعها

وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط $\frac{1}{2}$ كزوج وشقيقة وولد اب خشي $\frac{1}{4}$
تقدمت قسمة هذه المناقل جميعا على كل من المذاهب الاربعية فوجد جميعها
 $\frac{1}{2}$ وانه اعلم انتهى $\frac{1}{2}$ ما نقل عن المنشوري من شرح الرعية هو لما فرغ
من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال
 $\frac{1}{2}$ والحساب في مسائله $\frac{1}{2}$ على طريق مشهورة وهي $\frac{1}{2}$ ان تصحح $\frac{1}{2}$ على القاعدة
السابقة في باب التصحيح $\frac{1}{2}$ مسألة بتقدير ذكرته فقط $\frac{1}{2}$ تصحح له كذلك
 $\frac{1}{2}$ مسألة بتقدير انوثته فقط ثم $\frac{1}{2}$ بعد ذلك $\frac{1}{2}$ نظريين المسالتين بالنسب
الاربع $\frac{1}{2}$ السابق بيانها $\frac{1}{2}$ وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالتين $\frac{1}{2}$
المفرضتين $\frac{1}{2}$ بالتقديرين $\frac{1}{2}$ تقدير الذكورة وتقدير الانوثة وهو احدهما
ان تماثلتا واكثرهما ان تداخلا والاصل من ضرب احداهما في الاخرى
ان تباينتا ومن ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك
هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق $\frac{1}{2}$ ثم انظر اقل
النصيبين لكل منهما فادفعه $\frac{1}{2}$ اليه $\frac{1}{2}$ ويوقف المشكوك فيه الى البيان $\frac{1}{2}$
ولا ينبغي الحكم ان اتضح $\frac{1}{2}$ او $\frac{1}{2}$ الى $\frac{1}{2}$ الصلح $\frac{1}{2}$ من الكل كما مره فثال التامثل
زوجة وولد خشي وعم مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد
ولاشي لعم * ومسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللشي اربعة
ولعم الباقي فالثمانية الجامعة ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم
مسألة الذكورة اصلها ستة واتم من ثمانية عشر للام ثلاثة وللبنت خمسة
ولولد الخشي عشرة * ومسألة الانوثة من ستة ومنها تصح للام واحد وللبنت
اثان ولولد الخشي اثان ولعم واحد فالثمانية عشري الجامعة ومثال

التباين بين بنت وولد خشي مسألة الذكورة من خمسة عدد رؤسهم *
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احداهما في الاخرى تكن الجامعة
 عشرين * ومثال الموافقة زوج وام وولد اب خشي مسألة الذكورة من
 ستة وزوج ثلاثة والام اثنان وولد الاب الخشي الباقي واحد * ومسألة
 الانوثة بالعول من ثمانية للزوج ثلاثة والام اثنان وولد الاب الخشي ثلاثة
 وبين المسألتين موافقة بالنصف فاضرب نصف احداهما في الاخرى تكن
 الجامعة اربعة وعشرين * ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخشي واحدا
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للاثنين اربعة احوال *
 لانها اما ذكران واما اثنيان واما الاكبر ذكر والا صغرائي واما الا صغرى ذكر والا اكبر
 اثني * وان زاد فتضعف حالتي الخشي بقدر الخثائي فيكون للثلاثة ثمانية احوال
 وللاربعة ستة عشر حالاً وهم جراحه فاد اعدد فاجعل له مسائل بعدد احوالهم
 ثم انظر بينهما بالنسب الرابع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخثائي وباقي الورثة
 على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل
 الانصاء من تلك المسائل * ومن حجب ولوفى واحدة منها لم يعط شيئاً
 ويوقف المشكوك فيه الى اليان او الصلح كما مر * ولا يحتاج الى عمل غير هذا
 عند ناماشر الشافعية وكذلك عند الحنابلة ان رجي اتصاحه بان كان صغيراً *
 اما عند المالكية مطلقاً وعند الحنابلة ان لم يرج اتصاحه بان مات او بلغ بلا اماره
 فتحتاج الى زيادة عمل وهوانك اذا حصلت الجامعة كما مر لمسائل الخشي
 الواحد او لمسائل الخشي او الخثائي فاضربها في عدد احواله التي تضمنت

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضربه في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الختاني وباقي الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او ما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخشي او حالات الختاني واما عند الخفية فقد علمت مما سبق انه ليس عندم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخشي وحده ولا وقف عندم وان لم يرث على تقدير لم يسط شيئا وتثمل هنا مثالا للختين وقس عليه غيره وهو ختيان شقيقان وان لاب لهما ربة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثة ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثة كذلك فاكتف بواحدة من المتماثلات وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربعة المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مال الواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية ثم اضرب لكل خشي من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشر ومن الثانية واحد في ثمانية باثني ومن الثالثة اثنين بتقديره هو الذي كوفي ثمانية بستة عشر ومن الرابعة واحد بتقديره هو الذي في ثمانية بثمانية تجتمع له اربعة واربعون فله منها نسبة مال الواحد من الاحوال وهو ربع واحد عشر واضرب للآخر من الاب واحد امن مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

ربما اثنان وهو نسبة الواحد الاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية
مطلقا وعند الخبابة ان لم يرج اتضاها و عندنا معاشر الشافعية لا يحتاج الى
ضرب الجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الخبابة ان يرجي اتضاها
فتمطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاغ من الاب شيأ ويوقف سهمان
كما تقدم * ولا يغني الصل عند ظهور الحال * وعند الحنفية للخشيين
الثلاثين والباقي للاغ من الاب واما علم *

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجبل
حاله فلا يدري احي هو ام ميت سواء كان سبب ذلك سفره او حضوره
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك * والكلام فيه
هنا مختصر في حالين ارثه من غيره وارث غير * منه وقد ذكر المؤلف الاول
فقال * واما حكم المفقود اذا * مات شخص * وكان * ذلك المفقود
هو الوارث الحائز لليتا * من جملة الورثة سواء كان ذكرا او اناثي *
فالحصص انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حياته
* فمن يرث بكل تقدير * من الحياة والموت * واتحدار * على كلا التقديرين
* يعطاه * نأما كزوجته مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على
كلا الحالين * ومن يختلف ارثه * كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود * يعطى
الاقل * من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير
الحياة ولها الثلث بتقدير الموت * ومن لا يرث في احد التقديرين اى
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا * كم حاضرهم ابن مفقود *

وكيفت أين مع بيتين وابن مفقود فان المم لا يرث بتقدير الحياة وبعدت
 الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يعطى كل منها شيئاً **و** يوقف المال **في** كل
 حيث كان المفقود حائزاً بتقدير حياته **و** او الباقي **في** ان كان معه مشترك
 في الارث او يجب به غيره نقصاناً **و** حتى يظهر الحال بموته او حياته **في**
 فيترتب عليه مقتضاه **و** او يحكم القاضي بموته اجتهاداً **في** على ماسبق *****
 ثم ما وقف لاجله من التركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان
 كان مستحقه ***** وان استمر الجمل بماله الى الحكم بموته على ماسبق فعندنا
 وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب
 ارثهم حال موته وليس لورثة المفقود منه شيء اذ لا يرث بالشك لاحتمال
 موت مورثه قبله وقياساً على الحمل لانه ان انفصل حياً استحق نصيبه الموقوف
 له وان انفصل ميتاً اخذ الورثة ما كان موقوفاً وعند الحنابلة وجهان المذهب
 منها انه ان لم يعلم موت المفقود حال موت مورثه فحكم ما وقف له ببقية ماله
 فيورث عنه ويقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم ***** والوجه الثاني انه
 يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاً للامثلة الثلاثة
 كما تقدم **في** وكيفية حساب **في** مسائل **في** المفقود ان تعمل لكل من حاله مسألة
 اى مسألة للحياة ومسألة للموت وتحصل اقل عدد يقسم على كل من المستثنين **في**
 بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقاً **في** فاباغ فنه تصح **في** الجامعة لها **في** فاقسمه
 على كل تقدير **في** اى على الورثة باعتبار كل تقدير من تقديرى حياته
 او موته او على كل مسألة ذات تقدير **في** يظهر الاقل فيعطاه كل وارث **في**
 عملاً بالاسوء في حق كل واحد منهم **في** ويوقف المشكوك فيه **في** كما تقدم

وستاتي الامثلة قريباً ✽ واذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود
 فيه ✽ كما في جد و اخ شقيق حاضرين و اخ لاب مفقود ✽ جاز الاصطلاح
 عليه بينهم ✽ اى الحاضرين ان كانوا اكلاً كما مر ✽ و دونك الامثلة وقد
 ذكر المؤلف منها هاتماً لالمن يرث على التقديرين لكن يختلفان فيه بتقدير
 الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت ✽
 قال رحمه الله ✽ مسألة ✽ اى هذه مسألة ✽ زوج حاضر واختان لاب
 حاضر تان و اخ لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة
 بالمول ✽ لان فيها نصفاً و ثلثين و مجموعها من السبعة فتعال بواحد
 لاجال الثلثين ✽ و بتقدير حياته ✽ يكون ✽ اصلها من اثنين ✽ لان فيها
 نصفاً و الاثنان يخرج منه ✽ و تصح ✽ بضرب عدد دروس الاخوة و هى اربعة
 لعدم اتقسام الواحد عليهم في الاثنين ✽ من ثمانية و المسألة ثمان مائة تان
 و مسطهما ✽ اى حاصل ضرب احداهما في الاخرى ✽ ستة و خمسون ✽
 فنقسم على مسألة الموت و هى سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية و تقسم على مسألة
 الحياة و هى ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة و من له شئ من احدى المستثنين
 ياخذ مضره و باقى جزء سهمها و يعامل كل بالاضر ✽ فالاضر في حق الزوج
 موت الاخ ✽ فله ✽ من مسئلته ✽ اربعة و عشرون ✽ حاصلة من ضرب سهامه
 منها ✽ ثلاثة في ✽ جزء سهمها ✽ ثمانية ✽ وله من مسألة الحياة اكثر لان له
 فيها ثمانية و عشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء سهمها و هو
 السبعة ✽ و الاضر في حق الاختين حياته فللكل واحدة منها ✽ من مسألة
 حياته ✽ سبعة ✽ حاصلة ✽ من ضرب ✽ سهمها منها ✽ واحد في ✽ جزء

سهمها في سبعة $\frac{1}{7}$ ولكل منها من مسألة الموت أكثر لأن لكل منها في ستة عشر
 حاصلة من ضرب سهمي كل منها اثنين في جزء سهمها وهو الثمانية $\frac{1}{8}$ فمجموع
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ
 المفقود فان ظهر ميتا مع الزوج حقه $\frac{1}{2}$ لان معه اربعة وعشرون وهي نصف
 عائل $\frac{1}{2}$ وجميع الموقوف للاختين $\frac{1}{4}$ لا كمال الثلثين $\frac{2}{3}$ وان ظهر حيا كان
 للزوج منه اربعة $\frac{1}{4}$ لا كمال نصفه من غير عول $\frac{1}{2}$ وللأخ اربعة عشر $\frac{1}{3}$ فيكون
 له مثل الاختين بطريق التعصيب * ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج
 والاختين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا * ومثال
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثمن بكل تقدير * ومثله لو خلفت
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود ان للزوج النصف
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين اللام الثلث اثنان على كلا التقديرين
 كذلك والموقوف واحد للاخ للاب ان ظهر حيا ولا فليت المال اولما ردا على
 ما مر من الخلاف * ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا
 وهويثان وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان على كل
 من تقدير موت الاب وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه
 يعصبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاضر في حقها موته * فان
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين * ومثال الارث
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً فيعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً
 اخذه والا اعطيه الاخ الاب. ومثال حجب المفقود لبعض الورثة نقصاً
 من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذلك وهو جد واخ شقيق
 حاضران واخ لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المادة
 فلجد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان بعد الاخ لاب على الجدة ومسألة
 موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجدة حياته وفي حق
 الاخ موته والجامعة للمساكين ستة للجدة اثنا عشر وللشقيق ثلاثة ويوقف
 سهم بين الجدة والاخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر.

• تبييه • قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بك وهذا حيث كان
 واحداً فان تمدد فكيفية حسابه هو ما تقرر في حساب مسائل الحشأ اذا
 تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل
 او حياة البعض وموت البعض وتعدل في ذلك ما مر في الحنائى • ومن
 اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنا والله اعلم.

الحال الثاني من حالى حكم المفقود هو ارث غيره منه • وقد ذكره المؤلف
 رحمه الله هنا وقد مر قبله توطئة لذكره قوله مؤيداً لما سبق • هذا • اى
 ما تقدم من انه يعامل من معه بالاضرر وكيفية حسابه كما سبق • حكمه •
 اى المفقود • اذا كان وارثاً • ثم قال • فان كان موروثاً لحكمه ان
 يوقف ماله • واخصاصه • الى ثبوت موته بينة او يحكم القاضي بموته
 اجتهاداً عند مضي مدة • يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه
 لا يعيش مثله اليها • ولا تنقد ريشى على الصحيح عندنا • اما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
 واختلفوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين سنة وقال
 ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون قال صاحب
 الكنز وعليه الفتوى لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجة ثم ان
 الالقي بطريق الفقه ان لا تقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية عن الامام
 اذا تجاوز القياس في المقادير ولا نص منها فيجوز على اعتبار اقرانه ونظائره
 كما في قيم المتنفات ومهر مثل النساء انتهى والراجح عند المالكية كما حققه
 العلامة الامير ان المبرة بمدة التمييز وهي سبعون على الراجح وهذا عندم
 في غير مفقود القتال اما مفقود فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته
 بمجرد انفصال الصنفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد
 للمدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر ومحل الاحتياج
 للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمنع لحكم
 حاكم بل يورث ماله من غير حكم والمذهب المقتضى به عند الحنابلة ان من
 انقطع خبره لنية ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة
 وطلب العلم انتظر ثمة تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم
 في تقدير مدة الانتظار وان كان ظاهر غيبته الملاك كن فقد من بين اهله
 او في مملكة او فقد من بين الصنفين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم
 وغرق اخرون انتظر ثمة اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله
 في الخاتين وعلم بما ذكراته لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بوجه ولا يكتفى بمضي المدة فقط لان الاصل بقاء
الحياة فلا يزول الا يقين والحكم منزل منزله * ثم بعد الحكم بوجه
يعمل ماله من ثبوته وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم ير ثبته هذا ان
اطلق الحاكم فان قيدت اليته او قيد الحاكم حكمه يز من سابق اعتبر
ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ * ولا تضمن قسمة الحاكم الحكم بوجه
الا ان وقت بعد ثرا فاع اليه ولو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه
بيته لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي
وقية متقوم لتعديده بيته والله اعلم *

(متصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارض الحمل واثرت من معه والمراد به حمل
يحمل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التقدير كاسيا في كلام المؤلف
والارث والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند
موت مورثه ولو كان وجوده نطقه في البطن * والمراد بالعلم هنا الحقة في
او ما قبل منزله من الظن والحق الولد بالفراش هنا ظن اقامه الشارع مقام
العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي ستة اشهر عن موت مورثه
سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فحياته دليل
على انه كان موجودا قبل الموت * او اتت به لاكثر من ستة اشهر و دون
اربعة سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشا الزوج او سيدلان الظاهر
حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه * اما لو كانت
فراشا فالظاهر حدوثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهر في حدوثه

فلان يريث * نعم ان اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت وورثه وان
 اتت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الحدوث لان
 الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند ناو عند الحنابلة وعلى احد القولين
 عند المالكية والقول الثاني عند مائها خمس سنين * وعند الحنفية اكثر
 مدة الحمل ستان * وفرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للميت لولديه
 قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عنهم وان كان الحمل لغيره كان مات وزوجة
 ابيه حامل لم يرث الا اذا اتت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت قراشا
 ام لا * فائدة * قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما
 مزوجة من غير ابيه وورثة لا تحجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل
 ام لا انتهى * ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عندنا مستحبا
 خروجا من الخلاف والله اعلم * الشرط الثاني ان يتفصل الحمل كله حياة
 مستقرة ويعرف ذلك عند ناو عند الحنابلة باستهلاله صار خاوعطاسه
 وتناوبه وطول زمن نفسه ومعه الثدي ونحوها مما يدل على حياته
 كحركة طويلة * لا يمر دنوا اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو
 عصب ومن ثم النفي كل ما احتمل من العلامات ان يكون لمارض اخر *
 وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال * قال السيد في شرح السراجية
 وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت
 او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضو انتهى * ولو خرج اكثر الحمل حيا
 ورت عند الحنفية قالوا الان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا انتهى *
 وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاو ورت وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم • وحيث انتهى الغرض من بيان شرطي ارث الحمل وفروعهما فلنرجع
 الى كلام المؤلف في حكم ارثه والحجب به وكيفية حساب مسائله قال رحمه الله
 • واما الحمل اذ كان يرث او يحجب ~~بغيره~~ ولو يعض التقادير ~~فان~~
 رضي الورثة بتأخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجها من الخلاف الا في
 وتكون القسمة واحدة • وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على
 الصبر عند الائمة الثلاثة • والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى
 من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل • وعلى
 ما تقدم عند الائمة الثلاثة ~~في~~ فيعامل الورثة الموجودون بالاضر ~~اي~~ ان كان
 اخيرا لانه قد لا يكون كما ياتي تمثله ~~من~~ وجوده وعدمه وذكوره وانثوته
 واقتراده وتعدد • ويوقف المشكوك الى الوضع للعمل كله ~~سواء~~ اكان
~~في~~ حيا حياة مستقرة او ميتا لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل
 لما في وقف المشكوك ~~او~~ الى ان يتبين ~~ان~~ لا حمل ~~كان~~ ظهر ان
 ما ينافي اور حائ ~~فمن~~ يجب ولو يعض التقادير ~~كم~~ مع حمل زوجة
 الميت ~~لا~~ يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه ~~كالزوجة~~ مع الفرع الوارث فان
 لما اثنى على كل تقدير ~~يعطاه~~ كاملا ~~ومن~~ يختلف نصيبه وهو مقدر ~~في~~
 اي والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده
 السدس ~~اعطى~~ الاقل ~~من~~ النصيبين او الانصباء ~~وان~~ كان غير مقدر ~~في~~
 كما في اخ الحمل ~~فلا~~ يعطى شيئا ~~لانه~~ لا يضبط لمدد الحمل عند ناعلي الاصح
 فقيد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن
 الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل

مع ابيهم وكان من سلاطين بغداد * والعمد المفقى به عند الحنفية انه يوقف
للمعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اثني ايها كان اكثر ويؤخذ كغيره من
بقية الورثة بالزائد * والقول الثاني وهو قول الامام يوقف لبيت نصيب
اربعة جين او بنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاء * وعند
الحنابلة يوقف للمعمل الاكثر من حظ ابين او بنتين لان ولادة مازاد على
التوهمين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يستاد في الجملة * وبهذا قال ايضا
محمد بن الحسن من الحنفية والولوى * واذا وضع الحمل ميتا * او بان ان
لا حمل او وضع حيا ولم يلم وجوده عند الموت * عاد الموقوف للموجودين
من الورثة * عند الموت * وكان له يكر * حمل * ولو كان انفصاله بمجنابة
على امه توجب غرة ورث الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر
في شروط الارث * نبيه * قال العلامة ابن حجر في النخبة يكتفى في الوقف بقولها
انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيعين انه متى احتمل
لقرب الوط * وقف وان لم تدعه انتهى * وكيف حساب مسائل الحمل ان
تعمل لكل تقدير من تقادير الحمل مسألة على حدة ثم تحصل اقل عدد ينقسم
على كل مسألة منها يخرج جزء * سهمها فاخرب نصيب كل وارث من كل مسألة
في جزء * سهمها يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة *
فمن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن *
ومن يجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا * وقد سبق بيان كيفية التصحيح
وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا
ومن عرف ذاك عرف ماها فلا عود ولا اعادة * وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض أمثلة مسائل الحمل قال في مسألة خلف امته حاملا واخا شقيقا
ومثله غيره من المصبات الا الاب فلا يعطى الاخ شيئا باتفاق الائمة
الاربعة مادام الحمل وبعد الوضع لا يحتقن الحكم وهو انها ان وضعت
ميتا وان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء
للاخ او كان الحمل انثى واحدة فلها النصف والاخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها
او لمن الثلثان وله الباقي واذا خلف ابن او زوجة حاملا فعند المالكية
لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالآخر فتعطي الزوجة الثمن
لانه لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلها ولا يعطى الابن عند ناعاش
الشاقبة شيئا حتى تضع ويظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا
والعتمد عند الحنفية يوقف للعمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عند من ستة
عشر للزوجة اثنتان تغطاها ويعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف
سبعة وعند الحنابلة يوقف نصيب ابنتين فتصح المسألة عند من اربعة وعشرين
للزوجة ثلاثة تغطاها ويعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر وان وضعت
ميتا فالوقوف للابن اتفاقا واذا خلف زوجة حاملا وابوين فعند
المالكية ما مر بك انه لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالآخر كما سبق
فالاخر في حق الزوج والابوين عندنا وعند الحنابلة ان يكون
الحمل عددا من الاناث اثنتين او اكثر اذ النصيب لا يختلف بزيادة العدد
فتعطي الزوجة ثمانية اولا وهو بعد الاختصار كما سياتي فثلاثة و
يعطى الاب سد ساما ثلثا وهو كذلك اربعة و تعطي الام
سد ساما ثلثا وهو كذلك اربعة فهي على تقدير ان الحمل عدد من

الاثالث اذ هو الاضرفى حق الكل * من اربعة وعشرين و تعول سبعة
 وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها والاب
 كذلك ويوقف ستة عشر * بالاختصار في الكل * وكيفه العمل في هذه
 المسألة على ما تقدم ان تقول * زوجة حامل و ابوان اصل المسألة بتقدير
 انفصال الحمل ميتا من اربعة لانها حينئذ احدى الغراوين * للزوجة الربع سهم
 وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان * وبتقدير انفصاله حيا اصلها
 من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة
 والباقي للحمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد امن الذكور او من الذكور
 والاثالث ونصع بحسب عدد رؤسهم * وان كان الحمل بنتا واحدة فلها
 النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للاب بالنصيب
 ونصع من اصلها * وان كان الحمل عدد امن الاثالث اثنتين او اكثر فلها والهن
 الثلثان والأبوين السدسان وتعول الى سبعة وعشرين كما مر * ولا طريق
 لتحقيق التصحيح فيها لعدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل
 له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلاعول او عائلة الى
 سبعة وعشرين * واقل عدد يتقسم على كل منها مائتان وستة عشرون هي
 الجامعة فاقسمها او اعلى الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا
 ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والام اربعة
 وخمسون وللأب مائة وثمانية * ثم اقسما اعني الجماعة على الاربعة
 والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه
 حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون * ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمي ثمانية فاضرب نصيب كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون ولكل من الابوين اثنان وثلاثون * اذ اعلم هذا فعندنا وعند الخبالة تعطى الزوجة اربعة وعشرين ويمطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون * فان ظهر الحمل عددا من الاناث فهو له وان كان واحد اذ كرا كان او اثني دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التفات بين الحظين * فان كان ابنافله الباقي وهو مائة وسبعة عشر * وان كانت بنتا فلها النصف وهو مائة وثمانية بفضل تسعة يأخذها الأب بالتعصيب * ثم اذ انظرت الانصاء المغطاة لكل والموقوف الى الوضع بتقدير الاضروي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن * فتنحصر المسئلة الى ثمانية وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه * فيصير كما قسمه المؤلف رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الابوين ثمن الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر * ثم اذ اظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر * اما عند الحنفية فالمسألة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وتقدره حيا اصلها من اربعة وعشرين كما مر فيها * وقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون لدخول الاربعة فيها وهي الجامة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة عشر الباقية * ويؤخذ من الجميع كفايل لاحتمال ان تلد عددا من الاناث *

وان ولدت بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر فيقبل سهم يأخذه الاب
 بالنصيب * وان وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن * فرع من مسائل استهلال الجنين *
 اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف جهنشد
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل
 النصفين ويوقف الباقي حتى يصطلح عليه او تشهد ينة بتعين المستهل فيعمل
 بمقتضاها * وقال الحنابلة يقرع بينها فمن خرجت القرعة عليه جعل المستهل
 حكما كالوطني ثمجي احد نساءه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم * ومن مسائل
 الارث بالتقدير والاحتياط الشك في النسب ونحوه كالوتنازاع مجهولا
 ولا حجة لاحد فوات قبل لحوقه باحدهما فيوقف الى البيان من تركته ارث
 اب او مات قبله وقف من تركه كل ارث وليه وبثله ان يطلق احدى زوجته
 لا بعينها او بعينها ثم تلبس ويموت قبل التعيين او البيان فإنه يوقف بينهما نصيب
 زوجة حتى يصطلحا * وان مات قبله وقف من تركه كل منها ارث زوج الى
 البيان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما امر قريبا والله اعلم * وافق العلامة ابن
 حجر رحمه الله فيمن وطئت بشبهة فانت بولد يمكن كونه من الزوج ووطئ
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فوات الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حدهما
 ولدان من غير هابا نهما تاخذ السدس فقط ويوقف السدس الاخر الى البيان
 او الصلح عملا بالاسواء في حق كل والله اعلم *

(فصل في حكم ميراث الغرقى ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله وهو اما حكم ما اذا مات متوارثان أو متوارثون
من ذكور أو إناث أو منها $\text{أو غرقى أو هدم أو نحوهما كغريق}$ أو في معركة
قتال أو هلا عون أو في بلاد غريبة $\text{و علم موت أحدهما بعد}$
الأخر معينة ولم يشغل الأمر واضح أن المتأخر يرث المتقدم إجماعا أو
ما تاتى مع في أن واحد الميراث $\text{أو إجماعا لأن شرط الإرث حياة الوارث}$
بعد موت الموروث $\text{و أن لم يعلم سبق موت أحدهما}$ أو علم موت
أحدهما أولا $\text{و حمل سبقهما فلا يتوارثان}$ $\text{عندنا وعند الحنفية والمالكية}$
أيضا فكانهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما بما يقتضي الإرث لفقد الشرط وهو
تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الإرث و وبال
كل منها أو منهم الباقى ورثته $\text{و هذا قول زيد بن ثابت رضي الله}$
عنه و به قطع الجمهور $\text{و عندنا إذا علم موت المتوارثين مرتبا وعين السابق}$
ثم نسي وقف الأمر إلى البيان أو الصلح لأن البدك غير مأبوس منه و عندنا
لا توارث كما سبقه واختار هذا من الشافعية $\text{الفرق إلى إمامهم حمدا لله وبهذه}$
الصورة تمت أحوال الغرقى ونحوهم خمسة $\text{و من مفردات مذهب الإمام}$
أحمد جهات في الثلاثة لأحوال الأخيرة وهي إذا لم يعلم سبق أو علم لكن مع
الجهل بالأسبق أو لم يحمل الأسبق لكنه نسي أنه يرث كل ميت من صاحبه إذا
لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الأخير من تلاد الأخير يكسر البناء والمراد به
المال القديم الذي مات وهو يملكه دون التجدد له بملوثة من الميت
الذي معه لتلايد خله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

هو باطل * اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر
تكره فيقال فان وتسقط الدعويان ولم يثبت السابق لواحد منهما
فيجعل كالبوط لم موتهما معا والله اعلم * مثال اخوان غرقوا لكل منهما مولى
دفع مال كل واحد الى مولا * مثال اخر رجل غرق هو وزوجته وله
ابنتان منها واخت لاب في اخت زوجته من الام وخلفت في ابن عم *
فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فلاخته لايه ولهما من مال امهما
الثلثين وما بقي فلابن عمها * ولا ترث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث *
مثال اخر امرأة غرقت وابنها وخلفت اخا وزوجا هو ابو الابن قال الابن
للأب فقط وما لهما بين الاخ والزوج انصافا * والحكم المذكور في هذه
الامثلة الثلاثة هو على مذهب الاثمة الثلاثة كما علمت * ونختم بمثال نذكر فيه
القسمة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة * وهو اخوان
اكبروا اصغرا ما توأما واهل اسبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر
وخلف الاكبر بنتا وستة فانيرو والاصغر بنتين وستة دراهم ولهما عم * فيكون
الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فلينته ثلاثة فانيرو
ولاخيه ثلاثة لبنتيه وعمه * ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فلينته اربعة
دراهم وللأكبر درهمان لبنتيه وعمه * فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة فانيرو درهم
ولكل واحدة من بناتي الاصغر دينار ودرهمان ولعمها دينار ودرهم
الاصغر من الاكبر ودرهم ما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد
ما لهما شي لانه محبوب بالاخ * اما عند الاثمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر
ثلاثة فانيرو الباقي للعم ولكل واحدة من بناتي الاصغر درهمان والباقي للعم

فالخاص لعمهما ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره *
 * ثمة اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واقفوا على تعيينه
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا هل مات الاخر قبله او بعده
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل
 بقاء حياته * ولومات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرهما من السبابة
 تطلع وتزول وتعرب في المشرق قبل المغرب بلاريب * ويلتزم بها يقال
 اخوانا عند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم *

باب اي هذا باب في ذكر احكام الرد

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله وتصحيحها وهو ضد العول لان
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصبا * والرد زيادة في انصبا الورثة
 ونقصان في السهام * وبعبارة اخرى لانه في العول تفضل السهام على المخرج وفي
 الرد يفضل المخرج على السهام * ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى وأولو
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى بميراث بعض
 بسبب الرحم * ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصي
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم تستحق
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السيد في شرح
 السراجية * والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قد مآه اول الكتاب * والراجح عندنا

كما تقدم ايضا انه ان لم يتنظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بحسب
 فروضهم وعليه الفتوى * قال العلامة سبط المارديني في كشف القوامض
 وقد يشتمل من انتظامه الى ان ينزل السبد المسج عليه السلام انتهى * والاربع
 عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض حيث لا عصة لبيت المال سواء
 انتظم ام لا * قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحارث
 والشيخ خليل لكن ذكر الحطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو
 المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بل يرد
 على من يرد عليه انتهى * واذا احكاما بالرد فانما يكون على ذوى القروض
 من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم
 كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية * واعلم ان مسائل الرد قسمان
 قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه أحدهما وقد ذكر المؤلف
 رحمه الله الاول بقوله * فاذا لم يكن * من الورثة * احدهم الزوجين وكان
 من يرد عليه شخصا واحدا * مثلا * او جدة او بنت او بنت ابن او اخت
 او ولد ام * فاما المال فرضا ورد * فتأخذ مقدار فرضها بالقرض والباقي
 بالرد ولا عمل فيه لان تقدير القروض انما شرع لمكان المزاومة ولا مزاومة
 هنا * او كان * المردود عليه * صفا واحدا * متعدد * كالجدات *
 او البنات او بنات الابن او اولاد الام * فاصل المسألة عدد * ومنه
 تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اناثا كبنات
 او ذكورا واناثا كاخوة واخوات لام * كالمصبة * لاستوائهم في موجب
 الارث * او كان * المردود عليه * صنفين فاكثر * ولا ليجاوز

ثلاثة لانهم ان تجاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستغرقة
 او زائدة فاعرف اولا اصل ما لثتم يقطع النظر عن الرد ولا يكون الا
 ستة كاسياني فاذا اصلها جعفت فروضهم * اى سهام من يرد عليه
 * من اصل * * * * * تلك * * * * * المسألة لتلك الفروض فالجمع منها اصل لمسألة
 الرد واسقط الباقي * * * * * ثم اقسما بينهم * فان اتفقت الكسر صحت من ذلك
 الاصل والا فاصرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام المأخوذة
 من الستة في الستة لان العدد المأخوذ منها صار اصل ما لثتم كما صارت
 السهام في المسألة العائلة اصلا يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب
 جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي نصح منه * * * * * وجميع مسائل الرد التي
 ليس فيها احد الزوجين * * * * * بتقدير عدم الرد لا تكون الا ستة من ستة * * *
 لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيها اكثر من صنفين والفروض الواقعة
 فيها نصف ونصف وثلاث وثلاثان وهما مستغرقان * * * * * ولان اصول اربعة وثمانية
 واثني عشر واربع وعشرين لا بد فيها من احد الزوجين وفرض المسألة
 خلافه * * * * * ولا يتصور الرد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان
 الفروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان لغير الزوجين
 ولما من اهل الرد * * * * * فانه صير الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة
 والله اعلم * * * * * مثال * * * * * وام واخ لام اصلها * * * * * بتقدير عدم الرد * * * * * من ستة للام * * *
 منها * * * * * تلك همان وللأخ * * * * * للام منها * * * * * صدم سهم فالجمع * * * * * لها منها * * * * * ثلاثة
 والباقي ثلاثة فاسقطها * * * * * عملا بالقاعدة * * * * * ترجع مسألة الرد من ثلاثة * * * * * مثال
 اخربنت وبنت ابن وام اصلها بتقدير عدم الرد من ستة لبنت نصف ثلاثة

ولبنس الابن سدس واحد واللام كذلك واحد فمجموع السهام الماخوذة
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد ففي
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع
 على اكثر من صنفين للاستقراء جدتان واج لام اصل مسألة الرد اثنتان
 ونصف من اربعة كما هو واضح • جدتان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين روس كل منها وسهامه
 تباين فتضرب الروس في الروس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لام اربعة • ثم
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في
 المسئلة احد الزوجين قال رحمه الله • واذا كان في الورثة احد الزوجين •
 استقل بفرضه فقط وهو انا نصف اربع او ثمن • نخذه لفرضه من مخرج
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي • بعد فرض
 الزوجية وهو انا واحد او ثلاثة او سبعة • على مسألة اهل الرد فان
 كان • من يرده عليه • شخصا واحدا او صنفوا واحدا • سواء انقسم عليه
 الباقي ام لم ينقسم • فاصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية • كزوج
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت • اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصمم من اصلها لانقسام الباقي بعد فرض الزوجية
 في الكل على مستحقه • وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على روس
 الصنف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتا

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات تباينهن او على
احدى وعشرين بتاتوا ففى عدد هن بالسبع وهو ثلاثة هي جزء سهمها
على التقديرين اضربها في اصلها فصع من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
ولكل بنت سبعة اسهم او مهر وكذا لو تمتد الزوجات فصع المسألة كما سبق
وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان
كان صنفين او ثلاثة ولا يجاوزها كما مر فاعرض على مسالته اي مسألة
الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة
الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم على من يرد عليه
بان كان مماثل للعدد فمخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا
ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا
كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث و سدس فقط مثال
لذلك زوجة وام وولداها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم
والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان و كام
وولدها ذى من اربعة كذلك والفرض فيها سدس و ثلث فقط ثم انه قد
ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تمتد الزوجات
او كان مع الزوجة ولدى ام و جديتين فيشذ تحتلج الى القرب والصحيح
كما تقدم في بابيه وان لم ينقسم الباقي بفرض الزوجية على مسألة الرد ضربت
مسألة الرد جميعها اذ لا تنافى فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية
فما بلغ فهو اصل المسألة الجامعة لثلاثي الرد والزوجية صحتانه ام لا تزوج
وجدة وان لام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويبقى لاهل الرد سهم

ومسألتهم من اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليها فاضربها في مخرج فرض
الزوج يخرج اربعة هي اصل المسألة • ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة
والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج
فرض الزوج ولو كان مكان الجدة اخت لاهوين مع الزوج والاخ من
الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة
مخرج فرض الزوج • وان كان مع الزوج بنت وبنت ابن فقط كان اصلها
اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج
فرض الزوج • وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا
في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه انما هو في
الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه • ومن له شيء من مخرج فرض
الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد • مثال ذلك اربع زوجات وبنت
وسبع بنات ابن • اصل مسألة الرد المقطعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد
فرض الزوجات ثمانية الاربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض
الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن
لا يرد عليه • فلزوجات من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل
الرد باربعة لكل واحدة واحد • والبنات من مسألة الرد ثلاثة اضربها في
السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون • وبنات الابن
من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل
واحدة سهم • هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق
او على الجميع فصحح كما مر • وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد * وهناك طرق اخر كطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين وما فوق
 الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة * اما ما فوق الكسر
 فهي فريضة المأخذ وهي ان تزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج
 او الزوجة منها لفرض الزوجية فزد للنصف مثلاً للربع ثلثاً وللثمن سبعا *
 فلو كانت الورثة جده ووالده وزوجاً فمسألة اهل الرد من اثنين زد عليها
 ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهي اصل المسألة * للزوج
 منها اثنان وللجدة واحد فرضا وورداً للام كذلك هو اذ وقع كسر فابسط
 الكل من جنس الكسر وهو هنا امثلاث اوسبع فقط * وطريق البسط هو ان
 تضرب الصحيح في منخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد
 عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه
 ومن لا يرد عليه * مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة
 زد عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلثا * ابسط الكل اثلاثاً يكن ستة
 عشري اصلها ومنه تصح * للام منها ثلاثة فرضا وورداً والبنت تسعة كذلك وللزوج
 الربع اربعة * واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت فزد على مسألة اهل الرد
 ثمن الزوجية سبعا تصير اربعة اسباع سهم ابسط الكل اسباعاً تكن اثنين
 وثلثين هي اصلها ومنها تصح * للام منها سبعة فرضا وورداً والبنت واحد وعشرون
 فرضا وورداً وللزوجة ثمن اربعة * وقس على هذه الامثلة ما عداها وانما علم *
 وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشوري جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد
 وامثلتها قال **قال الشنشوري** رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية
ف اصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول **ف**

احدها **اثان** **وهذا الاصل** مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه
موجدة **واخ لام** **اصل** **مسألة** **اثان** **عد** **فرضيهما** **من الستة** **التي هي** **مسألة**
فرضيهما **للمدة** **واحد** **فرض** **لورد** **او للاخ** **للام** **كذلك** **وهذا امثال** **لما ليس**
فيه **احد** **الزوجين** **و كزوج** **وام** **اصل** **مسألة** **الرد** **اثان** **منخرج** **فرض**
الزوجية **لكون** **من ير** **دعليه** **واحد** **فلزوج** **واحد** **وللام** **واحد** **وهذا**
مثال **لما فيه** **احد** **الزوجين** **و** **ثانيا** **ثلاثة** **وهذا الاصل** **مما لا يمكن**
فيه **وجود** **احد** **الزوجين** **و** **كام** **ولديها** **اصل** **مسألة** **الرد** **ثلاثة** **عد** **فروضهم**
من اصل **مسألة** **تلك** **الفروض** **وهي** **الستة** **فللام** **واحد** **فرضا** **ورد** **او لولديها**
اثان **كذلك** **و** **ثالثا** **اربعة** **وهذا الاصل** **مما يمكن** **فيه** **وجود** **احد**
الزوجين **وعدمه** **و** **كنت** **وام** **اصل** **مسألة** **الرد** **اربعة** **عد** **فروضهم**
من مسألة **تلك** **الفروض** **وهي** **الستة** **لبن** **ثلاثة** **فرضا** **ورد** **او للام** **واحد**
كذلك **وهذا امثال** **لما ليس** **فيه** **احد** **الزوجين** **و** **كزوجة** **وام** **ولديها**
اصل **مسألة** **الرد** **اربعة** **منخرج** **فرض** **الزوجة** **لا** **نقسم** **الباقى** **بعد** **فرض** **الزوجة**
على **اهل** **الرد** **فلزوج** **واحد** **وللام** **واحد** **فرضا** **ورد** **او لكل** **من ولديها**
واحد **كذلك** **وهذا** **لما فيه** **احد** **الزوجين** **و** **رابعا** **خمس** **وهذا**
الاصل **مما لا يمكن** **فيه** **وجود** **احد** **الزوجين** **و** **كام** **وشقيقة** **اولاب** **اصل**
مسألة **الرد** **خمس** **عد** **فروضهم** **من اصل** **تلك** **المسألة** **تلك** **الفروض** **وهي**
الستة **فللام** **اثان** **فرضا** **ورد** **او للشقيقة** **او التي** **لللاب** **ثلاثة** **كذلك** **والمجموع**
خمس **و** **خامسا** **ثمانية** **وهذا الاصل** **وما بعده** **لا يمكن** **خلو** **المسألة**
فيها **عن** **احد** **الزوجين** **و** **كزوجة** **وبنت** **اصل** **مسألة** **الرد** **ثمانية** **منخرج**

فرض الزوجة لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنت سبعة
 فرضاورد الابن سادسها ستة عشر كزوجته وشقيقة واخت لاب *
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الرد في مخرج فرض الزوجة اربعة
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجة وهو ثلاثة لمسالة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة
 تسعة فرضاورد اولتي من الاب ثلاثة كذلك سادسها اثنان وثلاثون
 كزوجته وبنت ابن الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة
 مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد هي
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنت واحد وعشرون فرضاورد اولتي من الاب
 سبعة كذلك ثامنها اربعون كزوجته وبنت ابن وجدة *
 اصلها اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد هي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنت واحد
 وعشرون فرضاورد اولتي من الاب سبعة فرضاورد اولتي من الاب سبعة
 اصول مسائل الرد تفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الاخيرة اى التمانية والسنة عشر والاثنان
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم *

* ثمة * قد علمت مما سبق في الموانع ان مذهب المناطقة تورث المبعض
 بحسب ما فيه من الحرية ولم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل
 وارث بمضه حرعية كان او ذا فرض ان لم يصب من التركة بقدر
 حريته من نفسه * لكن ايها اى العصبه وذو الفرض استكمل بالرد ازيد من

قد روي عنه من نفسه منع من الزيادة على قدر حريته من نفسه وروى على غيره
ان امكن بان كان هناك من لم يصبه بقدر حريته من المال هو الابان لم يكن
ذلك فليت المال * فليت نصفها اخر النصف بالفرش والرد ولا من
مكانها النصف ايضا بالمسوبة والباقي في العورتين لذوي الوهم ان كانوا
والا فهو لبيت المال * وثبت وجدة نصفها اخر المال بينهما نصفين بالفرش
والرد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها على قدر فرضها فلا ياخذ من نصفه
خرف فوق نصف التركة وهو ممنوع والله اعلم *

باب في اى هذا باب في حكم توريث ذوي الارحام
الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع لتكوين الولد ثم سميت به القرابة وعلى
كلام الغنيين يجوز التذكير والتأنيث * وقيل تذكيره في القرابة اكثر افادة
في المصباح * وممن لفته من مر واصطلاحاً كل قريب * هذا كالجنس
داخل فيه اصحاب الفروض والمصبات * غير من تقدم من الجمع على ثوبتهم *
خرج ذوي الفروض والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه لليان * وقد انتشر
الخلافا بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في ارثهم فقد روي عن
عمر وعلي وابن مسعود وابي غيبة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابي
عباس في رواية عنه رضوان الله عليهم اجمعين توريثهم عند عدم العصبية
وذوي الفروض غير الزوجين * وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز
ومطاه وطاوس وعلمة وابن حنبل ومما هدد ومسروق رحمهم الله *
وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام
الشافعي رحمه الله اذ لم ينتظم بيت المال وهو ايضا معتمد المالكية على ما نقله

الخطاب كما مر في الرد * وكان زهد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم
 ويحل المال او الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد
 ابن جبير وهو احد قول المالك * واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى
 واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ مناه كما مر في الرد
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وحكم به لان هذه الاية
 نسخت التورث بالموالاة والمواخاة كما كان عند قدومه عليه السلام المدينة *
 ومن السنة ما رواه احمد وحسنه الترمذي ان رجلا رمى سهما الى سهل بن
 حنيف الانصاري فقتله ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيدة
 الى عمر رضي الله عنهما فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى
 من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وما اخرجناه ابو داود عن المقداد
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الحال وارث من لا وارث له
 يعقل عنه ويرثه * وما اخرجناه ايضا انه لما مات ثابت بن الدحداح قال
 عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسب فكم فقال انه كان فينا غريبا
 ولا نعرف له الا ابن اخته هو ابو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم
 ميراثه له * ولان الرحم ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم بالقرابة
 الى الميت فكان اولى بالميراث من بقية الناس * ولانه ايضا كان في الحياة
 احق بصلته وصدقته وصيته بعد الموت فيكون اولى بميراثه * واحتج
 النافون لتورث ذوى الارحام بان الله تعالى ذكر في آيات الموارث
 نصيب ذوى القروض والمصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان
 لهم حق لينة وما كان ربك نسيا * وبما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والحالة فقال حتى يأتي ميراثي ثم قال ابن سائل
ميراث العمة والحالة فاني رجل فقال عليه السلام اخبرني ان لا تأتي بها كل
من القمطين اجرة عما اخرج به الاخرون والكل مذكور في المطولات ثم وم
احد عشر صنفاً وهم بعضهم عد م عشرة وبعضهم اربعة عشر والقصور
لا يختلف ولا ترتيب بينهم وانما الترتيب اللازم في جعلهم اربعة اصناف
كما سأتى عند اهل القراءة وعلى عد م واحد عشر فالاول الجدة الساقطة
وهو المدلى بانني كاني ام والجدة الساقطة وهي كل جدة ادلت باب بين امين
اجماعاً وكل جدة ادلت باب اعلى من ابني الميت عند المالكة وباب اعلى من الجد
ابني الاب عند الحنابلة * وهاتان الجدتان عندنا من ذوات القرض كما مر
فهو لام صنف * الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم ان الولد يشمل
الذكر والانثى * الثالث بنات الاخوة لاهوين اولاب اولام * الرابع اولاد
الاخوة لاهوين اولاب اولام ذكور كانوا او اناثاً * الخامس بنو الاخوة
للأم وبناتهم الدخليات ايضا بنات الاخ كما مر * السادس من الم للام وهو
اخوالاب او الجد لاب لامه وان علا * السابع بنات الم شقيقا اولاب اولام *
الثامن العبات من كل جهة سواء كن عبات الميت ام عبات ابيه ام عبات جده * التاسع
والعاشر الاخوال والحالات اي اخوة الام واخواتها سواء كانوا اشقياء او
لاب اولام وكذا الاخوال الام وخالاتها واخوال الاب وخالاته واخوال
الجد وخالاته * الحادي عشر المدلون بالمذكورين من الاصناف كأولاد
الم للام وان يفلوا او اولاد العبات وان يهدوا او اولاد الاخوال والحالات
وان انتسروا والمراد المدلون بما عدا الصنف الاول وهم الاجداد

والجدات الساقطون لان المدلين بهم تكوالة ابوى الميت لاب وعمومة امه
كذلك داخلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر وفي
تحليل النخبة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى
به وهي ذات فرض اشكال لم ار من به عليه * قال المؤلف رحمه الله
وترجع الاصناف المذكورة بالاختصار الى اربعة اصناف لا ترتيب
بينها كما علمت عندنا ولا عند الخبائلة لكن عند اهل القرابة يجب الاول
الثاني والثالث الرابع والسادس على خلاف في الترتيب
ايضا عندم لكن معتدلم فيه ما ذكر هنا الاول من ينتمى الى الميت وهم
اولاد البنات وان نزلوا ذكورا كانوا اناثا واولاد بنات الابن
وان نزلوا كذلك وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن الثاني
من ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا
كالجد ابي ام الميت واهل الثالث من ينتمى الى ابوى الميت وهم اولاد
الاخوات وان سفلوا ذكورا كانوا اناثا سواء كانت الاخوات لاب او ام
اولاد فقط او لام فقط وبنات الاخوة اشقاء كانوا اولاد اولام
وكذلك من يدلى بهم اى بالمذكورين جميعا وان نزلوا الرابع
من ينتمى الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للأمام والمات مطلقا والخوالة
مطلقا ذكورا كانوا اناثا اشقاء اولاد اولام وان تباعدوا عن
الميت واولادهم اى اولاد جميع اهل الصنف وان نزلوا فهو لا
الاصناف الاربعة هم ذوالارحام ولا خلاف عند من ورث ذوى
الارحام ان من انفرد من هي بمضيعة لايانية هو لا الاصناف ذكرا

كلت اوائى **﴿** حاز جميع المال **﴾** قبل بالتعصيب كما هو الظاهر في حالة
 الانفراد **﴿** وقيل بالقرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية **﴿** وانما يظهر
 الخلاف **﴿** بين مورثيهم **﴿** عند الاجتماع **﴿** فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثر
 فاهل التنزيل يحصلون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما
 سياتى **﴿** واهل القرابة يتقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما ياتى
﴿ وفي ذلك **﴿** اى كيفية توريث ذوى الارحام **﴿** مذهب **﴿** مذهب
 اهل التنزيل وسياتى ياء مفصلا **﴿** ومذهب اهل القرابة وهو توريث
 الاقرب فالاقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وقطع المتولى والبغوى
 من الشافعية وسياتى فيه بعض يان **﴿** ومذهب اهل الرحم وهو مجهور
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب
 والبعيد والذكور والائى **﴿** فاذا وجد مثلا بنت بنت وبنت خال فالمال
 بينها بالسوية عندهم **﴿** والاصح منها عندنا **﴿** معاشر الشافعية
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله
 الخطاب **﴿** مذهب اهل التنزيل **﴿** لانه الاقرب على الاصول
 ولان القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر
 ونشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل
 القرابة ان شاء الله تعالى **﴿** قال رحمه الله **﴿** والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلى به **﴿** بالنسبة للارث لالحجب احد الزوجين نقصانا **﴿** وهو **﴿**
 اى المدلى به **﴿** اول وارث بالقرض والتعصيب مما يلى ذوى الارحام **﴿**
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثه وان كان فرعه في الولادة **﴿** وينزل

المنة منزلة اصله وهكذا در جديده در جديده الى وارث * وحينئذ
 فيعطى نصيب كل وارث فرض او نصيب من ادلى به فان ادلى بمصائب اخذه
 مصوبه وان ادلى بذي فرض اخذه فرضه وان لم يسترق ومن كان محجوبا
 لم يسط شيئا كما سباني * ولما كان هذا التفريل غير مطرد استثنى المؤلف رحمه الله
 من خرج من ذلك الضابط بقوله * الا الاخوال والحالات فنزلة الام *
 ينزلون * لا منزلة من ادلوا به * واما الاجداد والجدات للام *
 للام والعمات * مطلقا وبنات الاعماء * فنزلة الاب * ينزلون *
 لا منزلة من ادلوا به * واما الاجداد ايضا * واخوال الام وخالاتها ينزلون
 منزلة الجدة ام الام * واماها وعاتها منزلة الجد ابي الام * واخوال الاب
 وخالاته منزلة الجدة ام الاب التي هي اختهم * واعلمهم وعاتهم منزلة الجد الذي
 هو اخوهم وهو ابو الاب * وعلى هذا القياس يحل كل خال وخالة بمنزلة
 الجدة التي هي اختها وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض
 والفتح والترتيب وشرحه * واولاد الاخوال والحالات والاعماء للام
 والعمات وبنات الاعماء كآبائهم وامهاتهم افراد او اجتماعا * فينزل اولاد
 الحال الشقيق منزلة الحال الشقيق واولاد الحال لاب منزلة الحال لاب * وعلى
 هذا القياس في الباقي فما ثبت للام من كل المال او ثلثه او سدسه ثبت للاخوال
 والحالات وما ثبت للاب من كل او باق او سدس ثبت لمن نزل منزلته
 كذلك * وقيل تنزل العمات منزلة الم الشقيق * وقيل تنزل كل عمة منزلة الم
 المساوي لها * وحينئذ فمن سبق * من ذوى الارحام مفردا كان او متعددا
 الى وارث قدم * عندنا * مطلقا * اي سواء اتحد منهم او جهتهم

أم لا وسواء قربت درجته للميت أم بعدت هو واحد المال في أو ما في
 بعد فرض الزوجية كما في بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال عندنا
 الثانية لمبعضها إلى الوارث وإن كانت الأولى أقرب إلى الميت * وما في متأخر
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الحالة مساوياً للخال فيه نظر والله اعلم * أما عند الحنابلة
 فيقدم الأسبق إلى الوارث بالارث أن كان من جهة واحدة وشياً في تان الجهات
 والافتقار بمسب قاعدة التثريب وعند أهل القراة يقدم ولد الوارث كذلك
 أن استويا قربا إلى الميت وكان من صنف واحد (تثنية) أما الأصناف المتباعدة
 للتثريب عند أهل القراة فقد فرق بينها وأما الجهات المتباعدة عند الحنابلة فثلاث
 على الأصح عندهم ما أحدها بنوة ويدخل فيها أولاد البنات وأولاد
 بنات الابن وإن نزلوا والثانية أبوة ويدخل فيها فروع الأب في الوراثة
 من الأجداد والجداات المتقاطعات وبنات الأخوة وأولاد الأخوات وبنات
 الأعمام والعمات وأولادهم وعمات الأب وعمات الجد وإن علا وأولادهم
 والثالثة أمومة ويدخل فيها فروع الأم في الوراثة من الأخوال
 والحالات وأعمام الأم وأعمام أيتها وأما وعمات أيتها وأما
 وأخوال الأم وخالات أيتها وأما وخالات الأم وخالات أيتها وأولاد
 أولاد الأم وفروعهم كذلك وليس لهم جهة أخوة ولا عمومة على المذهب
 ولا ترتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وإنما إذا اتحدت الجهة وكان
 بعضهم أسبق إلى الوارث من بعض قدم بالارث كما مر * ولتمثل مثالا يظهره
 آخر الخلاف يتناوب بين الحنابلة والحنفية * وهو ما لو خلف بنت بنت البنت
 وبنت أخ لغيرهم * فالأولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لما عندنا لئلا لك * وعند
 الحابلة المال بينها انصافا لا اختلاف الجهة فلا يغير السبق حيث لا وجه
 الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة * وعند الحنفية المال كله للاولى وان
 بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندنا بموجب من بعد *

* تنبيه * ذكر الشنشوري في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع
 ذوى الارحام عند الحابلة وتبعه في ذلك السبقي في شرح الرحية والمولف
 في اختصار تحقق المرام * وقد تبعت كثيرا من كتب الحابلة كالا قاع
 ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد
 وغيرها فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام * وعليه فروع القروع
 في التثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فلهه سهوا ولعل هناك تقاليم نطلع
 عليه والله اعلم * رجنا الى سياق كلام المؤلف قال **فان استووا** *
 او استويا **في السبق الى الوارث** * كان الا الى ان يقول فان استووا في
 القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا يصور فيه
 الاستواء **قد** كان الميت خلف من يدلون به **اي** خلف الورثة الذين
 يتسبون اليهم **وقسم** المال او الباقي بعد فرض الزوجة **مطلقا** عند
 اهل التنزيل وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت
 عند اهل القرابة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجة انهم لا يدخلون
 ضرر العول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا كمن ادلوا به
 من كل وجه **بينهم** **اي** بين من يدلون بهم * وافرد الضمير المائد على
 من اولوا جمعه ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا * وذلك بان

يجعل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت * كالومات
 عن ولده بنت وعمة وخالة قياتاق اهل التزويل تقدر ان الشخص مات عن
 بنت واب وام فبعض نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعمة وهو
 الثلث ونصيب الام للخالة وهو السدس * اما عند اهل القرابة فالمال كله لولده البنت
 لانهم من الصنف الاول ولا شيء للعمة والخالة لانهم من الرابع * قال المؤلف رحمه الله
 تعلقا عن الوفاء ي تقوية لما مر مع البسط للمقام * قال الوفاء ي * يعني العلامة
 علي بن عبد البر الوفاء ي الشافعي رحمه الله في كتابه تحقق المرام بشرح
 نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السماعي رحمه الله * وبعد
 هذا التزويل لنا * معا شر القا ثلثين به اما الشافعية فطلقا واما الحنابلة
 حيث اتحدت الجهة * انظار ثلاثة * فتتظر اولافى ذوى الارحام هل سبق
 بعضهم الى الوارث اول * هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى
 السابق وسياق له زيادة ايضا * ثم تنظر * حيث لاسبق الى الوارث
 * بين الورثة * المدلى بهم * بمراتب الحجب * اى وقدر الاستحقاق
 * بتقدير حياتهم * وهذا هو النظر الثاني * ثم تنظر * اذا لم يجب احد
 الورثة الاخر * بين ذوى الارحام بذلك ايضا * اى بمراتب الحجب
 وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضا * وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى
 الارحام الى الوارث * ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره * خص
 بالمال ان كان شخصا واحدا * وهذا غير محتاج الى عمل * فان كان هذا
 البعض متعددا * وكان الوارث الذى ادلى به متعددا كذلك ولم يكن
 احد منهم محبوبا بالاخر * قسم المال اولين الفرق المدلية بالورثة على

بحسب ما باخذه الورثة المدلى بهم من تركة الميت مصوبة او فرضا وجعل
 نصيب كل من الورثة للدين به ثم من انفراد بنصيب وارثه اخذه كله والا
 فيقسم بينهم على حسب ما ياخذونه من تركة الوارث لو كان هو الميت
 مصوبة وفرضا وحجبا كما ستاتي امثلة الكل فيجب الحال الشقيق الحال
 لاب قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق
 يحجب الاخ لاب ويحجب ابو الام الحال لانها ينزلان منزلة الام وهما لها
 اب واخ والاب يحجب الاخ وهكذا تحجب العمة بنت الاخ لتزيل
 العمة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يحجب الاخ وتحجب
 بنت الم الشقيق بنت الم للاب لانها ينزلان منزلة ابويهما والم الشقيق
 يحجب الم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالاخر شيئا وان كانوا
 يرثون وميراثهم كان بالمصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ
 الانثيين على حكم ارث العصابات عندنا وكذا عند الحنفية كما سيأتي اما
 عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم
 كالولادة واخوته يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد
 فسوا بين ذكورهم واناثهم او كانوا يرثون بالفرض اقتسموه على حسب
 فروضهم منه او بها لكل حكمه ويستثنى من ذلك مسالتان كما سيأتي
 ذكرهما وعلى ما تقدم من التقرير فلا قرب للوارث يسقط الابد
 سواء اتحد صنفها او اختلف خلافا للحنفية كما مر وفاقا للحنابلة اذا اتحدت
 الجهة وانتهى ما نقل عن الروض وشرحه ثم نقل المؤلف رحمه الله
 ايضا في هذا المقام جملة من الفصول للشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الهائم

ومن شرحها العلامة بدر الدين محمد بسط الماردي رحمه الله رعاية
للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح بالبسط وقال رحمه الله **وقال**
في الفصول وشرحها للبسط وبعد التنزيل على ما ذكرنا **اي** من جعل
كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة **ففتنظر** في الورثة المدلى بهم
لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم وورث المدلون بهم كما قلنا **هو** كما
لو خلف ابا امه وثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه **اي** اذا نزلتهم منزلة
المدلين بهم **فخلف** اما وثلاث اخوات متفرقات فلان الاخت الشقيقة
النصف **اي** فرض امه **ولكل واحد من الباقي** السدس **اي** اما ابوالام
ففرض بنته واما الاخران ففرضا اميها **وتضع من** اصلها **ستة** **اي**
لان الشقيقة ثلاثة ولان الاخت للاب واحد ولان الاخت للام واحد
ولجدي ابى الام واحد **وان حجب بعضهم** **اي** الورثة المدلى بهم **فبعضها**
جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة **المذكورين**
فمن ادلى **منهم** **بوارث** ورث **فانصيب** مورثه المدلى به **ومن**
ادلى بمحبوب حجب **اي** كما حجب مورثه المدلى به **فلو خلف بنت بنت**
وابن اخ لام فكان مات عن بنت واع لام فالسالى كله لبنت البنت فرضا
وردا كامها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباها محجوب بامها **وكذلك**
لو خلف ابن بنت واولاد اخوات متفرقات **ونزلنا** كلانهم منزلة
من يدلى به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات **فاذا قسمنا** **كان**
لان البنت النصف **فرض امه** **ولا اولاد الشقيقة** **النصف** **والباقي**
وهو ما لامهم بالعصوية مع البنت **فانقسموا** **بميراثهم** من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخت
 للاب ايضا لسقوط امهم بالثقة مع البنت انتهى ما نقل عن الفصول
 وشرحها فاذا علمت مما تقدم وتكرر ان من اقر د يوارث انفراد بنصيبه
 كله بوالا يقر د يوارث بلى كان معه من يشاركه في قسم النصيب بين
 المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث في الذي ادلوا به
 هو الميت في عصوبة وفروعها يوزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين
 به اولا ويقتسمونه على ما ذكرتم نصيب كل الى فروعه ويقسم كذلك
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى في ذلك لكن يورث من
 ذلك في اى من كون ما يخص المدلى به من تركه للميت يقسم بين من يوزل
 منزله على حسب اراثهم عصوبة وفروعها مساويان في قدم المؤلف
 الاشارة الى المسألة الاولى ان اولادها لام يوزلون منزلة ولها لام
 لكن يورثون نصيبه بالسوية في ذكرهم كاثام بلا تفضيل كاصولهم
 هذا مع انما لو قدر ان اولادها لام هو الميت وخلف اولاد اذكور او اناثا
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لان الاولاد يعصب ذكروهم
 اثم فللذكر مثل حظ الانثيين في المسألة الثانية ان الاخوال
 والحالات من الام يوزلون منزلة الام كما سبق في ذلك لكن يورثون
 نصيبها ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه في اى مع ان الحال
 والشان لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها واخوانها لام ولا تفضيل
 بينهم كما مر في بابها

• نبيه • وقع في التحفة والنهاية والمغنى في الشرح الروض في موضع ان

الاخوال من اللام والحالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للمنقول
 في الروضة وشرح الروض لشيخ الاسلام في موضع آخر وسائر كتب الفرائض
 من انهم يقتسمون نصيبها لذكور مثل حفظ الاثني عشر من لا يسهونه عليه
 ابن الجمال فيما كتب على المنهاج * وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب
 اهل التنزيل فلقد كررنا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعدنا ما تيسر
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول * قد علمت مما تقدم ان المعتمد
 المأخوذ به للقنوي عند الحنفية وهم اهل القرابة انهم يقدمون الصنف الاول
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق *
 وان كل صنف عندهم يحجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث
 كل صنف على حدته * اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن
 ذكور او اناث وان نزلوا فاولادهم بالميراث اقربهم الى الميت كبنات البنت فانها
 اولى من بنت بنت الابن * فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من
 ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت فان استووا وكذلك
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فعند ابي يوسف
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فلذلك كمثل حفظ الاثني عشر وبهذا ايفتى
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين
 يعتبر ابدان الفروع كذلك ان اتفقت صفة لاصول ذكورة وانوثة
 فلذلك كمثل حفظ الاثني عشر ايضا ويعتبر بالاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم
 ذكورة وانوثة ويعطى الفروع ميراث الاصول فان كان اختلاف الاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويصل كل ذكر بعدد اولاده
 الذين يتقسمون ميراثه ذكورا وكل اثني بعدد اولادها الذين
 يتقسمون ميراثها انثاء ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل
 حظ الانثيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فلي قول ابى يوسف للمال
 بينها للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول
 البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه لثلاث
 لابن البنت وثلاثة لبنت البنت ثم تعطى حصة كل منها الفرع فيكون لبنت ابن
 البنت ثلثان نصيب ابيا ولا بن بنت البنت ثلث نصيب امه * وان كان
 الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بينا على بطون الاختلاف كما ذكرتم
 يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على
 حدة فما اصاب المذكور من اول بطن يجمع ويمطى لاولادهم ويقسم على النحور
 المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك
 النحور وهكذا * الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن * المال عند اهل التنزيل بينها
 اربعة افرع ضاورد * وعند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقربها الى الميت *
 بنت ابن بنت وبنت بنت ابن * المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزليين فلان
 السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السبق اليه عندهم معتبر
 عند استواء الدرجة * بنت بنت وابن بنت من بنت اخرى * فعند اهل التنزيل
 لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولدي البنت الاخرى نصف
 كذلك هو نصيب امها يقسم بينها للذكر مثل حظ الانثيين عند الشافعية ونصم
 من ستة وبالسوية عند الحنابلة ونصم من اربعة * وعند اهل القرابة يقسم المال

بين الثلاثة لذكر مثل حظ الاثنتين هما بن بنت وبنت بنت وثلاث بنات
 بنت اخرى . فمعد المنزلة للابن الثالث نصيب اموه لبنت المفردة الثلث
 كذلك نصيب اموه للثلاث الباقي نصيب اموه الاثلاث فصح من تسعة وعند
 اهل القرابة ثلث بينهم لذكر مثل حظ الاثنتين بنت بنت بنت بنت . وبنت
 بنت ابن بنت . وابن ابن بنت . فمعد المنزلة للمال بينهم الاثنا عشر وعند ابي
 يوسف للمال بينهم لذكر مثل حظ الاثنتين فصح من اربعة . وعند محمد يقسم
 المال اولا بين اهل بطني الاختلاف وفيه ابنا وبنت فكل واحد منهم يعد
 واحد الا ان القروع احاد فيكون للمال بينهم على خمسة * حصة البنت سهم
 هو البنت يتهاو حصة الذكرين اربعة تقسم على ولد بها الاختلاف وهما ابن
 وبنت واربعة على ثلاثة لا تنقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر *
 كان للبنت في القسمة الاولى سهم فلها الان ثلاثة . كان لكل واحد من الابنين
 سهمان فتكون ستون مجموع حصص الابنين اثنا عشر تقسم بين ولد بها لذكر مثل
 حظ الاثنتين . فلبنت بنت بنت بنت ثلاثة من خمسة عشر واللاخرى اربعة من
 خمسة عشر وللابن الثمانية الباقية هو اما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات
 الساقطون فاو لا هم بالميراث اقرهم . فيقدم ابو الام على ابي ام الاب . فان استوا
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان احصهما كما في رد المحتار وغيره . ان
 لا تقديم بهوي رواية الجوزجاني . وحيث لم يقدم به او قدم بهواستوا في الادلاء
 ننظره فان اتحد حيز قربانهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة
 ام الميت فالظاهر انه يحل ثلث المال لمن هو من جهة ابي الاب وثلث لمن هو من
 جهة ام الاب . وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلث المال لمن هو من جهة

ايها الميراث لمن هو من جهة امه ثم ما السالب لكل فريق يحصل كانه كل التركة
 وهكذا * وان لم يتعد حيوة قرايتهم بلان كان بعضهم من جهة ابى الميت
 وبعضهم من جهة امه جعل المال اجزاء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل
 التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من
 جهة الاب لذلك مثل حظ الاكثين وعسلى من هو من جهة الام كذلك
 وهكذا الامثلة ام ابى ام وابوام ام * فعند المنزلة المال كله لابي ام الام
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصح رواية الجوز جاني وفي عدم
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها الثلثان لام ابى الام والثلث لابي ام الام
 وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا لقربى الى الوارث *
 ابوام ام وابوام اب * فعند المنزلة المال بينهما نصين كما يكون بين ام الام
 وام الاب فرضا ورده او الاصح عند اهل القرابة ان الثلث للاول
 والثلثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها واما الصنف الثالث وهم بنات
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولا هم بالميراث اقربهم
 الى الميت من اى جهة كان فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ
 مطلقا فان استويا الى الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذى الرحم
 فبنت ابن اخ لابوين مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما فان استويا فيه فمعه
 ابى يوسف رحمه الله يقدم الأقوى وهو من كانت من الابوين ثم من كان
 من الاب فقط ثم من كان من الام * فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن
 كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط عنهم
 عند الاجتماع ومن لا يسقط * وعده محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة

والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول * قال السيد
المرجاني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فاناصاب كل فريق من
الاصول يقسم بين فروعه * كافي الصنف الاول * فلو ترك ثلاثة بنين وثلاث
بنات لآخوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت للايوين
لقوة القرابة * وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها
لذكر مثل حظ الانثيين وثلثه لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب
لكونها محبوبة بالشقيقتين * ولم اذا تعدت البطون تفصيل في القسمة
والتصحیح مذکور في مطولاتهم * الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين * قال
اهل التنزيل ومحمد من اهل القرابة لبنت الاخ من الام السادس والباقي
لبنت الاخ من الايوين اصبا رابا لآباء * وقال ابو يوسف المال كله
لبنت الاخ من الايوين اعتبار القوة * ثلاثة بنى اخوات متفرقات فعند
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها تم بالفرض والرد *
وعند ابي يوسف المال كله لابن الاخت من الايوين * ولو كان بدلم ثلاث
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفريقين *
ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فعند اهل التنزيل المال بين
امها تم على خمسة بالفرض والرد ثم نصيب الاخت للايوين ثلاثة
لولد بها ثلاثة عندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الاخت للاب واحد لولد بها
كذلك ونصيب الاخت للام واحد لولد بها بالسوية باتفاق المنزليين *

وعند اهل القرابة ما قدمناه قريبا وهوانا ابا يوسف يقتل الكل
لولى الاخت من الابوين * ومحمد يجعل كان في المسئلة
مت اخوات اختيار العدد القروع في الاصول فيكون للاخت للام الثلث
بتقد يرها اخنين وللأخت من الابوين الثلثان بتقد يرها اخنين كذلك فحصة
كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والاخرى بالسوية ولا شيء لولدى الاخت
من الاب كأم والتصحیح غير خاف * واما الصنف الرابع وهم الامام لام
والعمات مطلقا والاخوان والحالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان
حيز قرابتهم متعديا بان يكون الكل من جانب الاب كالامام لام والعمات
او يكون الكل من جانب الام كالاخوال والحالات فلا قوى منهم
بالقرابة اولى باجماعهم * فمن كان لاب وام اولى من كان لاب فقط *
وفرق بين ان يكون الاقوى ذكر او انثى فعمه لاب وام اولى منها لاب فقط
وعمة لاب فقط اولى منها لام فقط ومن عم لام كذلك * وكذلك الاخوال
والحالات وان استوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كم وعمه كلاهما
لام او خال وخالة كلاهما شقيق اولاب اولام * وان كان حيز قرابتهم
مختلفا بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعمه وخالة فلا
اعتبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثلث لقرابة الام
اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كالمواثيق فيقدم
الاقوى قرابة بالميراث * الامثلة ثلاث حالات متفرقات فعند المنزليين
المال ينهن على خمسة كما لو ورثن من الام * وعند اهل القرابة المال للخالة من
الابوين * ثلاثه اخوال متفرقون فعند المنزليين للخال من الام السدس

والباقى للخال من الابوين * وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين * ولو
اجتمع الاخوال المتفرقون والحالات المتفرقات فعند المنزلين ثلث المال
للخال والحالة من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وثلثا المال للخال
والحالة من الابوين يقسم بينها كذلك * وقال اهل القرابة المال كله للخال
والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين * ثلاثة اخوال متفرقون
وثلاث عمات متفرقات * فعند اهل التنزيل ثلث المال لقرابة الام يقسم بين
الخال للابوين والخال من الام على ستة واحد للثاني والخمسة للاول وثلثا
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب * وعند اهل
القرابة الثلثان للعمة من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك *
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول ان
اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان * فان اسنوا في القرب
وكان حيز قرابتهم متحدا فالا قوى منهم اولى اجماعا * فان اسنوا في القوة
ايضا فولد العصة منهم اولى من ولد ذي الرحم كبت عم وابن عمه كلاهما
لاب وام فالمال كله لبنت العم لذلك * وان استوا في القرب الى الميت
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا وللولادة الوارث * بل الثلثان
لن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وولادة العصة * والثلث
لن يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا * ثم عند ابي يوسف رحمه الله
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات
في الفروع * عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد الفروع والجهات في الأصول كما هو مذ بهما في الصنف الأول على
أسلف * الأمثلة ولد عمه وولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه
وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة * ولد عمه وولد ولد خال * فعند
اهل التنزيل المشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى
الوارث والميت وعند الخنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمه
الثلثان ولولد ولد الخال الثلث * بنت عمه وولد عمه كلاهما لابوين اولاب *
المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى
الوارث هو المعتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد
الدرجة * ويقاس على هذه الامثلة غيرها * ثم يتقل هذا الحكم اعني حكم
اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها
ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم
وهكذا كما في المصبات واقه اعلم * واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص
الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت
بنته الاخرى فتلد ابنا فهو ابن ابن بنت زيد وابن بنت بنته * او ينكح اخو
زيد لامه اخته لايه فتلد ابنا فهو ابن اخي زيد لامه وابن اخته لايه *
او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد افهو ولد خال زيد وولد عمته * فاذا
كان ذلك فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق
بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الخنابلة
كذلك ان استووا في الجهة كما مر * واقه استووا في القرب الى الوارث
قد روا الوجوه اثنا عشر ورثوا بها على ما يقتضيه الحال *

فيورثون في الرحم بالجهتين لانه يخص له قرابتان لا ترجيح بينهما
 فورث بها كزوج هو ابن عم * واما اهل القرابة فلم تفصل وبينهم اختلاف
 حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات وبنات الابن او في اولاد
 العمومة والحولة فالرواية الصحيحة عن ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابدان
 القروع * لانه يقسم المال ابتداء على القروع ويعد ذا الجهة الواحدة واحدا
 وذا الجهتين اثنين كامر * ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه
 كامر يقسم المال على اول بطن اختلف ويجعل الاصول بعدد فروعهم *
 فمن له فرع واحد عدة واحد او من له فرعان عدة اثنين ثم يجعل المذكور
 طائفة والانا طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك * وان كان تعدد
 الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابو يوسف رحمه الله يعتبر قوة
 القرابة كما مر بك * ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة
 والاخوات ويعتبر فيهم عدد فروعهم كامر ايضا والله اعلم * الامثلة *
 خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت
 هي اخته لامه وهذه صورتها *

فبعدنا معاشر الشافعية لا بن ابن البنت نصف	بنت	بنت
وثالث لان له جميع ما كان لام ابيه وهو النصف	بنت	بنت
وله ثلثا ما كان لامه وهو ثلث المال * ولبنت	بنت	بنت
بنت البنت ثلث ما كان لامها وهو سدس المال	بن	بنت
ونصع من ستة * وعند الحنابلة لابن ابن البنت	بن	بنت
بالجهتين ثلاثة ارباع المال لان له جميع ما كان	بن	بنت

لجدة من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدة من امه وهو الربع
ولا خنث من امه نصف ما كان لجدها وهو الربع ونصف من اربعة * وعند
ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك ابنتين وبنتا اربعة للابن
وواحد للبنت * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نه اول
بطن يختلف من الاصول وفيه ابن وبنت وهو يعتبر العدد في الاصول
من الفروع * فاذا اعتبرت في البنت عدد فروعها صارت كبتين فاصلها من
اثنين للابن سهم هولاء وللبنت سهم هولاء هما اب وابنة وبنت ورو سها
ثلاثة والواحد يابنها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة * فللابن
من جهة ابيه ثلاثة من جهة امه اثنان فله خمسة وللبنت من جهة امها فقط
واحد * ولو خلف بنتي اخت لام احداهما بنت اخ لاب وبنت اخت شقيقة *
فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة
نصيب امها ولبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابيها ولبنتي الاخت
من الام السدس واحد نصيب امها ونصف من اثني عشر * لبنت
الشقيقة نصفها ستة * ولذات القربتين خمسة اربعة من جهة ابيها واحد
من جهة امها * ولبنت الاخت من الام فقط سهم واحد * وعند ابي يوسف
رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة وعند محمد رحمه الله
اصل المسألة من ستة ومنها تصح لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثلاث يقسم بين
بنتي الاخت من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من
الاب * ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقربتين باتفاق اهل
المذاهب الثلاثة لكونه ابن عمه والثلاث لكونه ابن خال * ولو خلف عمتين

من اب احد اها خالة من ام وممها خالة لابوين * فعند اهل التنزيل تصح
من اثني عشر لذات القرابتين منها خمسة اربعة لكونها امة وواحد لكونها خالة
من ام * وللعمة الاخرى اربعة وللخالثة من الابوين ثلاثة * وعند اهل القرابة
الثلاثين للعمتين والثلاث للخالثة الشقيقة ولا شيء للخالثة من الام فتصح من اصلها
ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر

* تبيـــــــــــــــــه * اذا وجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما
فلا يحجب الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى الثمن باحد
من القروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها خسر العول بازدياد حام
القروض * وما بقي بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام يقسم عليهم
كما يقسم الجميع لو انفردوا وكان لم تكن زوجة * فلو خلقت زوجا وبنت اخت
واخاها للزوج النصف والباقي بينها اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة * واما
عند الحنابلة فبالسوية * ولو ماتت عن زوج وبنت وبنت وخالة وبنت عم
لفيرام فعند اهل التنزيل للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالثة
سدس الباقي ولبنت العم الباقي وتصح من اثني عشر * وعند اهل القرابة
للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من الصنف الاول *
ولو خلف زوجة وبنت وبنت وبنت اخ لفيرام فعند اهل التنزيل للزوجة
الربع ويقسم الباقي بينها بالسوية وتصح من ثمانية * وعند اهل القرابة الباقي بعد
فرض الزوجة لبنت البنت فقط * ولو خلقت زوجا وابن خال ابيا وبنتي
اخيا لابيهما فعندنا معاشر الشافعية من المنزليين وعند اهل القرابة للزوج
النصف والباقي لبنتي الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب ينتى الاخ * اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث * واما عند اهل القرابة
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال * وعند الخنابلة لا تحجب بنت الاخ
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج
 النصف والباقي بين ذوى الارحام * فابن خال الاب يدلى بالجدة ام
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اقسام النصف بينهما نصفين فلا تنقسم عليهما
 فقصص مصالتهن من اربعة وعشرين للزوج نصفها اثني عشر ولا بن خال الاب
 سدس الباقي سهان وكل واحدة من بنتي الاخ خمسة * فائدة لا يعول
 في باب ذوى الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة
 فقط * مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات *
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لابوين النصف ثلاثة ولبنت الاخت
 للاب السدس تكملة الثلثين واحد * ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد * ولا يبي الام السدس واحد ومجموع
 ذلك سبعة * اما عند اهل القرابة فالمال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني
 والباقي من الصنف الثالث * مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات
 متفرقات مثني * فعند اهل التنزيل لأم السدس واحد ولبنتي الاختين
 من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع
 ذلك سبعة ولا شيء لبنتي الاختين من الاب كما انه لا شيء للاختين من الاب
 مع الاختين الشقيقتين * واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله
 لبنتي الشقيقتين ولا شيء للباقيين * وعند محمد رحمه الله المسألة من ستة

لبنتي الاختين الشقيقتين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثالث
اثنان ولاشيء للباقيين فلعلم من هذا ان العول في مسائل ذوي الارحام
انما هو عند المنزلين فقط *

* تنمية * مال من لا وارث له من ذي فرض او عصبه او ذي رحم او ما فضل
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال
ضائع * وذلك لان كل ميت لا يخلو عن بني عم اعلاذ الناس كلهم بنو آدم *
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه
مجهول فلم يثبت له حكم * فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان
اهلا والا حرم ليعرفه في المصالح ان شعلتها ولايته * واذا لم تشملها
ولايته فخيرين دفعه له او صرفه بنفسه * ويجب على غير الامين دفعه الى امين
عارف * وعبرة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في التحفة والرملي في
النهاية اذ اجار الملوكة في مال الصالح وظفره احد من يعرفها صرفه فيها
وهو ما يجوز على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم *

* باب في كيفية تقسيم التركات *

القسمه بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه *
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعها وان كانت اسم
جنس لاختلاف انواعها * وهي اي القسمه * الثمرة المقصودة
بالذات * من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو
وسيلة لها * لان الفرض قد يصح المسألة من عدد والتركة دونه او فوقه
فلا يجدن به ان يعبر في الجواب عن الانصباء بالسهام المطلقة كان يقول صحت

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثل لكل جحدة منها كذا
 ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ . فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الانعام غير
 مفيد للموالم . قال المؤلف رحمه الله اعلم ان نسبة الكل وارث من التركة الى
 التركة كنسبة سهامهم . تصحيح المسألة الثانية مصححة لان المسألة
 هي تقسيم ميراث التركة الى عدد التصحيح . فالمسألة حينئذ مقام
 المال الموروث وسهام كل وارث من تصحيح المسألة مقام حصته من
 الحق الموروث . ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة ومدار هذا
 الباب على الاربعه الاعداد المتناسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانيها
 كنسبة ثانيها الى رابعها . واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية
 وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعه وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة
 واثنا عشر . وبقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى
 ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنتين واربعه وثمانية
 وستة عشرو اثنتين وثلاثين فانها على نسبة النصف . ولما كان الغرض معرفة
 ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا
 لو شيئا مما لا يتناول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع
 والثلث فاخراجه سهل وقد يكون مجهول النسبة يادى الراى بسبب
 متامنة لوجوهية لو غير ذلك . فقلوا لا يجد هذا الغرض عمل حسابي وهو
 التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحفظ كل وارث منه معادلا
 لحظه منها فانظم لهم اربعة احوال متاسبة . اولها الحظ من المصحح هو ثانيها
 المصحح هو ثالثها الحظ من التركة وهو الجوهال هنا . ورابعها التركة وكل

اعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها ان يكون مسطح طرفها مطابقا لمسطح
وسطحها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف
منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائر هـا
واعمها فاما اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كبعد ونحوه وذكرها
ايضا فيما نقله عن السبطاخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما سترها
وسنذكر باقيها هنا تنجيا للفائدة قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بمثل ثلثها الى ثمانية
لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان والمموج ثمانية ولورثت
الزوجة الميثة ستين دينار او اردت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها هي
اي الستين كسبة سهامه الى الثمانية التي هي المصحح المسألة فانسب
سهام كل وارث من مصحح المسألة الى مصحح مسئلته وخذ
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته من التركة وهي
الستون بذلك النسبة فالماخوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثنتان
وهي اذا نسبتهما الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة
عشر دينار وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثة وهي اذا نسبتهما الى المصحح

وهو الثمانية $\frac{1}{2}$ ثلاثة اثانها فلها ثلاثة اثان الستين دينار اثان وعشرون
دينار ونصف دينار وللأخت مثله $\frac{1}{2}$ لان سهامها ثلاثة كسها $\frac{1}{2}$ اثان
وعشرون دينار ونصف دينار $\frac{1}{2}$ فهذه إحدى الطرق الخمس * وقد عمل
المؤلف رحمه الله في قسمة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة
بين المسألة والتركبة * ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار
ما يمكن والعمل بنسبة الوفاق اخصر كما سيأتي بيان كيفية العمل به * لكن المؤلف
رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الغير في ما اذا
كانت التركة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد * اما العمل
بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول * مصحح المسألة ثمانية
والتركة ستون دينار او يبينها توافق بالربع رد دنا كل واحد الى ربعه فالتركة
الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين وابقينا سهم الورثة بحالها على القاعدة * فاذا
اردنا العمل بطريق النسبة نسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وقفا فللام
سهمان نسبتها الى وفق المسألة المانلة فلها مثل وفق التركة خمسة عشر دينار
ونسبة سهام كل من الأخت والزوجة الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها
مثل ونصف مثل وفق التركة يكون اثنين وعشرين دينار ونصف دينار *
ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركة وهي اشهرها ان
نضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركة ونقسم
الحاصل من الضرب على جميع سهام المسئلة وخارج القسمة هو نصيب ذلك
الوارث * ومنها ان تقسم التركة على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة
سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث * ومنها ان تقسم

مصحح المسألة على التركة وتقسيم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج
 بتلك القسمة يخرج نصيبه * وهذه الطريق عكس التي قبلها * ومنها ان تقسم
 ما سمت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك
 القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث * مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان
 المسألة بعولهما من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنتين اربعة
 والزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق
 الاول وهو النسبة فانسب سعي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر
 تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير
 وثلث دينار وثلث خمس دينار * وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر
 جزءاً من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر
 تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس
 دينار * والنسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة
 دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار * وجائز ان تقول سبعة دنانير
 وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وان اردت العمل بالطريق
 الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين ببلغ ستة
 وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصحح المسألة يحصل لكل واحد ما سبق
 ثلاثة دنانير وثلثا دينار وثلث خمس دينار * واضرب للزوج ثلاثة
 في ثمانية وعشرين ببلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق
 ايضا خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار * واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية
 وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دينار وثلثا خمس دينار * وان اردت العمل بالطريق
 الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج
 واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج
 ما سبق لكل منها واضربها في ثلاثة الزوج يخرج لما سبق واضربها في اربعة
 كل من البنتين يخرج لكل منها ما سبق كذلك * وان اردت العمل
 بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة على الثمانية والعشرين
 الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعد ذلك بطريق القسمة
 على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج
 يخرج نصيب ذلك الوارث * فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف
 وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهو سهم واحد الابوين من مخرج ربع
 السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان بالبسط ستة
 وخمسين * ثم اقسمة الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من
 مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار
 وثلث خمس دينار * وقسمة ثلاثة الزوج على النصف وربع السبع بان تبسط
 الثلاثة المقسومة من مخرج ذينك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر تبلغ
 بالبسط اربعة وثمانية * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو
 خمسة عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلثا خمس دينار *
 وقسمة اربعة كل من البنتين على النصف وربع السبع بان تبسط الاربعة
 المقسومة من مخرج ذينك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبلغ بالبسط
 مائة واثنى عشر * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة فانيروثلشد ينارو ثلثا خمس دينار كما
تقدم * وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصراع المسألة
على سهي كل واحد من الابوين يكن خارج القسمة سبعة ونصف ثم اقسام
الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق * واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج
يكن خارج القسمة خمسة ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق *
واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسمة ثلاثة وثلاثة
ارباع ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة مامر * فهذه
خمس طرق متداولة وهناك لا هل الحساب طرق أخر من كورة
في مطولات الفرائض وكتب الحساب * وفائدة معرفة هذه الطرق
العمل بالاقرب والاسهل فاذا اتصروجه عمل باخر * واذا اردت الامتحان
فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح
والا فقلط يحتاج الى الاعادة * فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحيح
المسألة اشتراك بجزء ما فالاخصر ان ترد كلا منها الى وفقه وتقيم وفق
كل منها مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من
الاجوه الخمسة السابق ذكرها * ولا ريب في ان ضرب الوفي وقسمته اسهل
واخصر كما يعرفه الممارس * مثال ذلك مسألة المثنى السابقة وهي ام وزوج
واخت شقيقة * اصلها بعولها ثمانية ونص منها والتركة ستون دينار كما
مثلها المؤلف * فبين المسألة والتركة اشتراك بالربيع فرد كلا الى ربعة
فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر وترك سهام كل وارث بحالها
وتم العمل بما شئت من الاجوه المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد على ما قررناه فيها ما قام واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن
 الخارج خمسة عشر في عظم من التركة واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة
 اثنتين يكن الخارج اثنين وعشرين ونصفا هو حظ كل منهما واما بالوجه
 الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن خارج
 القسمة سبعة ونصفا فاضرب للام سهميها في ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر
 واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل ما مر كذلك
 واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة
 يكن الخارج ثلثي خمس ثم اقس بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على
 ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهميها من جنس مخرج الكسر خمسة عشر
 تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من
 مخرجها هي حصتها واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر
 يخرج لكل منهما امر واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة
 اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد
 يخرج خمسة عشر هي حصتها واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة
 كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة
 على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسر الثلثين تبلغ خمسة واربعين
 فاقسمها على بسط الثلثين اثنتين يخرج لكل منها كما مر اثنان وعشرون ديناراً
 ونصف دينار وقس على هذه الصورة نظائرهما وقد نقل المؤلف

رحمه الله عن العلامة سبط المارديني جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما
 تراها قال رحمه الله قال العلامة رحمه الله سبط المارديني رحمه الله
 رحمه الله عليها في شرحه على المظومة الرحية ان التركة اذا كانت
 من الامور المعدودات المتساويات قدرا وقيمة كالدرهم والدنانير
 وغيرها مما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جودة ورواءة
 ففيها طرق منها وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ان تضرب سهام
 كل وارث من المسألة في التركة او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة
 موافقة ونقسم الحاصل بذلك الضرب على المسألة او على وفقها
 ان وافقت التركة يحصل نصيبه من التركة فلو مات من زوجة ام وعم
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع وثلاثة وللأم الثلث
 اربعة ولعم الباقى خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب
 للزوجة ثلاثا في المائة واقسم الحاصل بذلك الضرب وهو ثلاثمائة على
 المسألة وهي اثني عشر يخرج لخمسة وعشرون دينار واضرب
 كذلك للأم اربعتها في المائة التي هي التركة واقسم الحاصل بذلك
 الضرب الذي هو اربعمائة على المسألة وهي اثني عشر يخرج لثلاثة
 وثلاثون دينار او ثلث دينار واضرب كذلك للم خمسة في المائة
 التي هي التركة واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون
 دينار او ثلثان وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر
 الى الموافقة بين التركة والمسألة لو قسمها بطريق الموافقة لكان اقصدا واخصرا
 بان يراد التركة الى وفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك ادهم الورثة بالهام يتم العمل كما صنع ومنها اي
الطرق التي تقسم بها التركة المدودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور
سابقا فان تقسم التركة على المسألة او وفق التركة على وفق المسألة اذا
كان بينهما موافقة وتضرب الخارج بتلك النسبة في سهام كل وارث
بمحصل نصيبه من التركة في المثال المذكور الذي هو زوجة وام
وعم والتركة مائة دينار تقسم المائة على المسألة وهي اثني عشر يخرج
بالنسبة ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة في اربعة الام و
في خمسة الم يحصل لكل منهم ما ذكرناه فللزوجة خمسة وعشرون
دينارا وللام ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ولعم واحد واربعون
دينارا وثلث دينار ولو قسمها بطريق الوفق لكان اخصر ومنها اي
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التي ذكرها المؤلف اول الباب وهي
ان تسب سهام كل وارث من المسألة اليها اي الى المسألة وتأخذ من
التركة بتلك النسبة فالماخوذ بها حصته اي حصة ذلك الوارث
فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسألة تربعا فخذها ربع المائة وهو خمسة وعشرون
دينارا ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث من المسألة فلها ثلث المائة
وهو ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ونسبة خمسة الم
الى المسألة ربع وسدس فخذ له ربع المائة خمسة وعشرين
دينارا وخذ له سدسها ستة عشر دينارا وثلثين اي
وثلثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينار وثلث دينار وهذا
الوجه اعم الالوجه واكثرها تمعا واستمالاتا قدمت الاشارة اليه

لانه **في** يحمل به في التركة المدودة **في** كما مرت اسئلته **في** وفي **في** غيرها
 سواء كانت **في** التركة **في** اجزاء متصلة **في** كالعبد والسيف **في** او منفصلة **في**
 كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء كانت **في** منسوبة القيمة **في** كارض
 لا تقاضل بين اجزائها وحبوب مثلية مما يقتات وغيره ونحو ذلك
في او مختلفتها **في** كاشبار نخل وعنب وجواهر مختلفات القيم وعروض
 تجارة وغيرها **في** انتهى **في** ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمه الله
 عليهم اجمعين * فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه *
 اعلم ان مخرج القيراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم
 كاهل الشام اربعة وعشرون * وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم
 عشرون * والدائق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلثه فيكون مخرج
 الدائق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج
 الحبة اثنين وسبعين * وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدائق مائة
 وعشرين ومخرج الحبة ستين * ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع
 في القسمة وهو جعلهم الدائق جزءا من اربعة وعشرين جزءا من القيراط
 ولا يحتاجون معه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون
 مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح
 فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو الغالب و اردت
 معرفة قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القيراط فطريقه ان تقسم
 ما صحت منه المسألة على مخرج القيراط وهو كما علمت عندنا اربعة وعشرون
 فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قيراط المسألة *

فاذا اردت تحويل كل نصيب من صحيح المسألة الى القيراط فلك العمل فيه
 باحد الالوجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حظ كل وارث من
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه . فهذه اعداد
 اربعة متناسبة احدها مجهول كما مر بك ثمه فان شئت فانسب نصيب كل
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين بتلك النسبة يخرج
 نصيب ذلك الوارث قراريط . وان شئت فاقسم على قيراط المسألة سهام
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط فهذان
 وجهان من الخمسة الالوجه المذكورة . ولك العمل باحد الثلاثة التي لم نذكرها
 هنا وقد م يانها اول الباب . وان حصل معك في بعض الانصبا . او جميعها
 اقل من قيراط و اردت التعبير عنه فانت بالخيار بين ان تعبر عنه بالكسور
 المشهورة كالنصف والثالث والربع وما بعد هامن الكسور المنطقة او العزم
 مفردة وغير مفردة او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت . مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه
 بالدانق اذى هو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط على اصطلاح
 اهل حضرموت . والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم . مثال
 ذلك لو خلقت زوجا وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والتركة
 عقارا ونحوه فاصلها ستة نعول الى ثمانية وضع من مائة وعشرين خرج للزوج
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر . فاذا اردت معرفة
 قيراط المصحيح فاقسمه على الاربعة والعشرين . مخرج القيراط يخرج قيراط
 المسألة خمسة اساهم واذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج
القيراط * فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة
قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط * واذا قسمت نصيب كل جدة
وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد * واذا قسمت
نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان
وخمسة قيراط * ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من
اربعين * واذا قسمت على مخرج القيراط كان قيراطها سهوا وثلاثي سهم اقسام
عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط * واقسام عليه سهم
الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط * واقسام عليه سهام
كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطين وخمسة قيراط *
ولو كانت الاخوات اربعم الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها
على الاربعة والعشرين خرج قيراطها ثلث سهم * واذا قسمت سهام كل
وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج
والام ما تقدم * ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم المصحح
على الكسر بسط المصحح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر
كما مر به * ففي هذا المثال اوسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثنائين
تسعة اقسامها على بسط الثلث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر
للقيمة على الواحد * وابسط نصيب الام وهو واحد اثنائين يباغ ثلاثة
واقسمها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت * وابسط نصيب
كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا * وان شئت العبل

بطريق النسبة السابق يانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذله
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه
 من قيراط التركة * ففي المثال الاول نسبة سهام الزوج هي خمسة واربعون
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمن فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين
 تسعة قيراط كما مر * ونسبة سهام كل جدة هي خمسة الى التصحيح ثلث ثمن
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد * ونسبة سهام كل
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمس قيراط *
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام هي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن *
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة * وقس على هذا باقي الامثلة والله اعلم
 (تتمه) حيث علمت ما تقرر في قسمة التركة معدودة كانت او عقارا
 بالطريق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القيراط فلا غنى لك عن معرفة
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها *
 واذا وضعتها في الجدول انتقلت في صحيفة الحائط بمبرد الوقوف عليها وامنت
 من غوائل الفلظ فيما دق من كسورها * ويبان كيفية وضعها في الجدول
 بعد التصحيح ان تقسم المصحح على عدد التركة ان كانت معدودة او على
 مخرج القيراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج
 تلك القسمة للواحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين * ثم حل
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها ويتبغى تعظيمها لانه اخصروا ان تكون
 من المشرة غماد ونها ان امكن ثم صل باخر جدول التصحيح جد ولا مواز ياله

وارسم باعلاء عدد التركة ان كانت معدودة او الاربعين والعشرين ان
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع * ثم ارسم
جداول قائمة بعدد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختاراه وارسم ايضا
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى
الاضلاع كذلك * واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط
او عدد التركة ما خرج من المصحح للواحد من ايها * وعلى قوس الضلع الذي
يليه ما يخرج لواحد مما رسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي
الاضلاع * ثم اقس كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها اولابان تسقط
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى ينفي
او يبقى اقل من الضلع * وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء
فأثبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب وان
فضل اقل من الضلع فأثبتته تحت بدل الصفر في ذلك المربع * ثم اقس ثانيا
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل
فيه كما عملت في سابقه وهكذا اتقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه * وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده * وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل * وهي ان تقسم كل نصيب
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج لواحد التركة وتثبت ما خرج
لواحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المتخصص بضاحبة لك
 النصيب * ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع
 بقده وهو ما لواحد مما قبله وثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة
 مرات الاسقاط الصحيحة كذلك * ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على
 الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة * ثم مارسم على كلا الطرفين
 تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط واحد من التركة
 ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدده مما قبله متنسب ومجموع صحاح
 القراريط وكمورها ان كانت هو النصيب من مخرج القيراط * وعند انتهاء
 القسمة استحسن بالجمع بان تجمع ما تحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجتمع
 على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا محالة فاجمع الخارج الى ما تحت الضلع
 الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فينتهي بك الجمع الى
 مخرج القيراط وعدد التركة * واذا جمعت ما تحت ضلع منها فلم ينقسم
 مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل * وسنمثل هنا بما بين تمرينا
 احد هافي القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة * اما القسمة
 على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة * ولا جرم ان من اتقن
 قسمة على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير مما عداها وقد
 تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جذات واربع زوجات وتسعة اعمام *
 وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا ومائتين
 واربعين * فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فاقسم
 اولاصحها الذي هو الثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط

اربعة وعشرين يخرج قيراط المسالة الف ومائتان وستون * فخله الى اضلاعه
 واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة * وصل باخر جدول
 التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول ثم الى التصحيح مخرج القيراط
 اربعة وعشرين وباعلى الجدول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة
 والستة والثلاثة * وارسم على قوس الاربعة والعشرين ماخرج لواحد
 من المصحح وهو قيراط المسالة الف ومائتان وستون * وعلى قوس اول
 ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون * وعلى الثاني
 ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقسم على ذلك نصيب
 كل وارث باى الطريقين شئت وتم العمل وهذه صورتها في الجدول *

[illegible]

وان اراد الاختصار فهكذا *

ورثة	سهم	قاريط	كسور
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٧
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٤ من ٥
لكل زوجه	٠٩٤٥	٠٠	٣ من ٤
لكل عد	٠١٤٠	١٠	١ من ٩

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلا وهي
الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصح القسمة ويخرج للواحد
تسمائة وستون فاثبت صفرا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب
النصيب * ثم اقسم التسمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد
مائة وستون صحيحة فاثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك * ثم اقسم المائة
والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون
ونفضل ستة فاثبتها في المربع الذي تحته * ثم اقسم الاثنين والعشرين على
رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحا اثنان وفضل اثنان فاثبتها
تحتة * واثبت تحت مخرج القيراط ما خرج صحيحا الواحد الضلع الذي يليه
وتم العمل * وايضا حله على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت
الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف ومائتان وستون يخرج
باسقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون * فاثبت عدة مرات
الاسقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين * ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مرسوم على اول ضلع وهو عشر
 القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقى النصيب مائتان
 واثنان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاطه في اثنان كذا لك تحته *
 ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مرسوم على ثاني ضلع وهو سبع العشر
 ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبت تحتها وتم العمل * فيكون لكل بنت قيراطان
 وخمس قيراط وثلثا اسياب خمس قيراط وهذه الكسور سبعة قيراط *
 وعلى هذا النمط قسمة الانصباء الباقية فلكل جدة من التركة الف وثمانية اسهم
 يكون لها اربعة اخماس قيراط * ولكل واحدة من الزوجات تسعة وخمسة
 واربعون سهما يكون لها سبعة اعشار قيراط وثلثة اسياب عشر قيراط ونصف
 سبع عشر قيراط وهذه الكسور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة *
 ولكل واحد من الاعمام مائة واربعون سهما يكون له عشر قيراط وثلثا سدس
 سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جده وجميع ذلك
 مرسوم في الجدول * واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تعده
 ثمانية عشرو في اثنان سدس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل
 ستة في اسداس سبع عشر قيراط * فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
 فثمة اربعة وخمسون في اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط
 حصل تسعة في اسياب عشر قيراط * فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
 فثمة ثلثة وستون في اسياب عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسعة
 في اعشار قيراط * فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول فثمة مائة في اعشار
 قيراط فاذا قسمتها على العشرة حصل عشرة في قراريط * فاجمعها الى ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وعشرون والعمل حينئذ صحيح. ولو اردت قسمتها
اعنى مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عند اهل حضرة موت
مثلا وهو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط و اردت وضعها
في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف هي
دائق المسألة. ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدائق كان الخارج هذا
المسد ديبينه. ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب
بمقتضى القاعدة الاتبية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المسألة الذي
هو هنا اثنان فيكون الدائق مائة وخمسة. واذا حملته الى اضلاعه وجدتها
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة. واعتبر الاربعة والعشرين التي
هي مخرج الدائق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق
من القسمة على الاضلاع على اى الطريقين شئت. الا انك تريد ضربها بها
كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب. وعلى
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة
اسباع دائق. ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق. ولكل زوجة
ثمانية عشر دائق ولكل عم دائقان وثلثا دائق. وهذه صورته في الجدول

ورثه	سهم	٢٤	٣٤	٣٥	٥	١
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثه	سهم	قراريط	دوائق	كسور دائق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد التركة فنقسم جدولا من المنا ستمات
لثة اموات * ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد التركة كما سترا *
وذلك لومات امرأة عن زوج وام واختين شقيقتين واختين لام
وتركت خمسة وسبعين ديناراه فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين ومن
في المسألة * ثم ماتت احدى الشقيقتين عن زوج واختين لاب ومن في
المسألة * ثم ماتت احدى الاختين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة * ثم مات الزوج الذي في الاول عن زوجة وابوين * ثم ماتت
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن *
 فمسألة الاول من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثاني من ستة وحفظه
 من الاول واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وهما
 متباينان * ومسألة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متوافقان
 بالنصف * ومسألة الخامس من اربعة وهي احدى الفواوين وسهامه
 الف واربعائة واربعون وهي منقسمة على مسالته * ومسألة السادس
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من
 تسعة عشر الفا ومائتين * فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن
 الخارج مائتين وستة وخمسين * فخذ اضلاعه التي يتركب منها تجد مائتين
 وثمانية واربعة * وصل باخر جدول التصحيح جد ولا واثبت في اعلاه
 الخمسة والسبعين * ثم ثلاثة جد اول اثبت باعلاها اضلاع الخارج اغني
 الثمانين والاربعة واعمل في القسم عليها والانتحاب بالجمع ما تقدمت
 الاشارة اليه * وهذه صورتها في الجدول

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80																				

حصّة الاخْت التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخْت لام
 في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربعون سهما فلها اثنان وعشرون ديناراً
 وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان من دينار * والتي هي اخْت لام في الاولى والثالثة
 وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون
 سهما فلها اربعة عشر دينار وربع دينار وثمان من دينار * وللأب في الثانية
 ثلاثمائة وعشرون سهما فلها دينار وربع دينار * وللزوج في الثالثة الف
 ومائتان وثمانية واربعون سهما فلها اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار * ولكل
 واحدة من الاختين لأب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار
 دينار ونصف ثمن دينار * وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهما
 فلها ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار * وثمان من دينار * وللزوجة في الخامسة
 الف واربع مائة واربعون سهما وللأم في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة
 دنانير وخمسة اثمان دينار للأب في الخامسة الفان وثمانمائة وثمانون سهما
 فلها اربعة عشر دينار وربع دينار * وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهما
 فلها دينار وربع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن دينار * وللأب في السادسة ثمانية
 اسهم وسهم فلها ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن دينار * واذا اجتمعت ماتحت
 الضلع الاخر وهو اربعة حصص اربعة هي ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة
 يحصل واحد وهو ثمن ثمن * فاجمعها الى ماتحت الثمانية اثنان يجتمع ستة عشر وهي
 اثنان ثمن فاقسمها على الثمانية عدد الضلع الثاني يخرج ثمان ومائتان * فاجمعها
 الى ماتحت الثمانية الاولى يكن المجتمع ثمانية واربعون ثمنا فاقسمها على الثمانية يعفرح
 ستة وهي دنانير * فاجمعها الى الدنانير يجتمع خمسة وسبعون ديناراً فالعمل

صحيحة صحيح * ولو جمعت ما تحت ضلع منها لم يتقسم مجموعها عليه قسمة
 صحيحة كان ذلك علامة الخلل في العمل * وقس على هذا ما يريد من اشياءه *
 واعلم انه قد لا يكون العدد الذي تصح منه المسائل قيراط صحيح او لا يتقسم
 على عدد الحركة قسمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تضرب المسألة في مخرج
 الكسر الذي يظهر في القيراط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد الحركة
 فما يحصل فاجله كانه العدد الذي صححت منه المسائل فاقسمه على مخرج القيراط
 او على عدد الحركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجميع
 ما تقدم الا انك تريد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته
 في المسألة يحصل المطلوب * وان شئت وكان بين ما تصح منه المسائل ومخرج
 القيراط او عدد الحركة موافقة فرد كلاهما الى وفقه ثم اضرب نصيب كل
 وارث مما صححت منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القيراط واقسم
 الحاصل على وفق العدد الذي صححت منه المسائل ان كان ذلك من الشرة
 فاقطع والا فليضلمه ان امكن واقسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم يحصل
 المطلوب * وان كان قيراط المسألة او العدد الذي تقسم التركة عليه عددا
 اولافلا ينحل فتكون القسمة على جملة وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تخفى
 الامثلة على من عرف ما سبق * ثم ان كان في نفس التركة كسر فلك ان تقسمها
 كما هي كخمس بنين والتركة حبة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللكل
 ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار
 وثلاث * ففي هذه الصورة وامثالها يظهر الجواب بالبدية غالبا
 من غير بسط لكنه يتعسر في بعض الصور فحصل الترضيون لذلك

طرفين تسويلا للقسمة سواء كان الكسر منطوقا او احصيا واحد هـ بسط
 التركة فقط من جنس كسرها او كسورها وذلك بان تعرف مقام الكسر مقرودا
 كان او مكررا او منطوقا او مضافا وتضرب جملة التركة في المقام يحصل بسط
 التركة وما حصل بعد البسط اقمه مقام التركة وكل الفل باحد الاوجه الخمسة
 السابق ذكرها هـ وا قسم ما يخرج لكل وارث على مخرج الكسرها والمخرج
 الجامع للكسور لان الخارج اولافما كان كسورا فلما يخرج بعد فهو المطلوب
 فلو ماتت عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة وثلاثون
 وترك ثلاثة وستين ديناراً وثلاث دنانير هـ بسطها اثلاثا تحصل
 مائة وواحد وتسعون هـ فاضرب اسهم الورثة في البسط واقسم الحاصل
 على المسألة بمولها والخارج بعد القسمة اقسمة على ثلاثة مقام الكسور وما خرج
 فهو نصيب ذلك الوارث هـ هذا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس
 المتقدمة ففى المثال حيث عملت بها اضرب للامو احد من السبعة في المائة
 والواحد والتسعين عدد البسط يخرج العدد بقية لانه لا اثر للضرب في
 الواحد فاقسمها على السبعة عدد المسألة بمولها يخرج سبعة وعشرون وسبعان هـ
 واعمل لكل واحدة من الاختين للام كذلك هـ واضرب لكل واحدة من
 الاختين لغيرها اثنين في مائة وواحد وتسعين يخرج ثلاثاثة واثان ومائون
 اقسما على السبعة يخرج اربعة وستين واربعة اصباع هـ فلو كانت التركة مائة
 وواحد او تسعين لكان الجواب لكل منهم ماخرج له لكنها ليست كذلك
 بل هي ثلاثة وستون وثلاثان هـ فذلك تحتاج ان تقسم ماخرج لكل منهم على
 الثلاثة مخرج الثلثين فاقسم ماخرج لكل من الام وبشيهما وهو سبعة وعشرون

من الجن على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاث سبع دينار وذلك حصص الواحدة
 من التركة. واقسم ماخرج لكل واحد من الاختين لغيرام وهو اربعة
 وخمسون واربعة اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر ديناراً
 وسبع دينار وثلاث سبع دينار. واجمع الحصص بما عجلت في جمع ما فيه
 كسر مجتمع ثلاثة وستون وثلثان وهو التركة فالعمل صحيح. والطريق الثاني
 ان تبسط ايضا ما تصح منه المسألة من جنس الكبر او الكيور للتركة واقم
 بسط المسألة مقام المسألة كما اقيمت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج
 الى التقسيم بعد ذلك على مقام كسر التركة. فلو كانت التركة في المثال المذكور
 وهو ام واختان لام واختان لغيرهما اربعين ديناراً ونصفاً وثلاثاً وعملت
 بهذا الطريق فابسط التركة واصبل المسألة بمولها من جنس الكبر وذلك بان
 تضرب كلا مناهي مقام النصف والثلث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين
 وخمسة واربعين وبسط المسألة لثنتين واربعين. وبين السيطتين موافقة
 بالسبع فرد كلا منها الى رغبته واعتبر وفق كل منها كاصله وكل العمل باحد
 الوجة السابقة من غير ان يبسط سهام الورثة فما حصل فهو ما لكل وارث
 من غير قسمة اخرى على يخرج الكسر لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى
 الاثنين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر فان عملت بالوجه
 الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وفق بسط التركة وهو
 خمسة وثلاثون واقسم الجاصل على وفق بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل
 واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اسيدين ديناراً ولكل واحدة
 من الاختين لغيرام احد عشر ديناراً وثلاث دنانير واجمع الحصص الخمس

يجمعون اربعون ونصف وثلاث فالعمل صحيح ويقاس عليه امثاله
(مهمة) يقع كثيرا ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كجزء من دار
او ضيعة او سيف او عبد مفردا كان الجزء او متعدد التبع النوع كثلاثة
اخماس او مختلفه كثلث وربع والطريق في قسمته ان تحصل مخرج الكسر
او المخرج العام للكسور الواقعة فيها وتجعله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط
ذلك الكسر بحسبه * فما كان فاقسمه على العدد الذي تصح منه مسألة الورثة
فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة * وان لم يصح
فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح الفريضة فرد المصحح الى وقفه
واضربه في ذلك المخرج * وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فما كان في
الحالين فنه تصح المسألة * وما ضربته في المخرج من المصحح عند المباشرة
او وقفه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج * فان ضربته في البسط كان
الحاصل حصة جميع الورثة * وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط
كان الخارج حصة الشريك ان كان * واذا عرفت حصة جميع
الورثة فاقسمها على التصحيح يخرج جزء سهم التصحيح فاضربه في
حصة كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه في العقار ونحوه * واذا
عرفت حصة الشريك فان كان واجدا او جماعة وانقسم على عددهم فذاك *
والاجتهت الى عمل كالانكسار على الرومي وقد تقدم يانه والامثلة غير
خافية * وفي هذا اكفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فعليه
بالمطولات * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكمل بميات
هذا الفن ومقاصده * وانتهى ما اراد ابراده من عيون هذا العلم وغور

قوائده وفرائده * قال بعد ذلك ذلك براعة للتمام * واعلا ما يشاهد
 المقام * هذا ما يسر الله * اى سهل * املا * اى قوله ليكتب عنه *
 وهل الاشارة الى مرسوم مسائل الكتاب او الى ما في الذهن فيه الخلاف
 المشهور المنقول عن السيد الجرجاني الى اقوال سبعة * وجزم بتعين كونها
 لما في الذهن سواء اتقدم المشار اليه كما هنا وناخر * واصل وضع الاشارة
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما هنا مجاز * ثم قال رحمه الله * وارجو
 من الله * الرجاء هو توقع الامر المحبوب * القبول * هو اخذ ما يهدي
 او يعطى والمقصود غاية وثمرته التي هي تجزيل الثواب وتعظيم الاجر
 على تأليف هذا الكتاب * وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه
 ونعالى لهذا المؤلف المشتمل على غرر من شرائع دينه القويم * فانه قد انتشر
 في اسرع مدة في اقطار الارض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة
 * وارجو من اهل العلم اصلاح الخطا * وابداله بالصواب * اصلاح
 الخطا * هو ابداله بالصواب فهو من عطف المرادف لافادة التوكيد * وانما
 صنع المؤلف ما رايت وقوفهم الحق واتهاما للنفس وهذا هو شان الكمل
 من الرجال مع ان كتابه في غاية من التبحر والتقيق الا ماشد عن سهو
 او غلط كاتب * والله ولي المؤمنين * اى متولى امورهم ولاية خاصة بهم
 * والحمد لله رب العالمين * تقدم الكلام على معنى الحمد اول الكتاب *
 والرب المالك والمدبر وله ما نخر نعرف من كتب اللغة * والعالمين
 جمع عالم بفتح اللام كما حققه اله لامة الامير وغيره فالاولان العالم وان كان
 يطلق على ما سوى الله يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال ا

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالمين بالاطلاق
 الثاني ويكون خاصا بالقلاء اخذا من انه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة * على انه جرى في الكشف على كونه
 جميعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه
 ﷺ وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم في تقديم في شرح الخطبة
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجم
 اليه * وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينها فان الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين
 ويرد ما بينهما * وهذا اخر ما يسهله الله من الشرح على هذا المؤلف النافع *
 ولتختتم هذا الشرح بمخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول *

❦ الفصل الاول ❦

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم
 لا بوايها وقد تقدم منها في الكتاب الفروان والمباهلة والنصفيتان والاكرية
 والمشركة والدنارية الصغرى والدنارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية
 والركابية والعامرية وام القروج والفراوتسى بالمراونية وام القروية
 والمنبرية والمأمونية والخرقاو الصهار الزبديات الاربع ومسالة الامتحان والناقض
 ومسالة القضاة * ومن الملقبات ايضا الحزبة لقبت بذلك لان حمزة بن حبيب
 الزيت سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة * وهي ثلاث جدات اماء ام وام

اب وام ابى اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب * فعندنا معاشر
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط اثناثة بالجد عندنا
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشيقة والاخت
 للاب ارباعا تضم الشيقة حصاة الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين
 وحصاة الجد وبن النصف فتصح من اثني عشر اختصارا لكل جدة من
 الاولين سهم واحد وللجد خمسة وللشيقة خمسة ولاشي للاخت للاب
 ولا للاخت للام * وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد
 وتصح من اثني عشر * وعند الحنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد
 لا يحجب ام نفسه عندهم كما مر في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشيقة
 وفاقالنا وتصح عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر
 والاخت الشيقة خمسة عشر * ومنها ما بنات وهي ثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمان اخوات لايوين اولاب اصلها اثني عشر وتقول الخمسة
 عشر وتصح منها الكل واحدة سهم واحد * ومنها عند المالكية ثلاث ملقيات
 احد هال مالكية لقت بذلك نص الام مالك عليها بخصوصها * وهي زوج
 وام وجدوا اخوة لاب واخوة لام نص المالكية للزوج الصف وللأم السدس
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجميع * اما الاخوة للام فلانهم محجوبون بالجد
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شي لان الاخوة للام
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لاستتراق الفروض التركة
 فلم يكن حضورهم موجباً لهم شيئا لم يكن * وهي عند الحنفية كذلك جريا
 على قاعدة مرفي حجب الاخوة مطلقا بالجد * واما عندنا وعند الحنابلة وابي

يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللبنت السدس والباقي للاخوة
 للاب ولاشي للاخوة للام اتفاقاً * والثانية هي شبه المالكية وهي اذا كان بدل
 الاخت للاب اخوة اشقاو الحكم فيها كالحكم في المالكية عندنا وعندهم فلاشي
 للاستقاء ولا للاخوة من الام عند المالكية * اما الاخوة للام فليجيبهم بالجد
 واما الاشقاء فلانهم لا يرثون الا من اجل قرابتهم بالاب وقرابة الاب متفقة
 والجد قد حجب من كان من جهة الام فلاشي لهم معه * اما عندنا وعند الحنابلة
 والحنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلها * والثالثة هي عقرب تحت
 طوبه وهي زوج وام واخت لام وعاصب اقرت للاخت للام بنت
 للبيت * فعند المالكية تجعل للبيت مسألتان مسألة للانكار ومسألة للاقرار
 اما مسألة الانكار فمن ستة للزوج النصف لثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت
 للام السدس واحد ولاشي للعاصب * واما مسألة الاقرار فمن اثني عشر
 للزوج الربع لثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنات النصف ستة يبقى واحد
 للعاصب * ثم بعد ذلك تجمع حصة البنت والعاصب ومجموعها سبعة ونقسم
 عليها نصيب الاخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم تضرب
 التسعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين واربعين * فلزوج ثلاثة من
 مسألة الانكار في سبعة بواحد وعشرين * وللأم اثنان من مسألة الانكار
 في سبعة باربعة عشر * وللبنات المقررات ستة والعاصب واحد * اما عند الثلاثة
 فالأقرار باطل لكون المقر غير جائز والله اعلم

❦ الفصل الثاني ❦

في ذكر شي من مشابه النسب * فمن ذلك رجلا ن كل منهما م الآخر

صورتهما تزوج كل منهما ام الآخر فاولدها ابنا فكل منهما عم الآخر لأمه *
 رجلان كل منهما خال الآخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين بنت
 الآخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الابنين خال الآخر * رجلان كل منهما
 ابن خال الآخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين اخت الآخر فيولد لكل
 منهما ابن فكل من الابنين ابن خال الآخر * رجلان احدهما عم الآخر
 والآخر خاله * صورتهما تزوج رجل بامرأة وتزوج ابنة امها فولد لكل واحد
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب * وقد ذكر هذه
 الصورة الحريدي رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملغزا بها اذا كان للرجل
 اخ شقيق وتأتى في الانفازان شاء الله * ولها صورتان ايضا احدهما ان
 يتزوج ابوابي زيد باخته من امه فلقد ابتاعهم زيد وزيد خاله * والثانية
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه امه فتلد ابنا فهو خال زيد وزيد عمه ويلغز بها
 في الميراث كما ياتي ومنها ان يقول شخص لى عمه وانا عمها لى خالة وانا
 خالها فاما قوله لى عمه وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام ابيه فاولدها بنتا فهذه
 البنت هي اخت ابيه فهي عمته وهي بنت اخيه فهو عمها * واما قوله لى خالة
 وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من ابيه فاولدها بنتا فهذه البنت هي اخت
 امه فهي خالته وهي بنت اخته فهو خالها * وقد سئل عنها الامام الشافعي
 رحمه الله بآيات نظمها السائل فقال *

فلى عمه وانا عمها * ولى خالة وانا خالها

فاما التي انا عم لها * فان ابى امه امها

ابوها اخي واخوها ابني * ولى خالة وكذا حكمها

فأين الفقيه الذي عنده * فنون الفرائض أو علمها

يبين لنا نسابها لها * ويكشف للفسر عن فهمها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

أيا سا ملي عن عمه وهو عمها * وعن خالة يدعي شفاها بها لها

الأفاستمع مني جوابا محققا * وأصغ الى ما قلت في شرح حالها

أح لك من أم وأم لوالد * تزوجها من قومها ورجلها

فجاءت بنت وهي عمك التي * تادبك عني في صحيح مقالها

ووالد أم ثم اخت لوالد * تزوجها مستحسنا لهما

فجاءت بنت وهي خالتك التي * تنا دبك خلا في فهم مقالها

فهذا هو الأيضاح عما سألته * وكشف لفتيا اشكلت في سؤالها

ولو كان المولود في الصورتين ذكر كان المولود مع المتكلم كل منهما من الآخر في

الصورة الأولى وخال الآخر في الصورة الثانية * وقيل إن رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلى رجلا * ابن عم ابن أخى عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها *

صار مال المتوفى كاملا * باجتماع القول لامرية فيه

للذى خبرت عنه انه * ابن عم ابن أخى عم ابيه

وذلك لان ابن أخى عم الأب هو الأب فان ابن عمه هو ابن عم الأب * ويقرب

من هذا قول القائل وردت من الميت خال ابن عمته دون أخيه من الإبن لان

خال ابن العم هو الأب والأعمام والمراد هنا الأب كما مر انقاء * وقول القائل

ورث من الميت عمه ابن خاله دون الجدة لأنها في الام كما مر انفا من المسائل
التي سال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن يجلس الرشيد قوما غرا تان
التقيا برجلين فقالا لهما رجبا بيننا وزوجينا و ابوى زوجينا فاجابهما رجهم الله
بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر * ومن ذلك رجل ابوه خاله و امه
عته وليس لشبهة ولا لتكاج موصى وصورتها ان يتزوج رجل امرأة جمهولة
النسب فينشئ لهما ابوا الزوج فيثبت نسبها ويكذبه الابن فيحوز له استدامة
النكاح وتلد منه ولد ان يكون ابوه خاله وتكون امه عته وبقى من هذا الباب
صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات *

الفصل الثالث

في لبذة من الفاضل القرائن وهي كثيرة جدا وانما يوق بها الشبه الاذهان
واعمال الفكر فيها التمرين على فروج هذا الفن * فمن ذلك رجل قال لقوم
يقتسمون تركه لا تعبوا ان لي زوجة غاية فان كانت حية ورثت هي
ولم ارث وان كانت ميتة ورثت انا منكم صورتها امرأة خلفت اما واختين
شقيقتين و اخا لابنته وجا باغتيا لامها وهي الغاية * ولو قال ان كانت حية
ورثت و ورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميتة متزوج ابنتها الثانية
والورثة زوج وام واخ من ام * ومن ذلك رجل له اخ شقيق فورثه اخوه وزوجته
من امها دون اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله كما تقدمت
الاشارة اليها بقوله *

اي العالم الفقيه الذي فا * في ذكاه فانه من شبيه
افتتافي قضية حاد عنها * كل فاضل وحاد كل فقه

رجل مات عن اخ مسلم — رتقى من امه واياه
وله زوجة لها اياها الحسب براخ خالص بلا تمويه
فحوت فرضها وحاذاخوها * ماتبقى بالارث دون اخيه
فاشفتنا بالجواب مما سالتنا * فهو نص لا خلف يوجد فيه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلغز المسائل افي * كاشف سرها اقد يم تخفيه
ان ذاك الميت الذي قدم الشر * ع اخا عرسه على ابن ايه
رجل زوج ابنه عن رضاه * بمجاة له ولا غور فيه
ثم مات ابنه وقد علقت منه * نجاءت باين يسر ذويه
فهو ابن ابنه بغير مرأه * واخو عرسه بلا تمويه
وابن الابن الصريح ادنى الى الجد * واولى بالارث من اخيه
فلذا حين مات اوجب للزو * جة ثمن التراث تستوفيه
وحوى ابن ابنه الذى هو في الحكم * اخوها من امها باقيه
وتخلى الاخ الشقيق من الار * ث وقلنا يكفيك ان تبكيه
هاك منى الفتيا الذى يحتذيها * كل قاض يقضى وكل فقيه

وتقريب هذا للفران نقول رجل وابنه وامراة وبتتها فتزوج الرجل
البت والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن
ابن الرجل واخو الزوج لامها * ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فورثت
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يجب الاج كما كان يحجه
الابن لو كان حيا * ومن هذا قول الشاعر *

وقائلة اوص الفداة فاني * اري الموت قد حطت عليك ركائبه
فقلت وقد راع الفواد مقالها * وضافت به خوف الحمام مذاهبه
لك الثمن ان كانت وفاني فريضة * وسائر ما يبقى فسنوك صاحبه
والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف
رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها
فامد نابشي تستعين به فقال ان انت اخبرتني كيف يدعوا ابن كل واحد
منكما ابن صاحبه فانار فذك والالا اعطيك شيئا فقال له الرجل سل قبل
ذلك كاتبك وصاحب شرطك فان اجابا ثمانطيه لي ادفعه لهما والا فاقا
اعزرفسألها فلم يعرفاذ لك * فابتدر رجل من اخر الصوف فقال له ان
اخبرتكَ اعطيني ما ذكرت للسائل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن
وابن الابن خال ابن الاب فوصله * وهذا اخف امرا في الظاهر من
التوارث الذي فرض واشكل في المعنى * ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم
يقسمون مالا لا تعجلوا فاني حلي فان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى
لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورث الذكردون الانثى * فهذه زوجة
عاصب سوى الاب والابن وابن الابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا ورث
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورثا فهذه زوجة الاب
ومعها شقيقتان اوزوجة الابن ومعها بنتان * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فهي زوجة ابي الميت وقد مات
ابوه قبله والورثة اتمام وجد وشقيقة * وهي مختصرة زيدا اذا كان المولود انثى
واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجدة والاخوة * ولو قالت ان ولدت

ذكر الميراث وان ولدت اثنى ورثت وان ولدتهام يرثان في زوجة ابني الميت
 والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميت وقد تركت زوجا
 وابوين وبنتا ولو قالت ان ولدت ذكر او ثور ورثت وان ولدت اثنى
 لم تترك ولم ارث في بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهناك بنات
 صلب * ولو قالت ان ولدت ذكر الميراث ولم ارث وان ولدت اثنى ورثنا
 وان اسقطت ميراث ورثت في بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد
 مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت * ولو قالت ان ولدت ذكرا
 فلي الثمن والباقي له وان ولدت اثنى فالتركة بيني وبينها سواء وان اسقطت
 ميراثا لتركته كلها * فعذه امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات
 عنها ولا وارث له غيرهما وغير حملها ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه
 الخال دون العم وهي ان يكون الخال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تصويره
 في مثاله بالنسب في رجلين اعداهما عم الاخر والآخر خاله * فلو
 خلف الميت مع هذا الخال الذي هو ابن اخيه عم اورث خاله لانه ابن
 اخيه لانيه دون عمه * ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا لا وارث
 له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه * واقسم كل
 فريق نصيبهم بالسوية وقد انزلت بها نظما لبعض الاخوان فقلت
 اسائل ارباب الفرائض والاولى * حلهم مداو الحكم في كل قسمة
 لقد مات ذو مال وخلف خمسة * ذكورا وايضا خمسة ثلث وخمسة
 فاحرز منهم خمسة سدس ماله * واحرز ثلثا خمسة دون مرية
 وللخمسة الباقين نصف مكل * وكل فريق حظهم بالسوية

وصورتها اني تتزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تتزوج باخيه لايه
وله خمسة اولاد ذكور وولدات منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمنسة
الذين هم اولاد الاجنبي واخوة الميت لامة سدس * وللخمس الذين هم اولاد
عنه من اجنية ثلث وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لامة نصيب
نصف من ثلاثين * ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقاء وورثوا ميتا فاخذوا ثلثي
المال واخذوا لآخران ثلثه * وقد نظمه بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاب وام * وكاهن الى خير فقير
يغاز الاكبر ان الثلث منها * وباقي المال احرزاه الصغير

فهؤلاء ثلاثة اخوة لا بويين اصغرهم زوج لبنت عمهم الموروثة له ثلثان ولهما
الثلث * ومن ذلك ما لو قيل اخوات شقيقان ورثاها الكفا فاخذ
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني
عما احدهما زوجها * ولو قيل رجلان ورثاها الكفا فاخذ احدهما الثلثين والاخر
الثلث * فقل هذه امرأة تركت ابني عما احدهما زوجها والاخر اخوها لاما
* ولو قيل امرأة وزوجها اخذ الثلاثة ارباع التركة واخرى وزوجها اخذا
الربع فقل للميت اخت لاب واخت لا هو ابتاع احدهما لامي والذي هو اخ
لام زوج الاخت للاب والاخر زوج الاخت للام فللاخت من الاب
النصف وللأخ من الام السدس وللأخت من الام السدس والباقي بين ابني الم
ولو قيل رجل وزوجه اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربه
فقل هو رجل وزوج اخاه لامة باخته لايه ثم مات عنها فالتركة بينهما على

اربعة بالقرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد * رجل وبته مورثا تركه نصفين
صورتها ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه * امرأة وابنها ورثا مال ميت
نصفين فقل رجل مات عن بنته فلها النصف وابن ابن اخيه وهو ابنها فلها النصف
الباقى بالصوبة * ولهذه المسألة عنى الشاعر بقوله *

سالت الفارضين بكل ارض * بما يفتون في ذكر واه
قد اقتسما بحق مال ميت * على نصفين وانفعا بقسمه
له نصف وحق الام نصف * فتاخذاه منها كسهما
وباب الالف باب واسع * والكلام عليها في المطولات شائع ذائع *
والحمد لله على نعمه التى لا تحصى ولا تحصى * ومواهبه التى تبجل على الحد
والاستقصا * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا *
قال جامعه

كان الله له * وختم بالصالحات عمله * هذا اخر ما يسره بمحض جوده
العزى الحكيم * ومتهى ما فتحه من الشرح على ذلك الكتاب الكريم *
والامل فيمن اطلع من اهل العلم على عباراته * وامعن النظر في خوى مضمونه
واشاراته * ان يصنع عمافيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل * ويصلح
ما وجد من الحال غير قابل للتأويل * فاني متطفل على موائد هذا الموضوع
الخطير * والانسان من حيث هو مظنة القصور والتقصير * لاسيما وقد كان
جمعه حال تراكم غيوم الهموم * وتزاحم جيوش القوم * بسبب هجرتي عن
السكن والبلاد * لتواثر اذيات الاجناد والحساد * فمسي ان يكون ذلك
ترجيحا في ميزان الحسنات * وتكفير الماسلف من السيئات * وبالله وحده

استنقروا سنجير • وهو نعم المولى ونعم النصير • وقد كان الشروع في جمع
 هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس
 بعد الثلاثمائة والالف من الهجرة النبوية • وكان الفراغ من تأليفه وتحريره
 في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة • والحمد لله على اتمام • ما ذكر
 صوب غلام •

تقرىظ و تاريج

للامامة الاديب • والجحجح الاريب • رب التحرير والتحرير • الشيخ
 ابي بكر بن محمد شارف خوير • المكي الكتيبي المال الله بقاء •
 الحمد لله وارث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين • الذي من بفتوحاته على
 احبابه الغاهرين • فقرر واقتربر المباحث في الدين • وبينوا فرائضه اتم تبيين •
 وكيف لا وهم ورثة الانبياء والمرسلين • على الله دلي نيا ودائم اجمين •
 ودلى الالاطيين الاطهار • واصوب الاشداء دلى الكفار • وتابعهم
 باحسان الى يوم الدين

اما بعد • ان من اجل المعلوم قد را • وارفعها بين الانام ذكرا
 • سلم الفرائض الذي نوه الله بنضله في شريف خطابه • حيث تولى
 تفصيله وتنسيبه في محكم كتابه • وجاءت في فضله والحك عليه
 احاديث كثيرة • اخوه من شمس الظهيرة • وردت بطرق ووجوه
 كثيرة • وكفى بذلك فخرا • وقد الف فيه العلماء قديما وحديثا • وساروا
 في مسالكه سير احثين • فمنهم من اطال الكلام • وقسم الاقسام • ومنهم

من اقتصر * واوجز واختصر * وان من احسن ما ألف فيه قرئيا ووضعا *
واتقن ما صنف فيه تهذيبا وجمعا *

✽ كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ✽

لفخر السادة العلوية * وطراز المعاصرة المشاشية * فخر الدين
والدين * مولانا السيد ابنه بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين * فانه
شرح ذاك الكتاب المختصر اى شرح * وبني له صرحا اى صرح * خلده
ذكره ورفع به قدره * جمع فيه ما ليس في غيره من الكت والفرائب *
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الاربعة المذاهب * واستوفى فيه الكلام *
على احكام ذوى الارحام * بمبارات تسليق رقة ولطائفه * وقبس رشاقة
وظرافه * الطنف من السيم اذ اسرى * وارق من الزلال اذ اجرى *
فاجدر به ان يكتب باء اليون على صنمات الخدود * ويقل على قلب المحزون
في مطالع السمود * ولذلك رغب فيه طبعه * وتعميم فقهه * ارباب الهمة
والحمية * اغضاء شركته الخيرية * وسبقوا اكل الى هذه الزب * ولما ابرزه
الطبع * فى احسن وضع * ارضه خادم العلماء بهذه الايات *

هنا يمد جميع البلاد * وبشرى تجدد في كل ناد
بطبع الكتاب الغيس الجدير * بالحنظ والقل واللاء تاد
كتاب الفتوحات انعم بها * يتال به القرصى المراد
كتاب يمل عمرى المتكلمات * ويهدى النوري سبيل الرشاد
يصير به ما هو اكامل * مطالعه المبتدى اويكاد

الباء المعاني بحسن البيان * وذلل مستصعبات القياس
ولم لا وجامه جامع الـ * ففضائل والمشموع العباد
ابو المرتضى ابراهيم الشهاب - لة العترة الفرواري الزناد
فلا زال يعلو منار العلوم * م بالعلم والجد والاجتهاد
واحبته انتهي الطبع ارضته * بطعم الفتوحات تفتح العباد

٨١٣١٧

خاتمة الطبع

حمد الله سبحانه اجل ما يحمده العبد من الفتوحات * وشكره تعالى افضل
ما يتقرب به من القرائن الواجبات * ثم اهداه نوافح عبير الصلوة والسلام *
الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام * ثم الى ارواح الوارثين مصون
اسراره واصحابه الاجرة الكرام وانصاره * اما بعد فيقول الراجل اطفائه
الحق * الحسن بن احمد الحنفى * قد غر غاب عن الله تعالى وتوفيقه * من
طبع كتاب الفتوحات وتتميمه * لمولانا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن
شهاب الدين المولى الحسينى نفع الله به * وقد بذلنا المجهود في مقابلته
على الاصل ونصحه * وتبين ما يتقرب من بيان رسمه ووضع * مع ملاحظة
الموانع كان الله له قبل المبع سطور الصنمات * وارشاده الى اصلاح ما
فرط عن السهو والذهول من العلمات * حتى رزت صحائفه وهي في برود
الصحة والقبض رافله * ونزعت شمس من افق المبع الانواع والام
غير آفله * قد وثق سفر ايتامه المبتلى فسون وروضات ينز * في حداثته

الطالبون وقد بدر من افق دار الطباعة بذره * ومنقطع من غير عباراته
في صحائف اوراقه نشره * في ايام الملك المشيد معالم الدين * والفضل الظليل
للاسلام والمسلمين رافع الوية العلم والمدل وقامع شوكة الجور والجهل
السلطان الجواد البازل * وبجر الجود الذي ليس له ساحل * ملك السلطنة
الاصفيه * امير اقطار الممالك الدكنية الهنديه * مظفر الممالك فتح جنك
نظام الدولة نظام الملك اصفياء مير محبوب خليخان بهادر لا يرحى شمس
دولته شارقه * ورايات نصره خافقه *

وكان ذلك بمطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة * بحروس دار السلطنة
مدينة حيدر اباد العاصره * لخمس خات من شهر رمضان المعظم
من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة * من هجرة
من اتخذه الله من خيرفته * كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفى مدير المطبعة

النظامية كان الله له وختم

بالصالحات عمله

١٠

آمين

٢٢٢

٢٢

٢٢

فهرست الانلاط الواقعة في طبع الفتوحات للسيد ابن شهاب

مجلد	سطر	خطا	صواب
٢٢	١٤	من عدمه	من عدمه
٢٧	١٩	واذ	واذا
٣٢	٥٤	ثلاث	ثلاث
٦٠	٥٨	مع وبت	مع بت
٦٥	١١	والاشقا	او الاشقا
٧٢	١٧	ويكون	أو يكون
٧٦	٢٠	الان	لان
٨٧	١٤	بناتها	بنائنها
٩١	١٨	المتقى	الملتقى
٩٥	٥٢	انان	اثنان
١٠٠	١٨	بان	أبن
١٠٣	١٢	واذ	واذا
١١٦	١٩	ايحصل	يحصل
١٣٠	١٣	يشا	بها
١٣٣	١٤	فمسئلة	فمسئلة
٢٠٣	٥٢	داخلين	داخلون
٢١٨	٢٠	عند	وعند
٢٢٤	١٢	الصالح	المصالح
٢٤٨	١٨	ثمان وما	اثنان وما
٢٥٦	١٨	جائر	حائر

فهرست كتاب الفتوحات للسيد ابن شهاب

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٠٠٣	خطبة الكتاب	١٦٦	باب ميراث الغنم والمفقود والمحمل
٠٠٤	الكلام على ابعاده وما بعدها	١٧٥	فصل في ارث المفقود
٠١٤	باب علم الفرائض اعم	١٨١	فصل في ارث الحمل
٠٤٠	باب الفروض المرد في كتاب الله	١٨٩	فصل في ارث الغنم ونحوهم
٠٥٣	باب في العصة	١٩١	باب في الرد
٠٦٤	المسئلة المشتركة	٢٠٠	اب في ذري الارحام
٠٦٧	باب الاجب	٢٠٤	الكلام على مذهب اهل النزيل
٠٧٦	باب في الجد والاخوة	٢١٣	الكلام على مذهب اهل القرايه
٠٨٦	الاكدرية	٢٢٤	باب في فسخ التركات
٠٨٨	باب في الارث بالولاء	٢٥٤	انتهاء المتن
٠٩٤	باب في الحد و اصول المسائل	٠٠٠	خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول
١٠٥	باب في التمثيل والتداخل والتوافق	٠٠٠	الفصل الاول في الملبات
	والتباين	٢٥٦	الدعل الثاني من مشابه النسب
١٠٨	باب في تصحيح المسائل	٢٥٩	الفصل الثالث في الانافز
١٣٨	باب في المناجات	٢٦٤	رأية الختام

